

الجمهورية التونسية

وزارة التربية



التقرير الوطني حول التربية

لسنة 2014

توطئة



الدكتور فتحى الجراي
وزير التربية

هذه باكورة سلسلة من التقارير السنوية

التي ستتواتر في مستقبل الأيام والتي ستصدر

في مفتح كل سنة دراسية بشكل منتظم،

فتكون واسطة اتصال فعال وموثوق بين وزارة التربية وكلّ المعنيين بالشأن التربوي في تونس.

وإذ نقدر أنّ نشر المعلومة الرسمية الصحيحة الدقيقة واجب وطني ومسؤولية مدنية، فإننا نرجو أن يساهم هذا المجهود التوثيقي في دعم الحوكمة الرشيدة والشفافية والمشاركة المجتمعية في إدارة الشأن التربوي ومواكبة حركته الداخلي ومجريات تفاعل المؤسسات التربوية مع بيئتها.

وإننا لنعقد اعتقاداً راسخاً أنّ نشر المعلومة على أوسع مدى سيساهم في رفع عديد الالتباسات، وفي إنارة الرأي العام بحقائق الواقع التربوي وسبل النهوض به، وسيفتح مسالك جديدة للباحثين لكي يستشرفوا مستقبل القطاع التربوي ويساهموا بدراساتهم وبحوثهم في رسم استراتيجية وطنية لإصلاح المنظومة التربوية، وتخليصها من الأعباء التي أثقلها بها عهد الاستبداد. كما أنّ توصيف الواقع التربوي بأمانة سيضع كلّ الفاعلين المعنيين بالشأن التربوي أمام مسؤولياتهم التاريخية في مضمار تطوير هذا الشأن والنأي به عن كلّ أشكال التوظيف السياسي والإيديولوجي، وصولاً إلى تحقيق مبدأَي الجودة والإنصاف على أرض الواقع.

إنّ الشّأن التربوي شأن استراتيجيّ بامتياز، وهو أكثر شؤون المجتمع حساسيّة وخطورة باعتبار أنّ إنسان الغد تصنعه المنظومة التربوية القائمة. وهذا يعني أنّ جودة أداء هذه المنظومة في مدخلاتها وعملياتها ومخرجاتها مسألة حيويّة لا تحتمل الخطأ والمجازفة والمناورة. وهنا يكمن الرهان الأكبر وهو إنجاز ثورة ثقافية تعيد صياغة العقل الجمعي وتبني الإنسان (فردا وجماعة ومجتمعاً) ضمن أفق إنمائيّ شامل يثمن الكرامة البشرية ويرسخ القيم السّامية ويكسب المهارات الحياتية ويحقّق المصلحة الفضلى، في إطار من التفاعل البناء بين وزارة التربية وشركائها.

وحيثما كنّا وكيفما كنّا (في الماضي)، لتتعلّم (في الحاضر) حتّى نكون (في المستقبل)، ولتكن ثورتنا موجّهة ليس فقط ضدّ الاستبداد والفساد ولكن أيضاً ضدّ الفقر والجهل والمرض، حتّى نصنع الإنسان السليم، جسماً وعقلاً، ونصنع له البيئة السليمة التي يعيش فيها معزّزا مكرّماً.

د. فتحي الجراي

وزير التربية

المحور الأول: الملامح العامة لمنظومة التعليم المدرسي في تونس

التطور التاريخي لمنظومة التعليم المدرسي

لفهم واستيعاب نشأة المدرسة في تونس وتطورها في مختلف أبعادها، لا بدّ من دراسة معمّقة لتاريخها حتى يتم استجلاء وتبيان أهم المراحل التي مرّت بها. حيث عرفت البلاد التونسية على مرّ الأزمنة أنظمة تربوية ومدرسية مختلفة باختلاف الحضارات التي احتضنتها، بداية من التربية البربرية إلى المدارس الفينيقية فالرومانية إلى الكتابات الإسلامية وصولاً إلى المدارس العصرية التي نعرفها اليوم.

وقد امتاز التاريخ التربوي والمدرسي في تونس بمناورات مضيئة أشعت لا على تونس فحسب، بل على عدد من البلدان المجاورة كجامعة قرطاج وجامعة الزيتونة والمدرسة الصادقية (1875) ثم تجربة تعميم التعليم بعد إصلاح نوفمبر 1958.

إن المتابع للتطور التاريخي لمنظومة التعليم في تونس يدرك جلياً أن الوعي والاهتمام بقضايا التعليم في المجتمع التونسي هو اهتمام متجدّد وعريق يرجع إلى أولى الحضارات التي عرفتها المنطقة منذ عهد الفينيقيين الذين أسسوا أوتيكاً وظهرت في عهدهم الكتابة البونوية مروراً بالقرطاجيين الذين واصلوا الاهتمام بالتعليم في ميادين عديدة مثل الفلاحة والطب وغيرها من العلوم.

المؤسسة
المدرسية
الفينيقية
والقرطاجنية

انتصب الزومان في مقاطعة إفريقية بعد تدمير قرطاجنة وعمّموا التعليم بها وفرضوا اللّغة اللاتينية على السكان. وقد استخدم الزومان التربية والتعليم لتحقيق أهدافهم السياسية في مستعمرتهم الجديدة وأولها إستيعاب السكان ورومنتهم. وبان جلياً اهتمام الرومان بقطاع التعليم حيث تمّ تنظيمه إلى أربع مراحل وتمكّن الطلبة المتميزون من مواصلة دراساتهم بأثينا عاصمة النور آنذاك.

المؤسسة
المدرسية في
العهد الروماني

مع توسع الفتوحات الإسلامية في شمال إفريقيا انتشر الدين الإسلامي وانتشرت الثقافة العربية الإسلامية، وكان الاهتمام بقطاع التعليم أمراً بديهياً. فبعد بناء القيروان قام الوافدون على إفريقية بتأسيس نظام تربوي جديد يتلاءم مع المنظومة الثقافية والفكرية الجديدة. وكان التعليم في ذلك الزمان يبدأ فيما يعرف بالكتاب وتنظّم الدروس في شكل حلقات حسب السنّ والمستوى ويقوم المؤدّب بدور المعلّم في تحفيظ القرآن والتفاسير والتعاليم الدينية. واعتبر جامع الزيتونة آنذاك منارة لطالبي العلم داخل البلاد وخارجها، وقد انتشرت في هذه المرحلة مدارس لتعليم العلوم والآداب وتمّ تأسيس بيت الحكمة برقادة بالقيروان في العهد الأغلي.

التربية العربية

وقبل انتصاب الحماية الفرنسيّة أسّس أحمد باي المدرسة الحربية سنة 1842، وتأسست المدرسة الصادقية في عهد الصادق باي وتميز في ذلك الزمن خير الدين بفكره الإصلاحية الذي برز خاصة من خلال المعالم التربوية الثلاث الزيتونة والمدرسة الحربية والمدرسة الصادقية

المدرسة في عهد الحماية

تأسست سنة 1883 إدارة التعليم العمومي الذي كان يرأسها آنذاك "لويس ماشوال" مؤسس مدرسة المعلمين والتي كانت تهدف إلى تكوين معلمين تونسيين في مادة الفرنسية وأُتخذت لتلقي العلوم عامة في حين بقيت اللغة العربية مادة منفصلة تدرّس على حدة ثم تأسست ودادية المعلمين سنة 1919 لتطالب بتغيير البرامج التعليمية وتونسيتها حتى تكون ملائمة لخصائص المجتمع التونسي.

واجهت هذه المدرسة الاستعمارية معارضة شديدة من طرف التونسيين الذين اعتبروها أكبر مزاحم للنظام التربوي التقليدي وكانوا واعين بخطورة هذا التعليم الذي سيؤثر على المجتمع التونسي على المدى البعيد، فهو سيبعد التونسيين شيئا فشيئا عن لغتهم وقيمهم وتقاليدهم، ويجعلهم يذوبون في ثقافة المستعمر. وقد تمّ حينها إحداث إدارة التعليم القومي وعُيّن على رأسها فرنسي مكلف بكل المسائل المتعلقة بالتعليم في تونس.

مدرسة الاستقلال

مع فجر الاستقلال أُعطيت الأولوية المطلقة لقطاع التعليم وخصّصت له ثلث الميزانية تقريبا وتنازلت الإصلاحات ولا تزال إلى اليوم حتى تستجيب المنظومة التربوية لكل طموحات المجتمع التونسي وتطلعاته حيث شهد قطاع التربية والتعليم على غرار العديد من القطاعات الأخرى عديد التحولات الجذرية مروراً بمرحلة تأسيس المنظومة التربوية الوطنية وتعميم التعليم إلى مرحلة الإصلاحات الهيكلية التي تلائم واقع المجتمع وخصائصه والمتطلبات الوطنية.

الإصلاح التربوي لسنة 1958

تبلورت أهداف الإصلاح التربوي لسنة 1958 في العديد من القرارات والإجراءات على مستوى الهيكل والمضمون لتشمل بالدرجة الأولى إصلاح التعليم الزيتوني "العتيق" والعمل على تحديثه ثم القطع مع التعليم الفرنسي بطابعه الاستعماري وإرساء دعائم تعليم وطني وعصري.

إصلاح جويلية 1991

يعتبر إصلاح النظام التربوي الذي صادق عليه مجلس النواب في 29 جويلية 1991 أهمّ إصلاح تربوي عرفته البلاد منذ قانون نوفمبر 1958. فزيادة على كونه يكرّس المشروع التحديثي ويعمّقه، شرّع هذا الإصلاح للمدرسة الأساسية (9 سنوات) وسنّ لأول مرة في تاريخ تونس، إجبارية التعليم (من سن السادسة إلى سن السادسة عشرة).

القانون التوجيهي للتربية والتعليم المدرسي (23 جويلية 2002)

يأتي الإصلاح التربوي لسنة 2002 استكمالاً لمشروع تحديث التعليم خصوصاً وتحديث المجتمع عموماً حيث تم ضبط خطة تنفيذية تؤسس لمنظومة تربوية عصرية ومتكاملة تسعى لتنشئة الأجيال على قيم الحداثة وإملاك العلوم العصرية والتكنولوجيات الحديثة.

وقد تبنّى الإصلاح التربوي لسنة 2002 جملة من المبادئ التي تهدف أساساً إلى تكوين عقول مفكرة قادرة على إعداد إنسان يدرك كيف يتعلّم، كيف يعمل، كيف يكون وكيف يعيش مع الآخرين.

المنظومة التربوية التونسية: النسيج المجتمعي والمنوال الاقتصادي

قد لا يكون ثمة تساؤل أكثر إلحاحاً عند تقييم المنظومات التربوية من التساؤل عن مدى تفاعل المدرسة مع محيطها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي فالمدرسة جزء لا يتجزأ من المجتمع تتأثر به ويتأثر بها، وتستجيب لمطالب التغير فيه وتعمل في الوقت نفسه على أن تكون رائدة لهذا التغير وموجهة له. فما حظّ المدرسة التونسية من هذا الرهان؟ سنقتصر، رغم عيوب التحقيب والانتقاء، على ثلاث مراحل نقدر أنها مفصليّة في تاريخ التجربة التربوية التونسية ونعني فترة ما بعد الاستقلال وفترة السبعينات والتسعينات والفترة المعاصرة مقتصرين في هذا التشخيص على بعض المؤشرات.

بعيد الاستقلال أو

إصلاح 1958

ركّزت المدرسة التونسية بعد الاستقلال على توحيد المدرسة التونسية وتعميم التعليم وإعداد الكفاءات المتوسطة لملء الفراغ الذي خلّفه خروج المستعمر في جميع الميادين. (700 ألف طفل في سن التمدرس لم يلتحقوا بالمدرسة في المرحلة الاستعمارية) وقد تميّزت هذه المرحلة اجتماعياً بغلبة الطابع الريفي والتركيبية القبلية مع انتشار لافت للأمية أما اقتصادياً فقد كان النشاط الفلاحي هو الركيزة الأساسية وجاء إصلاح 1958 مجسّماً لوحدة المدرسة التونسية ومستهدلاً لبرنامج تعميم التعليم وعملاً على تعزيز الشعور بالانتماء الوطني وتوفير الكفاءات الكفيلة ببناء الدولة آنذاك. وقد تضمنت البرامج عدة محاور أهمها القضايا الوطنية والتثقيف الصحي وعلوم الإدارة والاقتصاد مع العلم أنّه كان تعليماً انتقائياً مؤدياً إلى نوعين من البكالوريا أ-ب.

السبعينات

والتسعينات أو

إصلاحي 1972 و1991

تزامن برنامج إصلاح التعليم لسنة 1972 مع حركة التصنيع التي شهدتها البلاد التونسية بعد قانون أبريل 1972. فكان على المدرسة أن توفّر احتياجات الصناعة من يد عاملة مختصة، فكان الاهتمام في تلك الفترة بالتعليم المهني والشعب العلمية والتقنية.

اتسمت تلك الفترة بعدة خصائص فعلى المستوى الاجتماعي تميزت بالهجرة الداخلية المرتفعة والتنامي السريع للطبقة الوسطى. أما على المستوى الاقتصادي فقد شهدت تلك المرحلة ثلاثية القطاعات الخاص والتعاضدي والعمومي. كما كان التلون الإيديولوجي وثنائية الأصالة والمعاصرة هما المظهران الغالبان على المشهد الثقافي.

كانت الإصلاحات في هذه الفترة تهدف أساساً لتعزيز الشعور بالانتماء الوطني وتكوين كفاءات متوسطة وعليا مع ضمان تكوين شخصية متوازنة. فجاءت البرامج مركزة على التربية العمرانية مع تعريب لبعض المواد واعتماد مقاربة بالأهداف.

أما عن الشعب المقترحة فقد تم اعتماد الشعب الكلاسيكية مع المسالك الإدارية والتقنية والتكوين المهني مؤتنة لمنظومة متكاملة من الدبلومات

القرن 21 أو إصلاح

2002

رفع إصلاح 2002 شعار اللامركزية واللامحورية وتحرير المبادرة في كل المجالات وفي جميع مستويات المنظومة التربوية، وابتغى تحسين التسيير والتصرف في المنظومة التربوية وتعزيز المصالح الجهوية والمحلية مادياً وبشريا.

فهذه الفترة اتسمت بحدة التفاوت الطبقي واتساع الهوة بين الفئات والجهات في مجتمع يشكو عموماً أزمة هوية متفاقمة مع تفشي ظاهرة البطالة خاصة بين أصحاب الشهادات في ظل إطار اقتصادي معولم يمثل اقتصاد المعرفة أهم ركائزه.

جاء إصلاح 2002 بهدف تحقيق التسامح وتنمية الروح النقدية وتأسيس الهوية وضمان الانفتاح على ما هو كوني. فكانت البرامج متضمنة لمضامين حقوقية ومدنية معتمدة للمقاربة بالكفايات مع إدماج للتكنولوجيات الحديثة وعمل هذا الإصلاح على تنوع المسالك وإحداث إعداديات تقنية.

و يُؤخذ النظام التربوي التونسي اليوم أي ما بعد 2011 على ضعف التكامل مع النظام الاجتماعي والاقتصادي في أهدافه واتجاهاته. وهو ما قد يفسر إلى حد ما تفشي ظاهرة البطالة بين الشباب المتعلم والمتخرج بشهادات علمية أضحت في كثير من الأحيان فاقدة للقيمة والجدوى المهنية.

المنظومة التربوية التونسية: الوظائف والأبعاد الهيكلية والتنظيمية

الأبعاد
التنظيمية
للمنظومة
التربوية
التونسية

التربية أولوية وطنية مطلقة والتعليم إجباري من سنّ السادسة إلى سنّ السادسة عشرة، وهو حقّ أساسي مضمون لكل التونسيين لا تمييز فيه على أساس الجنس أو الأصل الاجتماعي أو اللون أو الدين، وهو واجب يشترك في الاضطلاع به الأفراد والمجموعة.

وتضمن الدولة حق التعليم مجاناً بالمؤسسات التربوية العمومية لكل من هم في سن الدراسة وتوفر لجميع التلاميذ فرصاً متكافئة للتمتع بهذا الحق طالما أن الدراسة متواصلة بصورة طبيعية وذلك وفق الترتيب الجاري بها العمل. وتسهر الدولة على توفير الظروف الملائمة للأطفال من ذوي الاحتياجات الخصوصية للتمتع بحق التعليم. وتمنح الدولة الإعانة للتلاميذ الذين ينتمون لأسر متواضعة الدخل.

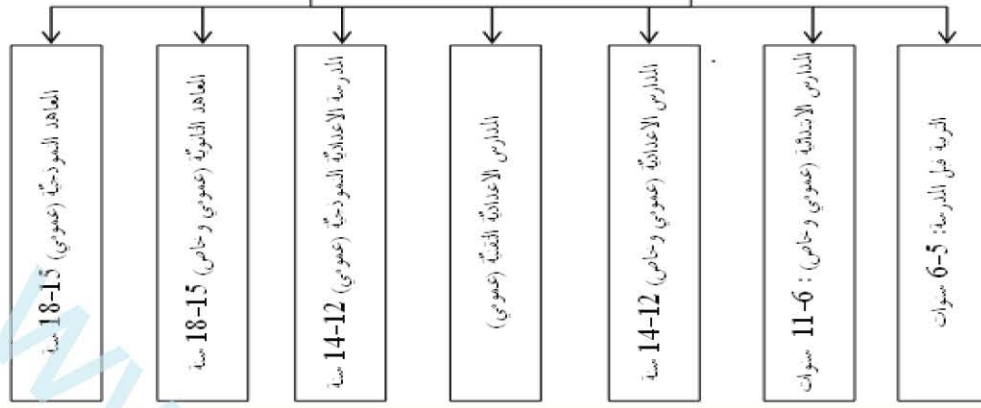
تسهر الدولة من خلال وزارة التربية على توفير الخدمة التربوية (مؤسسات تربوية وتجهيزات وغيرها...) لكلّ منظورها دون تمييز مهما كانت جهة أو مكان أو وسط إقامتهم وذلك تناغماً مع مقتضيات القانون التوجيهي للتربية والتعليم المدرسي. كما تعمل على بحث المؤسسات التربوية في كل المناطق السكنية الجديدة وتسعى قدر الإمكان لتقريب المؤسسة التربوية من التلاميذ (تقليص معدل المسافة المقطوعة للوصول إلى المدرسة إلى أدنى حدّ ممكن).

وحسب مقتضيات القانون التوجيهي للتربية والتعليم المدرسي تنشئ الدولة مؤسسات التعليم العمومي وتنفق عليها من الميزانية العامة في جميع العمليات المتعلقة بالبناء والتجهيز والتهيئة والصيانة والتعهد. كما يمكن أن تساهم في ذلك الجماعات المحلية والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والجمعيات ذات العلاقة وفق التشريع الجاري به العمل. ويتعين عند إنشاء المباني المدرسية الحرص على أخذ الطابع المميز للمحيط بالاعتبار كما يتعين أن تكون للهندسة المعمارية وظيفة تربوية وبيداغوجية تمكّن من تنمية الحسّ الفني لدى الناشئة ومن تقوية شعور الانتماء إليها والاعتزاز بها.

وتقدّم الدولة كذلك في هذا الباب حسب مقتضيات مجلة الاستثمار كلّ أنواع التشجيع لحث المستثمرين الخواص على الانتصاب والاستثمار في القطاع لتوفير الخدمة التربوية لكل من يرغب في الالتحاق بهذا النوع من التعليم.

وتجري الدراسة في المؤسسات التربوية العمومية والخاصة التالية:

المؤسسات التربوية العمومية والخاصة



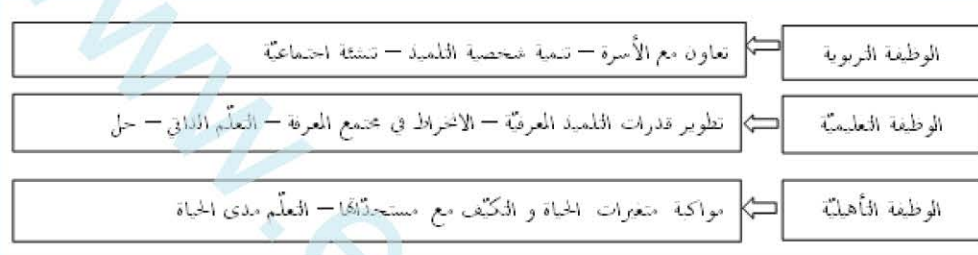
ينقسم التعليم المدرسي في تونس إلى ثلاث مراحل، وهي تباعا وعلى التوالي:

الأبعاد الهيكلية
للمنظومة
التربوية
التونسية



وظائف
المنظومة
التربوية:

- في إطار العقد التربوي والمسؤولية الجماعية تتأسس رسالة التربية في تونس وتتمثل خاصة في:
- تنشئة التلاميذ على الوفاء لتونس والولاء لها في إطار الهوية الوطنية والانتماء الحضاري والتفتح على الحضارة الإنسانية.
 - تكوين مواطن فاعل في مجتمع متجدد في شخصيته الحضارية ومفتوح على قيم الحداثة يستلهم مثل الإنسانية العليا في الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان،
 - إكساب التلاميذ قيم التسامح والتضامن والاعتدال وحب العلم والعمل.
- أما وظائف المدرسة المتولدة عن هذه الرسالة وعن مقتضيات المجتمع المتجدد وشروط العصر فهي كما ذكر سلفا ثلاث: التربية والتعليم والتأهيل:



وبشكل عام تهدف التربية إلى تنشئة التلاميذ على الوفاء لتونس والولاء لها وعلى حب الوطن والاعتزاز به وترسيخ الوعي بالهوية الوطنية فيهم وتنمية الشعور لديهم بالانتماء الحضاري في أبعاده الوطنية والمغربية والعربية والإسلامية والإفريقية والمتوسطية كما تدعم عندهم التفتح على الحضارة الإنسانية.

وتهدف التربية إلى غرس ما أجمع عليه التونسيون من قيم تنعقد على تثمين العلم والعمل والتضامن والتسامح والاعتدال وهي الضامنة لإرساء مجتمع متجدد في مقومات شخصيته الحضارية مفتوح على الحداثة يستلهم المثل الإنسانية العليا والمبادئ الكونية في الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان.

تؤمن المدرسة تكوين المتعلمين تكويناً متيناً ومتوازناً ومتعدد الأبعاد وتساعدهم على امتلاك المعارف واكتساب الكفايات التي تؤهلهم للمشاركة الفاعلة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعلم مدى الحياة والمساهمة في إرساء مجتمع حرّ ديمقراطي قادر على مواكبة الحداثة والتقدم. وتعمل المدرسة، في إطار وظيفتها التربوية، بالتعاون مع الأولياء وفي تكامل مع الأسرة، على تربية الناشئة على الأخلاق الحميدة والسلوك القويم وروح المسؤولية والمبادرة. وهي تضطلع على هذا الأساس:

- تنمية الحسّ المدني لدى الناشئة وتربيتهم على قيم المواطنة وترسيخ الإدراك لديهم بالتلازم بين الحرية والمسؤولية
- تنمية شخصية الفرد بكل أبعادها الخلقية والوجدانية والعقلية والبدنية وصقل مواهبه وملاكاته وتمكينه من حيازة
- تربية الناشئة على الاجتهاد وحبّ العمل والنصر بقيمتها الأخلاقية باعتباره عاملاً فاعلاً في الرشد الذاتي
- تنشئة التلميذ على احترام القيم الجماعية وقواعد العيش معا .

علما أن محتوى المناهج والبرامج يخضع في صياغته إلى جميع هذه المقترضات سالفه الذكر والتي تؤكد على توجيه مناهج التعليم بحيث يتضمن التركيز على أهمية التمتع بالحقوق واحترام كرامة الطفل والتعبير عن آرائه بحرية.

وتؤمن المدرسة تكوين المتعلمين تكويناً متيناً ومتوازناً ومتعدد الأبعاد وتساعدهم على امتلاك المعارف واكتساب الكفايات التي تؤهلهم للمشاركة الفاعلة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعلم مدى الحياة والمساهمة في إرساء مجتمع حر ديمقراطي قادر على مواكبة الحداثة والتقدم. يضطلع إطار التدريس بصفة خاصة بمهمة تجسيم الأهداف التربوية الوطنية ويتولى مسؤولية تربية الناشئة وغرس القيم لديهم بمجهود مشترك بينه وبين بقية أعضاء الأسرة التربوية في تفاعل إيجابي مع الأولياء والمحيط.

يراعي أعضاء الإطار التربوي وخاصة منهم المدرسون، أثناء القيام بواجبهم المهني مبادئ الإنصاف وتكافؤ الفرص وبناء علاقة مع التلاميذ عمادها النزاهة والموضوعية واحترام شخصية الطفل وحقوقه.

تبني البرامج حول التعلّات المتصلة باللغات والعلوم والتكنولوجيا والإنسانيات والاجتماعيات والفنون. وتشمل برامج التعليم التربية البدنية والرياضية التي تمثل جزءاً من العملية التربوية وتساهم في إكساب المتعلمين القدرة على المثابرة والمداومة ومغالبة النفس وتنمي لديهم السعي إلى التفوق وتساعد على تنمية الثقة بالنفس وعلى تكوين شخصية الناشئة تكويناً متكاملًا متوازنًا.

كما تدرّس كذلك التكنولوجيا في مختلف المراحل التعليمية بهدف تمكين المتعلمين من فهم المحيط التكنولوجي الذي يعيشون فيه ومن إدراك أهمية استعمال التقنيات في النشاط الاقتصادي والاجتماعي. وتولي البرامج عناية خاصة بتدريب المتعلمين على استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال باعتبارها وسائط لبلوغ المعارف وللتعلم الذاتي.

كما يمكن تدريس الاجتماعيات والإنسانيات من إكساب المتعلمين المعارف التي تنمي فيهم ملكة النقد وتساعدهم على فهم المجتمعات وتطورها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي.

وتعتبر الحياة المدرسية بجوانبها المتعددة كذلك أحد أهم الآليات التربوية المكتملة للعملية التعليمية في مفهومها العام. لذلك، تمثل الحياة المدرسية وما يتخللها من أنشطة امتداداً طبيعياً للتعلّات وإطاراً لتنمية شخصية المتعلم ومواهبه علاوة على التمرس بالعيش الجماعي. وفي هذا الإطار يمكن اعتبار جميع الأنشطة الرياضية والاجتماعية والثقافية الممارسة في فضاء المؤسسة التربوية من ضمن آليات الحياة المدرسية. ويعتبر الإعلام المدرسي (الإذاعة والصحف التربوية المدرسية) والمسرح المدرسي وغيره أحد مكونات النشاط الثقافي للحياة المدرسية والتي تعتبر كذلك أحد أهم الوسائل للوصول إلى المعلومات وتطوير القدرات المعرفية. هذا، وتجدر الإشارة كذلك إلى الفوائد الجمة التي يساهم الإعلام المدرسي في توفيرها حيث يغرس في الناشئة مبادئ العمل التشاركي ويكسبهم ملكات فهم كنه الرسائل الإعلامية وطرق التعامل معها.

أهم التوجهات والخيارات الاستراتيجية للمنظومة التربوية التونسية

تواصل منذ الاستقلال العناية بالقطاع التربوي، حيث تخصص المجموعة الوطنية ما لا يقل عن 4.5 % من الناتج المحلي الإجمالي وحوالي 15 % من الموازنة العامة للدولة للقطاع في إطار رؤية كانت ولا زالت تستشرف التحولات الجارية في العالم والتقدم المعرفي والتكنولوجي وتربئ التلاميذ على النحو الأمثل للاضطلاع بدورهم في مجابهة تحديات المستقبل اعتبارا لكون الموارد البشرية هي الثروة الأهم والأبقى لدفع حركة التنمية الشاملة.

المنجز التربوي

مكّنت الجهود المبذولة في مجال التربية من تحقيق جملة من النتائج الإيجابية تمثّلت بالأساس في تحسّن العديد من المؤشرات التربوية جزاء ما تم إقراره من تدابير وبرامج شملت جل مكونات المنظومة التربوية. فقد تواصل العمل بهدف تحسين المردود الداخلي الكمي والنوعي للمنظومة التربوية عبر تطوير المناهج البيداغوجية والوسائل التعليمية في كل المراحل التعليمية ودعم تكوين المدرسين وإطار الإشراف البيداغوجي. ومن أهم الانجازات نذكر:

- تعميم التعليم في كل أنحاء البلاد مما أدى إلى ارتفاع نسبة التمدريس في سن السادسة إلى 99,5 % يتساوى فيها الإناث والذكور.
- مجانية التعليم في مختلف مراحلها لكلّ الذين هم في سنّ الدراسة، في حين نصّت الفقرة الثانية من المادة 28 من الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل على هذه المجانية مقتصرة في ذلك على التعليم الابتدائي ولم يوسّعها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلاّ إلى التعليم الأساسي(الفقرة الأولى من المادة 26):
- إقرار الإلزامية من سن السادسة إلى السادسة عشرة وفي المقابل فقد اكتفت المنظومة الدولية بحصر هذه الإلزامية في التعليم الابتدائي، أي من سنّ السادسة إلى سنّ الثانية عشرة.
- التحسّن النسبي لمؤشرات الجودة والرفاه البيداغوجي:
- ✓ تحسّن نسبة تأطير التلاميذ في مختلف المستويات التعليمية حيث بلغت في السنة الدراسية 2013-2014 مدرّس لكلّ 17 تلميذ بالابتدائي مقابل 22 تلميذا للمدرّس الواحد سنة 2001 ومدرّس لكلّ 12 تلميذ بالإعدادي والثانوي مقابل 21 تلميذا لكل مدرّس سنة 2001
- ✓ تحسّن مؤشر متوسط كثافة الفصل بكل المراحل التعليمية وخاصة في المستويات التي تفاقمت فيها ظاهرة الاكتظاظ
- ✓ إيلاء تدريس اللغات الأجنبية عناية خاصة
- تحسّن مؤشرات النجاعة :
 - ✓ تحسّن نسب النجاح في المرحلة الابتدائية: 92.2% في جوان 2013
 - ✓ تحسّن نسب النجاح في المرحلة الإعدادية: 74.1% في جوان 2013
- توظيف تكنولوجيات الاتصال والمعلومات من خلال تغطية المؤسسات التربوية بالتجهيزات الإعلامية وربط المؤسسات التربوية بشبكة الأنترنت.
- تكريس مبدأ تكافؤ الفرص:
 - ✓ تحقيق التمدريس للجميع : في سنّ السادسة : 99.5%
 - ✓ وضع برنامج خاص للتدخل لفائدة المدارس ذات الأولوية التربوية وتدعيمها بأليات الإحاطة والمرافقة الضرورية من قبل خلايا العمل الاجتماعي ومكاتب الإصغاء والإرشاد ،
 - ✓ توفير الظروف الملائمة للأطفال حاملي الإعاقة للتمتع بحق التعليم مثل غيرهم من الأطفال

لاسيما من خلال تخصيص ساعات للدعم والمتابعة النوعية لفائدتهم بالمدارس الدامجة.

النقائص

رغم الجهود المتضافرة للعناية بالقطاع التربوي لا زالت المنظومة التربوية تشكو عديد النقائص التي تحتاج إلى علاج جذري بعيدا عن التوظيف السياسي ومرتكز على أسس صلبة قوية ودعائم متينة. ومن بين هذه الهنات والنقائص نذكر:

- وجود مسافة كبيرة تفصل بين واقع المدرسة التونسية ومشروعها المبدئي الذي بقي نظريًا في أحيان كثيرة خاصة في ضوء تراجع العلاقة بين النجاح الأكاديمي التعليمي والتقدم والرفق الاجتماعي مما أدى إلى تصدع علاقة المتعلم بالمؤسسة التربوية وبالمعرفة وكذلك بروز الظواهر المستجدة كتفاقم العنف والغش داخل المؤسسات التربوية.
- تراجع مردودية العملية التعليمية وقصور في أداء المنظومة التربوية وكفاءتها وضعف في مستوى تحصيل المكتسبات لدى المتعلمين لاسيما في اللغات والعلوم مما يستدعي مراجعة البرامج الدراسية والتكوين الأساسي والمستمر للمدرسين وطرق التدريس وطريقة انتداب المدرسين ونظام التقييم
- عدم مواكبة النظام التربوي للتغيرات المتسارعة والتحولت العميقة والمتلاحقة التي يشهدها المجتمع التونسي.
- الضبابية والارتجال على مستوى آليات انتداب المدرسين واللجوء الى النيبات بل أحيانا التعويل المتزايد على النواب خاصة في السنوات الأخيرة.
- ضعف التأطير والتوجيه المقدم لفائدة المدرسين وغياب التكوين الأساسي ومحدودية التكوين المستمر أدى إلى غياب الحرفية والاحترافية وفتور الدافعية والحماسة لدى بعض المدرسين.
- صعوبة تطبيق مبدأ إجبارية التعليم.
- صعوبة تعميم السنة التحضيرية رغم المجهودات المبذولة في هذا السياق منذ ارسائها.
- تواصل واستمرار ظاهرة الفشل المدرسي والانقطاع المبكر عن الدراسة دون اكتساب الكفايات الضرورية لمجابهة معترك الحياة، حيث بلغت نسبة الانقطاع على التوالي في الابتدائي والإعدادي والثانوي 1.1% و9.4% و12.7% (جوان 2013)
- ضعف الترابط والتكامل بين مختلف المراحل التعليمية (مرحلة ما قبل المدرسة والتعليم الأساسي والثانوي والجامعي).
- ضعف جدوى النظام التأديبي الحالي المعتمد أساسا على العقوبة والزجر بدل الوقاية.
- تصاعد وتيرة التوترات بين الأطراف الفاعلة والمتدخلة في المنظومة التربوية وضعف ثقافة الحوار.
- تزايد التفاوت الجهوي بين المؤسسات التربوية واتساع الفجوة بينها على مستوى الأداء والنتائج.
- غياب رؤية واضحة حول التعليم التقني من حيث دوره وعلاقته بالتكوين المهني والتعليم الأساسي.
- ثقل ساعات الدراسة وكثرة المواد المُدرّسة والتعلمات.
- تراجع مستوى تدريس وإتقان وممارسة اللغات الأجنبية.
- ضعف نسبة إدماج تكنولوجيات الإعلامية والاتصال في مناهج التعلم.
- اهتراء البنية التحتية في المؤسسات التربوية وغياب الحماية اللازمة للتجهيزات مع تقادم الوسائل

التربوية،

- غياب إطار وطني مرجعي للتقييم يستند إلى معايير ومؤشرات علمية،
- نقائص في منظومة التوجيه الحالية كغياب نظام إعلام عام ومندمج وعدم وجود إستراتيجية شاملة للتوجيه المدرسي مع ضبابية المسالك والأفاق ما أدى إلى ضعف التوجيه إلى التعليم التقني والتكنولوجي والعلمي مقابل نسبة توجيه مرتفعة إلى التعليم العام
- محدودية اللامركزية في تسيير الشأن التربوي وغياب النجاعة على مستوى نظام قيادة التعليم المدرسي في ظل صعوبة إرساء مجالس المؤسسات التربوية
- نقص على مستوى ثقافة التخطيط الاستراتيجي في الجهات.

التوجهات والخيارات الاستراتيجية

سعيًا للحد من النقائص التي لازالت تشوب النظام التربوي تتمحور خطة تطوير قطاع التربية خلال الفترة المقبلة حول التوجهات الإستراتيجية التالية:

- تحسين جودة وأداء نظام التعليم المدرسي على كافة المستويات وضمان فاعليته
- إرساء مدرسة متفاعلة مع محيطها
- دعم حرفية المدرسين والارتقاء بأداء إدارة المؤسسة التربوية
- مواصلة الجهود لتعميم السنوات التحضيرية
- تحسين التسيير على مستوى المدارس الابتدائية
- تحسين جودة مكتسبات التلاميذ
- تحقيق توظيف أمثل لتكنولوجيات المعلومات والاتصال في المناهج التربوية
- تحسين التوجيه في كافة المراحل والتنقل بين مسارات التعلم
- إثراء الحياة المدرسية
- دعم وتحسين الوظائف والمهام

وتتفرع هذه التوجهات الاستراتيجية إلى أهداف فرعية حسب المجالات

➤ المجال البيداغوجي:

تتمثل الأهداف الفرعية في المجال البيداغوجي فيما يلي:

- تعميم التعليم قبل المدرسي والارتقاء بمناهجه وبرامجه
- تطوير مستوى مكتسبات التلاميذ وتجويد التعلم
- تحقيق مبدأ الجودة وتكافؤ الفرص والإنصاف
- إثراء الحياة المدرسية بتنوع الأنشطة التثقيفية والترفيهية للتلميذ وتوسيع مجالاتها
- دعم التوجيه إلى الإعدادي التقني وإلى الشعب العلمية والتقنية والتكنولوجية

التصدي للفشل المدرسي والانقطاع المبكر عن الدراسة.

➤ مجال الموارد البشرية:

تتمثل الأهداف الفرعية في مجال الموارد البشرية فيما يلي:

- دعم وتعزيز كفاءة إطار التدريس
- دعم وتعزيز كفاءة الاطار التربوي من غير المدرسين

➤ مجال الموارد المادية:

تتمثل الأهداف الفرعية في مجال الموارد المادية فيما يلي:

- تعزيز دعائم الجودة والنجاعة
 - تطوير الفضاء المدرسي والاعتناء به
 - دعم وتعزيز الخارطة المدرسية
 - تحقيق توظيف أمثل لتكنولوجيات المعلومات والاتصال في المناهج التربوية
- مجال القيادة والمساندة:

تتمثل الاهداف الفرعية في مجال القيادة والمساندة فيما يلي:

- دعم وتطوير الوظائف والمهام على المستوى المركزي
- دعم وتطوير الوظائف والمهام على المستوى الجهوي وجعل الجهة قطبا تربويا فاعلا
- التأهيل على مستوى الإدارة والتسيير بالمؤسسات التربوية
- ارساء مبادئ الحوكمة الرشيدة
- دعم وتنويع الدراسات الميدانية وتطوير أشكال وأنماط التقييم.

المحور الثاني: التطور الكمي والنوعي للسنة التحضيرية

للتربية ما قبل المدرسية دور هام في بناء شخصية الطفل والارتقاء بتنشئته الاجتماعية وتأهيله للتعليم المدرسي حيث تساعده على الانطلاق في مساره التعليمي على أسس ثابتة وقواعد متينة وتمكّنه من الاندماج بسهولة مع المحيط الدراسي والمحيط الخارجي عموماً لذلك أقر القانون التوجيهي للتربية والتعليم المدرسي لسنة 2002، ضمن فصله الثامن عشر بأن " السنة التحضيرية جزء من التعليم الأساسي" كما نص الفصل السابع عشر من نفس القانون على أن الدولة " تعمل على تعميم السنة التحضيرية التي تحتضن الأطفال بين سن الخامسة والسادسة".

المؤشرات الكمية

الالتحاق

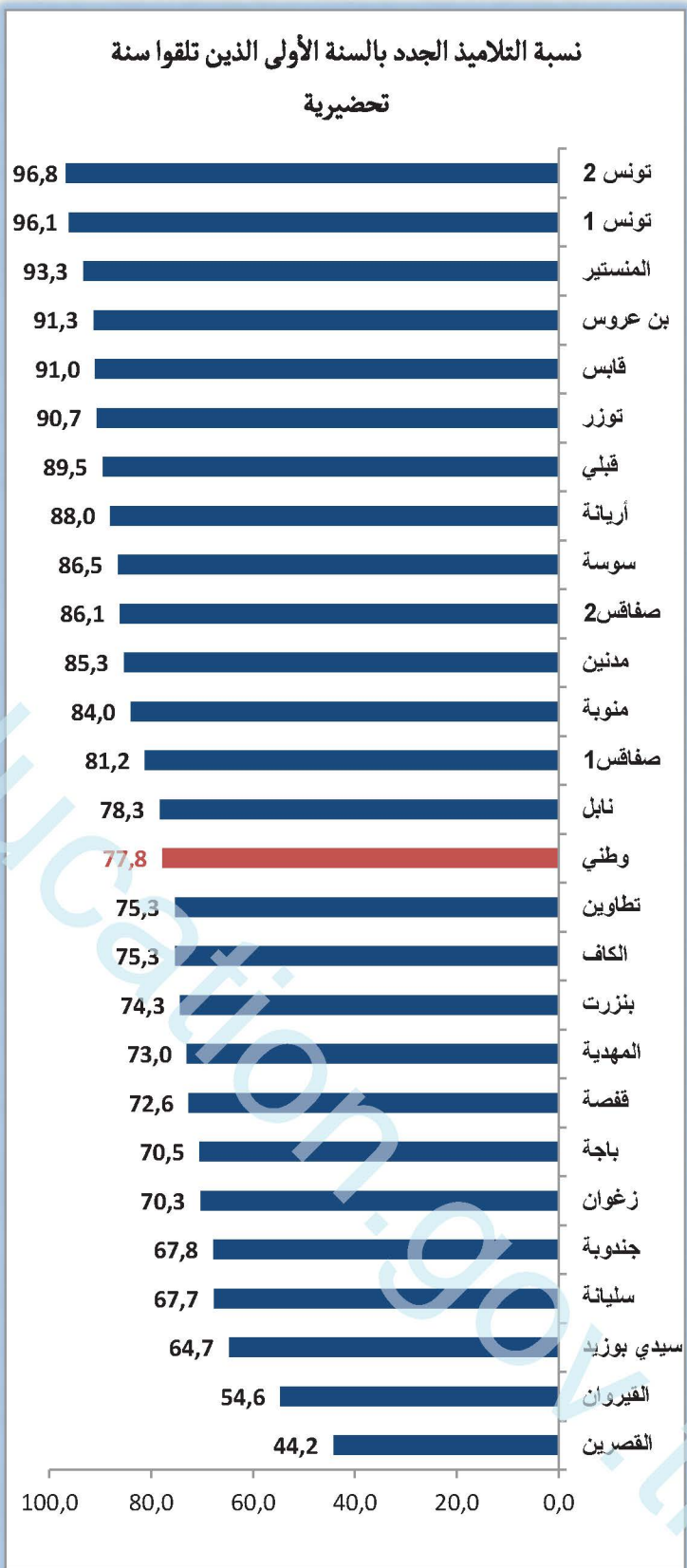
بلغت نسبة المسجلين الجدد بالسنة الأولى ابتدائي الذين تلقوا التربية قبل المدرسية 80.5 % سنة 2014/2013 مقابل 77.8% سنة 2013/2012. ينتظر أن تبلغ هذه النسبة 100% في غضون 5 سنوات.

نسبة المسجلين الجدد بالسنة الأولى ابتدائي الذين تلقوا تربية قبل مدرسية (%)

2013/2012	2012/2011	2011/2010	2010/2009	2009/2008
77.8	76.1	73.4	71.8	69.0

يوجد تباين كبير بين الجهات في التمتع بالتربية قبل المدرسية إذ تتراوح نسبة المسجلين الجدد بالسنة الأولى ابتدائي والذين تلقوا تربية ما قبل مدرسية بين 44.2 % بالقصرين و96.8% بتونس.

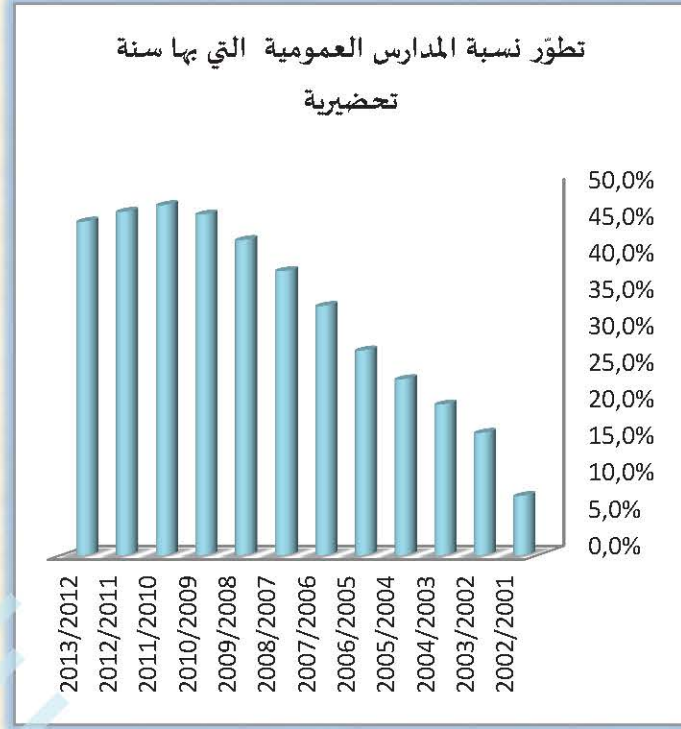
تسجل جلّ الجهات الداخلية ذات الطابع الريفي نسبة أضعف من المعدل الوطني.



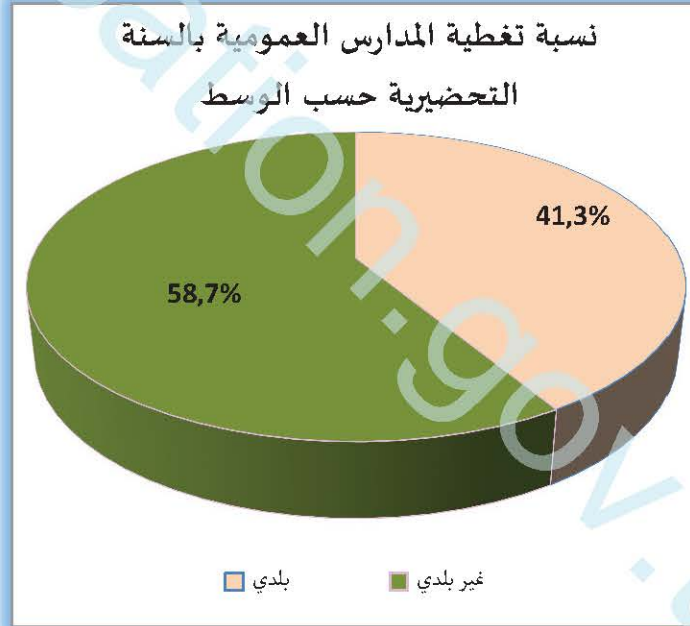
المساواة والانصاف

تطوّر عدد المدارس الابتدائية المحتضنة لأقسام تحضيرية منذ انبعاثها بصفة واضحة ليصل إلى 2055 مدرسة خلال السنة الدراسية 2013/2012 مقابل 362 مدرسة سنة 2002/2001. وبذلك سجلت نسبة تغطية المدارس العمومية بالسنة التحضيرية ارتفاعاً من 8,1% سنة 2002/2001 إلى 45,4% سنة 2013/2012.

شهدت السنة الدراسية 2014/2013 فتح أقسام تحضيرية إضافية بـ 21 مدرسة لتصل بذلك نسبة التغطية بالسنة التحضيرية إلى 45,7%.



بلغت نسبة تغطية المدارس العمومية بالسنة التحضيرية حسب الوسط تبعاً لـ 58,7% في المناطق الريفية مقابل 41,3% في المناطق الحضرية وذلك نتيجة لسياسة الوزارة في هذا المجال القاضية بالتركيز أكثر على المناطق الريفية.



حظيت المدارس الموجودة في الوسط غير البلدي حيث يعسر تدخّل القطاع الخاص أو يكاد ينعدم فيها العمل الجمعياتي بالنصيب الأوفر فيما يتعلق بالاستثمار العمومي في هذا المجال وذلك تجسّما لمبدأ تكافؤ الفرص.

أهمّ المعطيات المتعلقة بالسنة التحضيرية موزّعة حسب الوسط

جملة	منطقة غير بلدية	منطقة بلدية	
2055	1207	848	المدارس
2329	1269	1060	الأفواج
45351	23715	21636	الأطفال
22.06	19.6	25.5	معدل عدد الأطفال بالمدرسة
2293	1249	1044	المربون
19.5	18.7	20.4	متوسط كثافة الفوج
19.8	19.0	20.7	معدل عدد الأطفال للمربي الواحد

عملت الوزارة على توفير الفضاءات اللازمة للمرحلة التحضيرية بالمدارس الابتدائية حيث أنه وبالتوازي مع التطور الحاصل في عدد المدارس المحتضنة (الخارطة والفضاء المدرسي) لأقسام السنة التحضيرية تواصل الارتفاع في عدد الأطفال المسجلين بالسنة التحضيرية بالقطاع العمومي ليصل إلى 45351 طفل سنة 2013/2012 مقابل 7667 سنة 2002/2001.

تطور المعطيات العامة الخاصة بالسنة التحضيرية

السنة الدراسية	/2006	/2001	
	2007	2002	
المدارس	1533	362	2055
الأفواج	1633	386	2329
الأطفال	29910	7667	45351
نسبة الفتيات (%)	48.0	48.2	48.8
المربون	1633	386	2293
متوسط كثافة الفوج	18.3	19.9	19.5
معدل عدد الأطفال للمربي الواحد	18.3	19.9	19.8

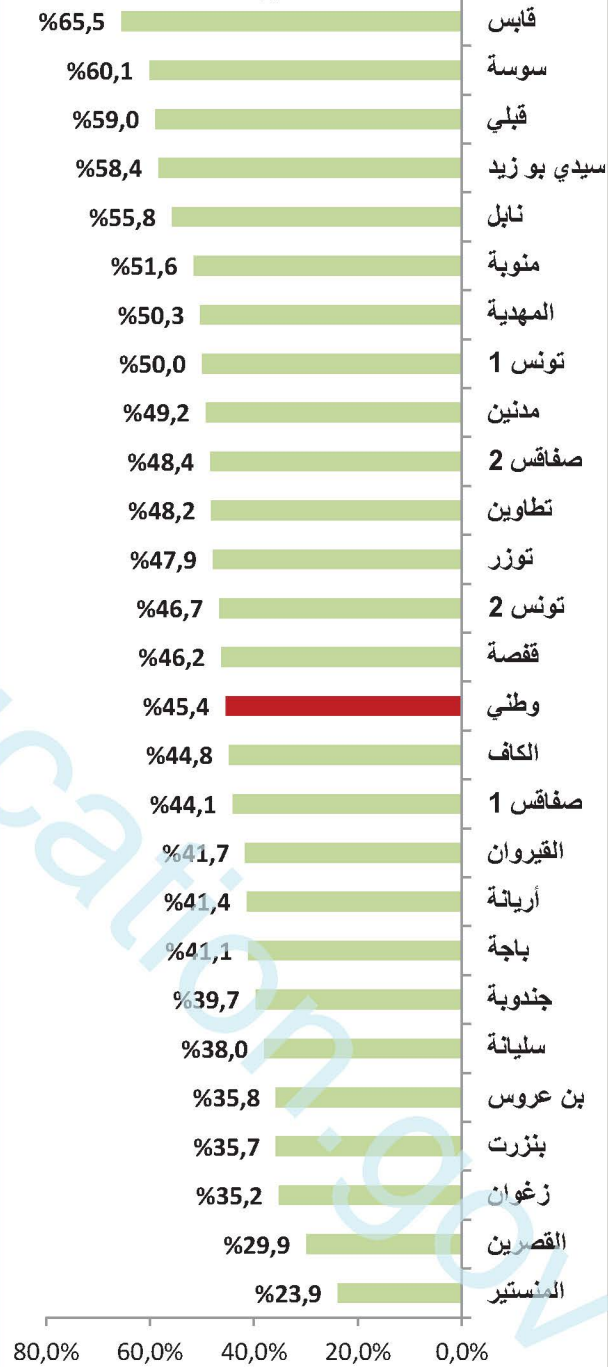
الخارطة العامة للسنة التحضيرية بالقطاع حسب الجهة

بالإضافة إلى مجهود المجموعة العمومية وسعيها إلى تحقيق التطور المنشود في هذا القطاع عملت الوزارة على توفير كلّ مستلزمات النجاح للقطاع الخاص من خلال وضع جملة من الإجراءات والقرارات تهدف إلى فسخ المجال للاستثمار في الأقسام التحضيرية إضافة إلى تنظيم القطاع بوضع كراس شروط مبسّط (القرار المؤرخ في 31 جويلية 2001). ورغم هذه التدابير المتخذة فإنّه من الضروريّ بذل المزيد من المجهودات من طرف القطاع الخاص والجمعيات والمنظمات لمعاوضة جهود القطاع العمومي وضمان تعليم قبل مدرسي لكافة الأطفال مهما كان وسطهم.

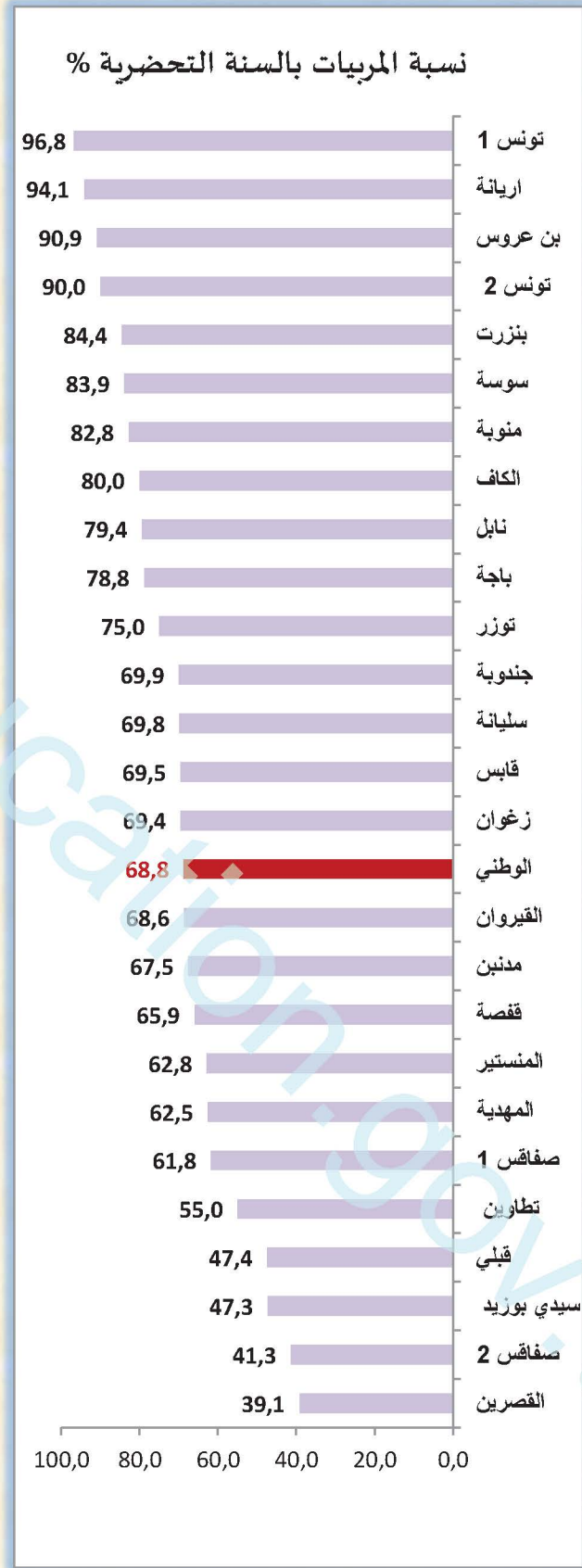
المنشآت	المربون	الأطفال	المدارس	المنشآت الجهوية للتربية المندوبية
68	63	1310	46	تونس 1
50	50	858	42	تونس 2
51	51	934	36	أريانة
61	58	1202	49	منوبة
58	55	1144	54	بن عروس
40	36	771	38	زغوان
92	90	1976	74	بنزرت
66	66	1258	62	باجة
104	103	2030	92	جندوبة
87	86	1390	73	سليانة
95	95	1322	87	الكاف
92	92	1612	90	القصرين
186	184	3117	185	سيدي بوزيد
92	91	1707	86	قفصة
24	24	550	23	توزر
57	57	1065	46	قبلي
62	60	1237	53	تطاوين
164	163	3479	122	مدنين
118	118	2385	108	قابس
89	89	1718	82	صفاقس 1
93	92	1895	88	صفاقس 2
96	96	2038	95	المهدية
153	153	3303	130	القيروان
44	43	968	37	المستير
127	118	2801	107	سوسة
160	160	3281	150	نايل
2329	2293	45351	2055	المجموع

يوجد تباين جلي بين الجهات في التغطية بالسنة التحضيرية حيث تتراوح النسب بين 23.9 % بالمنستير و65.5 % بقابس، ويُشار إلى أنّ جهات القصرين وزغوان وجندوبة وسليانة لم تتجاوز نسبة التغطية بها المعدل الوطني وذلك بسبب كثرة المدارس ذات الكثافة المنخفضة والخاضعة لنظام الأقسام ذات الفرق. وفي نفس السياق تتموقع المنستير في أسفل سلم تغطية المدارس العمومية بالسنة التحضيرية وذلك نظرا لطابعها الحضري ولنشاط القطاع الخاص بها حيث بلغت نسبة التلاميذ المتدرسين الجدد المنتفعين بالتحضيري 93.3 %.

نسبة المدارس المحتضنة للسنة التحضيرية



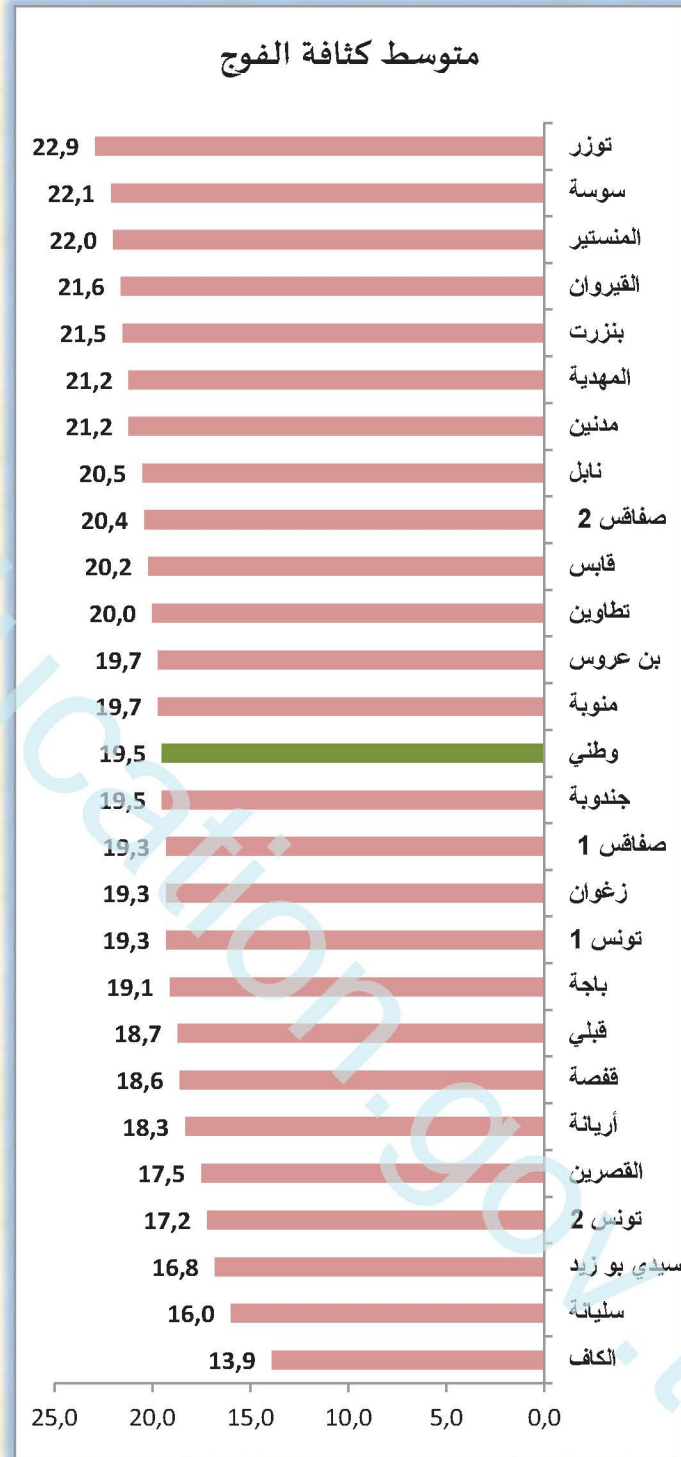
على مستوى مؤشر التكافؤ بين الجنسين الخاص بالمربين الممارسين في السنة التحضيرية، تختلف نسبة الإناث حسب الجهات إذ ترتفع بولايات تونس الكبرى وبعض الجهات الساحلية وتنخفض بالمناطق الداخلية وبجهات الجنوب.



الجودة

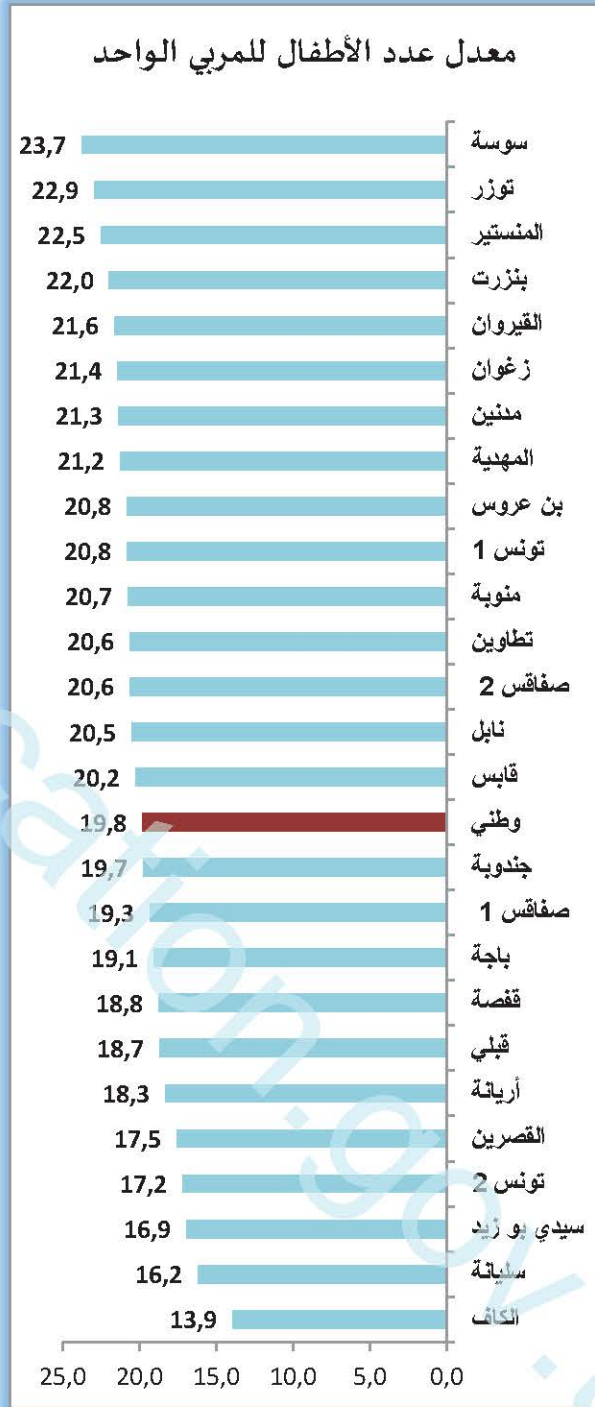
بلغ معدل عدد الأطفال في الفوج الواحد 19.5 سنة 2013/2012، ويبرز الرسم البياني التفاوت المسجل بين الجهات حيث تنخفض كثافة الفوج بالجهات الداخلية وترتفع بالجهات الساحلية.

وقد عرف هذا المؤشر تحسنا طفيفا خلال سنة 2014/2013 إذ بلغ معدل 19.3 طفل للمربي الواحد



يتراوح مؤشر معدل عدد الأطفال للمربي الواحد بين 2.7 بسوسة و13.9 بالكاف وأغلب الجهات تقارب مؤشراتها المعدل الوطني 19.8.

هذا ونشير إلى أن معدل عدد الأطفال للمربي الواحد بلغ 20 تلميذا خلال سنة 2013/2014.



بلغ معدل عدد الأطفال المسجلين بالسنة التحضيرية 22 طفلا بالمدرسة الواحدة. أما على المستوى الجهوي فيصل أعلى معدل مسجل إلى 29 بمدنين وأدنى معدل إلى 15 في جهة الكاف.

معدل عدد الأطفال المسجلين بالسنة التحضيرية بالمدرسة الواحدة



المؤشرات النوعية

المجال البيداغوجي

قامت وزارة التربية بإعداد برامج خاصة بالسنة التحضيرية تهدف من خلالها إلى تطوير قدرة الطفل على التّواصل الشّفوي وتنمية الحواسّ والقدرات النّفسيّة والحركيّة لديه والوعي السّليم بجسده بالإضافة إلى تنشئته على الحياة الجماعيّة. لكن وبالرغم من الجهود المبذولة من قبل الوزارة من أجل الارتقاء بالجانب التّوعي لهذه المرحلة من خلال تطوير المناهج والحرص على وضع برامج بيداغوجيّة موحّدة تضع في الاعتبار خصوصيّات التّعليم التّحضيريّ، إلّا أنّ تعدّد البرامج وطرق التدريس أدّى إلى تباين كبير في مكتسبات الأطفال في هذا المجال وأثر سلباً على القيمة المضافة للسنة التحضيرية. ويعود هذا الخلل الأساس إلى عدم احترام كراس الشروط المتعلق بهذا المجال وفتح مؤسسات من قبل العديد من المتدخلين غير المؤهلين بالإضافة إلى غياب التفقد البيداغوجي والإداري خاصة بالنسبة إلى القطاع الخاص وعدم وضوح خارطة المؤسسات الخاصة المحتضنة للأقسام التحضيرية في كل إدارة جهوية بالإضافة لضعف التنسيق بين المتدخلين الرئيسيين مما أثر سلباً على جودة الخدمات المسداة في هذا المجال.

الموارد البشرية والمادية

يؤمن تنشيط الأقسام التحضيرية على مستوى المدارس الابتدائية معاًمون يفترض أنهم تلقوا تكويناً في كيفية التعامل مع الشريحة العمرية 5-6 سنوات وتمكّنهم من الكفايات المستوجبة للنجاح في مهامهم. ونظراً لقلّة عدد الإطارات المكوّنة في المجال تكفل المركز الوطني لتكوين المكوّنين في التربية بإعداد 6 وحدات تكوينية لفائدة التلاميذ المتفقدين يدرسونها قبل تخرجهم وذلك مساهمة منه في تأهيل المرين وتحسين تكوينهم. وتتمحور هذه الوحدات حول تنظيم الفضاء، الأنشطة اللغوية، الأنشطة المنطقية الرياضية، الأنشطة الإيقاظية، الأنشطة النفسية الحركية، الأنشطة اليدوية، المقاربة بالمشروع. كما تنظم الوزارة دورات تكوينية لفائدة المساعدين البيداغوجيين في المدارس الابتدائية في مجال تأطير مدرّسي أو مرّبي الأقسام التحضيرية باعتماد وحدات التكوين المعدة للغرض

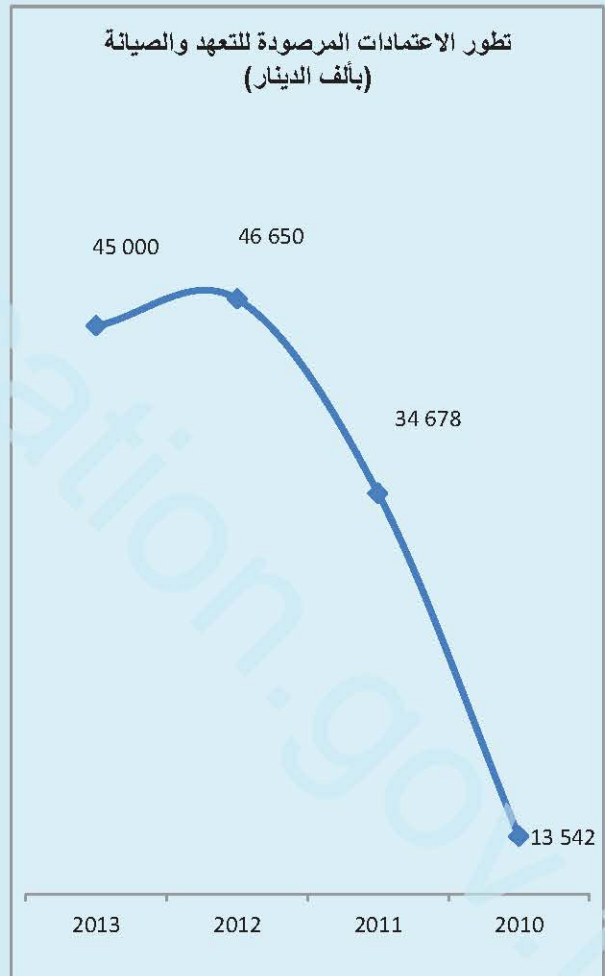
المحور الثالث: التطور الكمي والنوعي لمرحلة التعليم الابتدائي

المؤشرات الكمية

التمويل والانفاق

مثّلت الميزانية المرصودة للتعليم الابتدائي ثلث ميزانية وزارة التربية لسنة 2013 (33.2%) منها 94.4% منها مخصص لنفقات التصرف و5.6% فقط لنفقات التنمية.

يتم سنويا التدخل بجملة من المدارس الابتدائية ضمن برنامج التعهد والصيانة وقد بلغت نسبة الاعتمادات المرصودة لسنة 2013 في الغرض حوالي 37% من جملة الاعتمادات المخصصة لتعهد وصيانة المؤسسات التربوية في جميع المراحل.

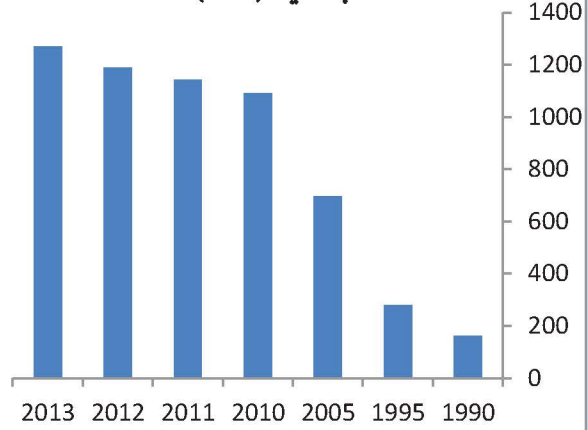


كلفة التلميذ

حرصاً على توفير مقومات الرفاه البيداغوجي، سعت وزارة التربية إلى تحسين ظروف الدراسة من خلال الترفيع في النفقات السنوية والاعتمادات المخصصة لكل مرحلة خاصة في باب التأجير ووسائل المصالح والتدخلات.

ارتفعت كلفة التلميذ الواحد في المرحلة الابتدائية وتضاعفت خلال السنوات العشر الأخيرة.

تطور كلفة التلميذ الواحد بالمرحلة الابتدائية (د ت)



الالتحاق والت مدرس

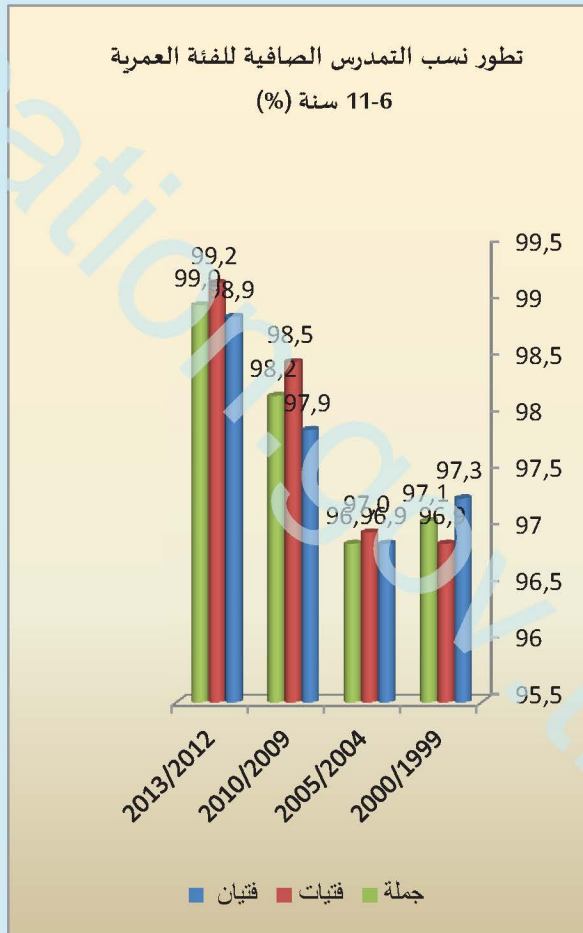
بفضل إقرار مجانية التعليم وإجباريته تطورت نسب الالتحاق والت مدرس بالمرحلة الابتدائية فبلغت النسبة الصافية للالتحاق 99.4 % سنة 2013/2012 بالتساوي بين البنين والبنات.

تطورت نسبة التمدس الصافية الخاصة بالفئة العمرية 11-6 سنة لتصل إلى 99.0 % سنة 2013/2012 مقابل 97.2 % سنة 2001/2000 وذلك دون تمييز بين الذكور والإناث.

تجاوزت نسبة تمدس الفتيات خلال السنوات الأخيرة نسبة تمدس الذكور لتبلغ 99.2 % مقابل 98.9 % للذكور سنة 2013/2012.

والجدير بالذكر أن نسبة الالتحاق بالمرحلة الابتدائية قد بلغت 99.5 % سنة 2014/2013 في حين استقرت نسبة التمدس الصافية لأطفال 11-6 سنة في حدود 99.0 %.

تطور نسب التمدس الصافية للفئة العمرية 11-6 سنة (%)



المساواة والانصاف

بلغ عدد المدارس الابتدائية 4523 مدرسة خلال السنة الدراسية 2013/2012 مقابل 4456 مدرسة سنة 2000/1999 وذلك رغم التراجع الهام في عدد التلاميذ.

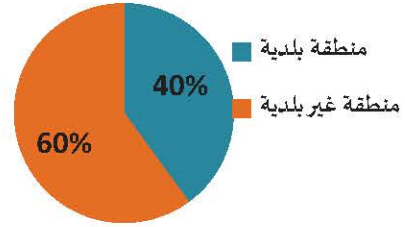
واصلت الوزارة توسيع خارطة المدارس الابتدائية، ليسجل في مفتح السنة الدراسية 2014/2013 إحداث 21 مدرسة جديدة ويبلغ بذلك العدد الجملي للمدارس 4544 مدرسة موزعة كما يلي:

■ 1791 مدرسة بالوسط البلدي أي بنسبة 39.4%،

■ 2753 مدرسة بالوسط غير البلدي أي بنسبة 60.5%.

تتوزع هذه المدارس بنسبة 40% بالمناطق البلدية و60% بالمناطق الريفية.

توزع المدارس حسب الوسط



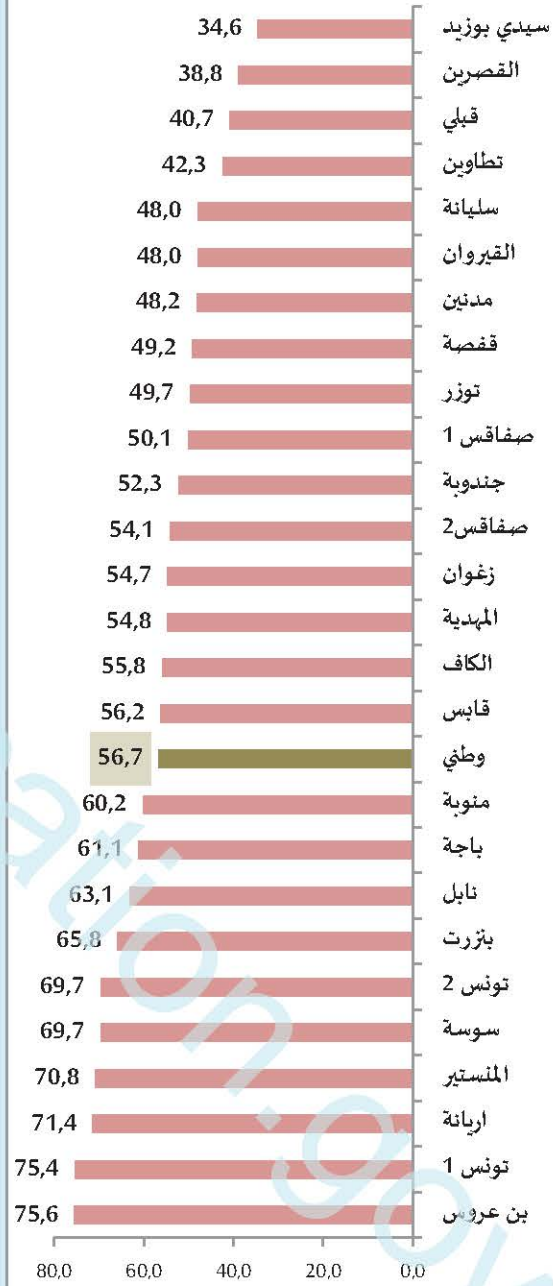
بلغ عدد المدارس المحتضنة للفصول ذات الفرق 647 مدرسة سنة 2013/2012، ويتركز أغلبها بالجهات الداخلية المتسمة بطابعها الريفي وبثشتها السكاني. وتجدر الإشارة إلى أن عدد المدارس المحتضنة للفصول ذات الفرق بلغ 606 مدرسة سنة 2014/2013.



بلغ في مفتح السنة الدراسية 2013/2012 عدد المدرسين المباشرين في المرحلة الابتدائية 59786 مدرسا أكثر من نصفهم إناث. غير أن نسبة المدرسات تتباين بين الجهات حيث ترتفع بولايات تونس الكبرى والشريط الساحلي وتنخفض بالمناطق الداخلية.

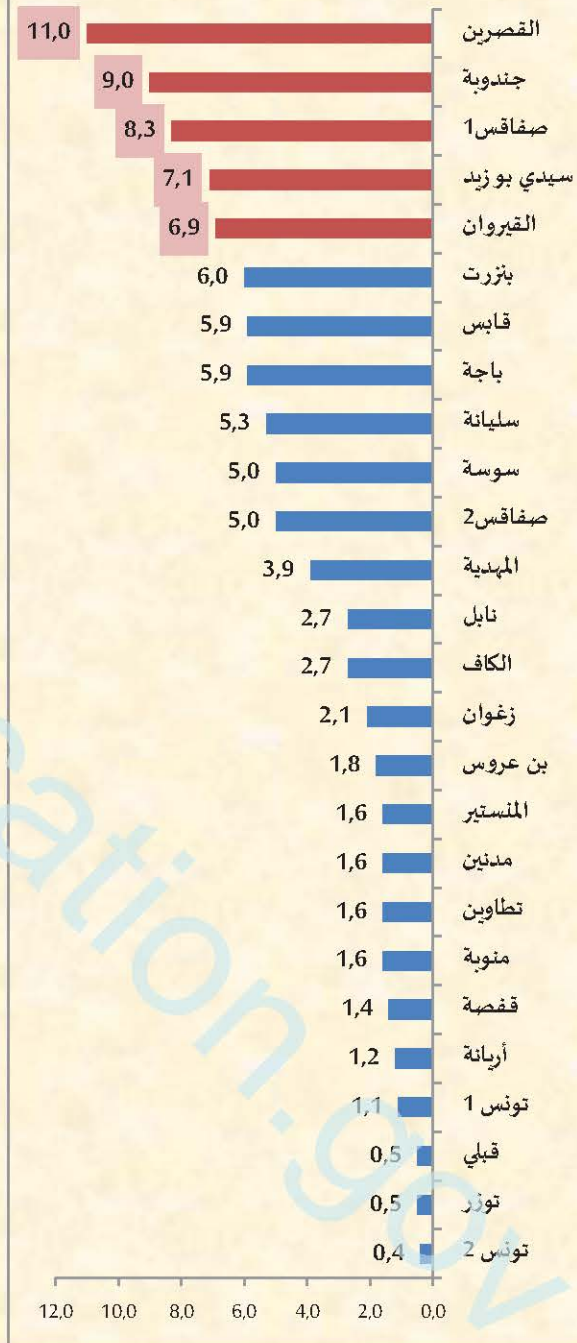
هذا وقد ارتفع عدد المدرسين بالمرحلة الابتدائية خلال السنة الدراسية 2014/2013 ليصل إلى 62484 مدرسا، كما ارتفعت نسبة المدرسات لتبلغ 58.1%.

نسبة المدرسات بالمرحلة الابتدائية (%)



سعيًا للارتقاء بمردودية المنظومة التربوية وفق مقارنة تقوم على الإنصاف والمساواة وتأمين تربية جيدة للجميع انتشرت المدارس ذات الأولوية التربوية وبلغ عددها حاليا 557 مدرسة. ويتمثل هذا التوجه في العمل على العناية بالمؤسسات التربوية التي تسجل نسب انقطاع ورسوب أكثر من المعدل الوطني من خلال تكريس ما يعرف بمبدأ التمييز الإيجابي عبر تقديم الدعم الإضافي لمختلف المدارس التي هي في حاجة لهذا الدعم. أكثر من 40 % من المدارس ذات الأولوية التربوية موجودة بالمناطق الداخلية.

توزيع المدارس ذات الأولوية التربوية (%)



تكريسا لمبدأ الإنصاف تسعى المدرسة التونسية إلى توفير الحظوظ نفسها لكل التلاميذ فبلغ عدد التلاميذ ذوي الحاجيات الخصوصية المسجلين بالمدارس الابتدائية 2968 سنة 2013/2012. هذا وقد ارتفع عدد التلاميذ المسجلين بالمرحلة الابتدائية من ذوي الحاجيات الخصوصية خلال السنة الدراسية 2014/2013 ليصل إلى حدود 3000 تلميذ.

نوع الإعاقة	إعاقة ذهنية	إعاقة عضوية	إعاقة سمعية	إعاقة بصرية	إعاقة متعددة	الجملة
عدد التلاميذ	1193	775	433	345	222	2968

البنية التحتية

على مستوى البنية التحتية بلغت النسبة الوطنية لتغطية بالماء الصالح للشرب 88.9% في حين بلغت النسبة الوطنية لتغطية بالكهرباء 99.9% سنة 2013 إلا أنّ العديد من الجهات الداخلية وتحديدا الأوساط الريفية لا تزال تشكو مشاكل عدم تعميم التغطية بالكهرباء والماء الصالح للشرب.

نسبة التغطية بالكهرباء (%)



نسبة التغطية بالماء الصالح للشرب (%)



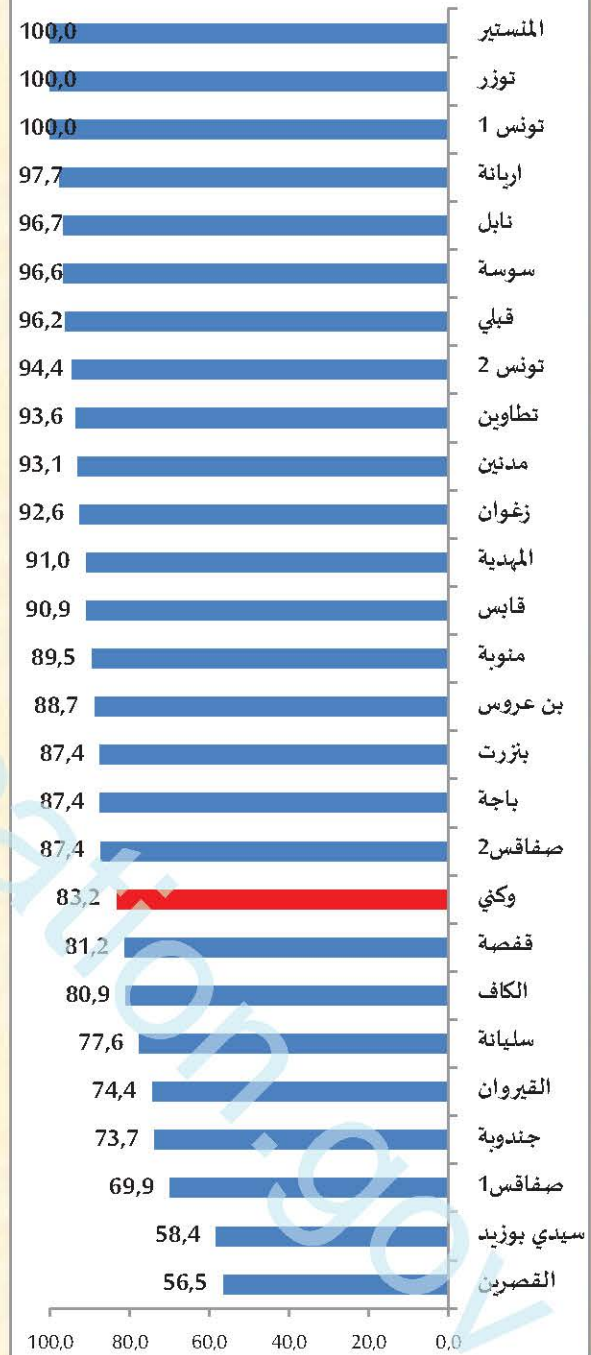
بلغت نسبة التغطية بالانترنت على المستوى الوطني 39.8% وتبرز تفاوتاً عميقاً بين الجهات حيث تتراوح النسب بين 100% و9.3%. وتسجّل أدنى هذه النسب بالجهات الداخلية (القيروان والقصرين وسيدي بوزيد) وذلك رغم تطور نسب التجهيز بقاعات الإعلامية بالمدارس الابتدائية بهذه الجهات.

نسبة التغطية بالانترنت (%)



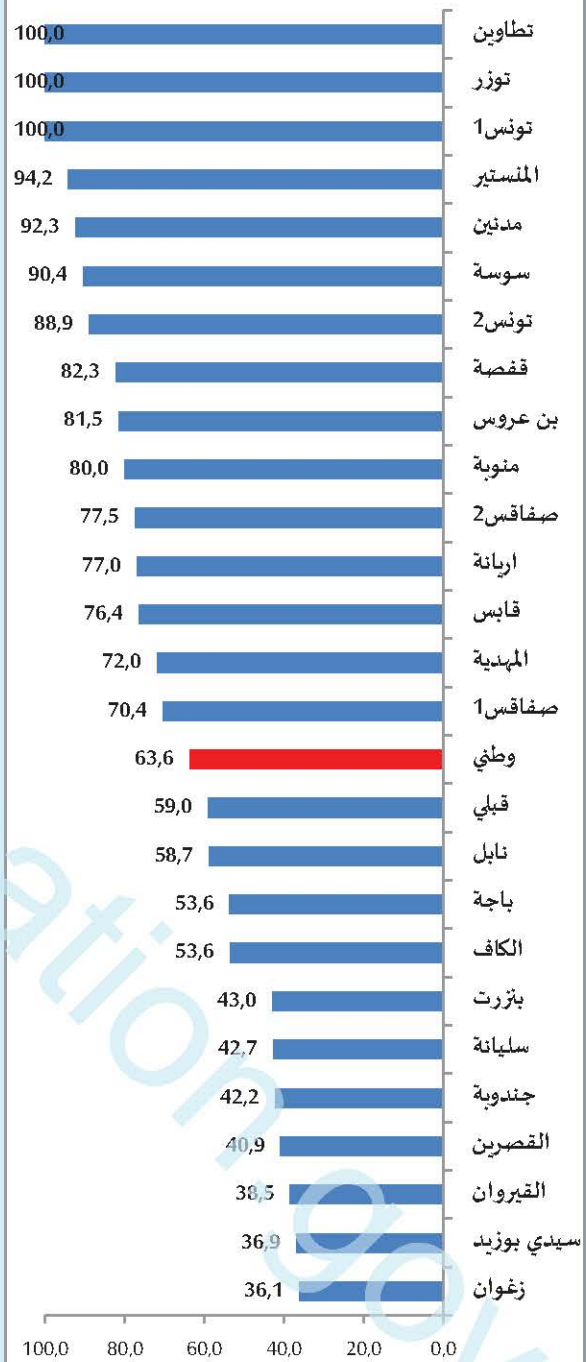
يوجد تفاوت بين الجهات على مستوى التغطية بالطريق المعبّد حيث أن أغلب الجهات الداخلية تشكو من عدم تعبيد الطريق والمسالك المؤدية إلى المدارس.

نسبة التغطية بالطريق المعبّد (%)



تشكو العديد من المدارس الابتدائية خاصة بالمناطق الداخلية منها عدم وجود أسيجة كاملة تحيط بها وتحتملها فعلى سبيل المثال حوالي ثلثي المدارس الموجودة بزغوان وسيدي بوزيد والقيروان تفتقر إلى سياج كامل.

نسبة التغطية بسياج كامل (%)



حوالي نصف المدارس الابتدائية على المستوى الوطني مجهزة بمطاعم مدرسية تختلف في توزيعها حسب الجهات.

نظرا لبعدها المسافة الفاصلة بين المدرسة ومسكن التلاميذ وللظروف الاجتماعية الصعبة (الفقر والخصاصة...) فإن أغلب المدارس الموجودة بالمناطق الداخلية تحتوي على مطاعم مدرسية.

نسبة التغطية بالمطاعم المدرسية (%)



ينتفع بخدمة المطاعم المدرسية حوالي ربع التلاميذ (23.7%)، وترتفع هذه النسبة بولايات الكاف والقصرين وسليانة وسيدي بوزيد وجندوبة وزغوان وباجة.

نسبة التلاميذ المنتفعين بالمطاعم المدرسية (%)



الجودة

بلغ متوسط كثافة الفصل في المرحلة الابتدائية 22.1 سنة 2013/2012 مسجلاً بذلك تحسناً ملحوظاً خلال السنوات العشر الأخيرة (27.1 سنة 2003/2002). غير أن العديد من الجهات خاصة الموجودة منها على الشريط الساحلي وكذلك ولايات تونس الكبرى لا تزال تشكو من ظاهرة الاكتظاظ داخل الأقسام بها.

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا المؤشر قد حافظ على نفس معدله خلال السنة الدراسية 2014/2013 (22.1 تلميذ للفصل الواحد).

متوسط كثافة الفصل

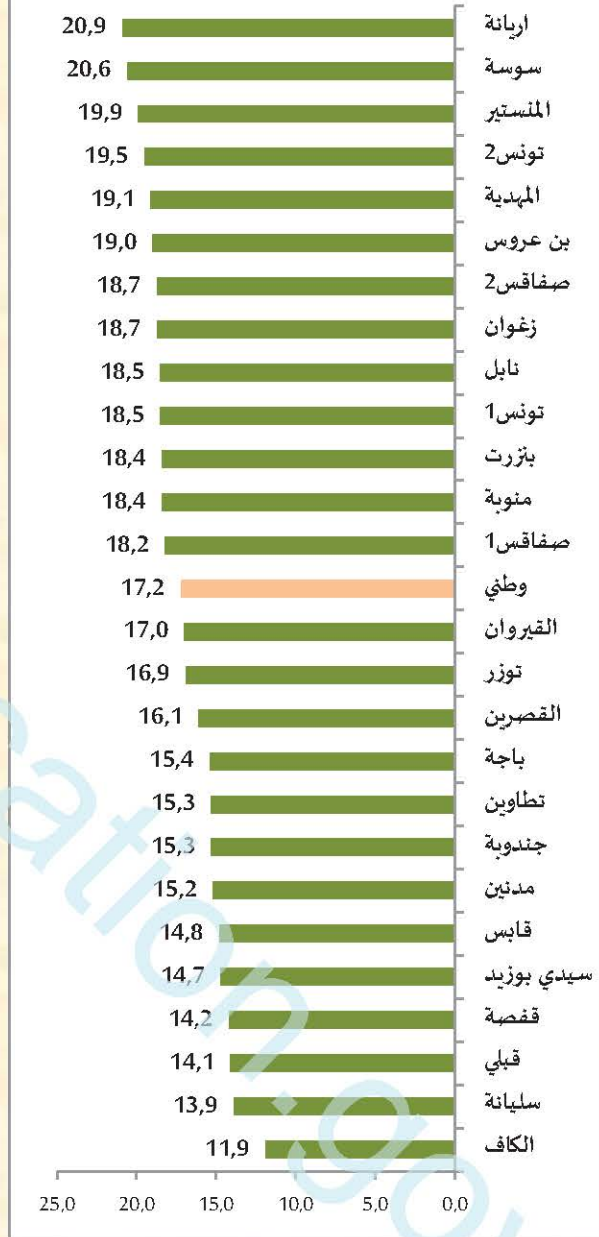


بلغ معدل عدد التلاميذ للمدرس الواحد 17.2 سنة 2013/2012 مقابل 21.4 سنة 2003/2002.

تشتغل الجهات الداخلية بمعدلات أقل بكثير من ولايات تونس الكبرى والجهات الساحلية.

واصل هذا المؤشر تحسنه إذ بلغ 17 سنة 2014/2013.

معدل عدد التلاميذ للمدرس الواحد



على مستوى التأطير البيداغوجي بلغ معدل عدد المدرسين للمتفقد الواحد 101 سنة 2013/2012 مقابل 148 سنة 2000/1999.

التفاوت بين الجهات جليّ من خلال الرسم التالي حيث سجّل أعلى معدل بولاية المنستير (122) وأدنى معدل بولاية زغوان (87).

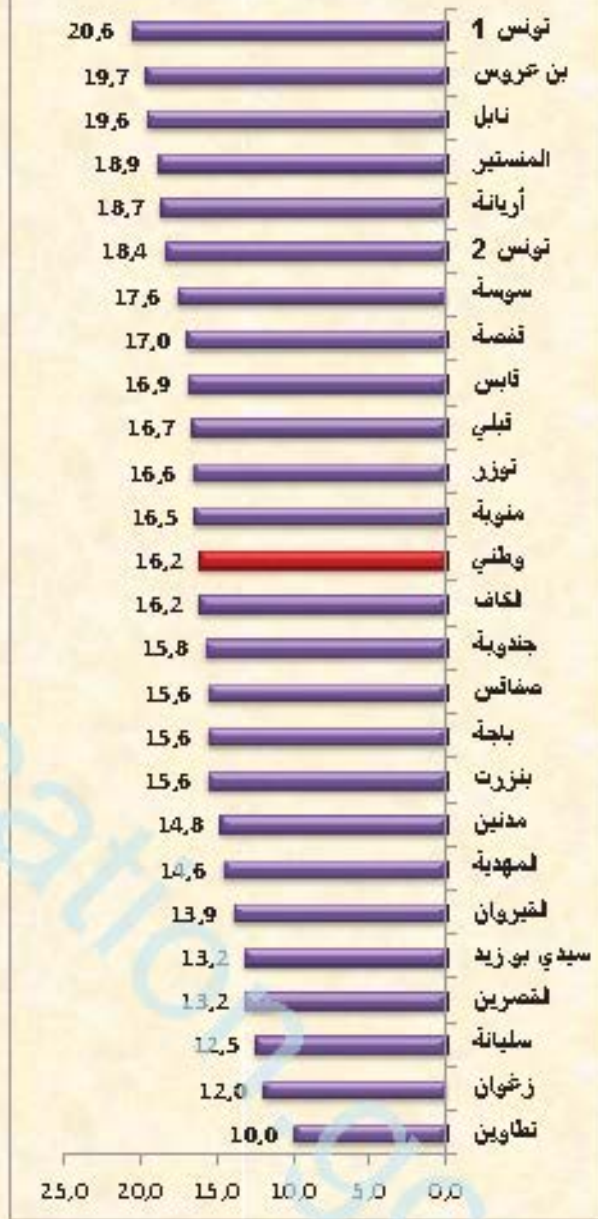
شهدت سنة 2014/2013 ارتفاعاً في معدل عدد المدرسين للمتفقد الواحد إذ بلغ 119 وذلك نتيجة لارتفاع عدد المدرسين.

معدل عدد المدرسين للمتفقد الواحد



يوجد تفاوت كبير بين الجهات من حيث توزيع المدرسين حسب سنوات الأقدمية، حيث أن ولايات تونس الكبرى والمشرية الساحلي هي مناطق جديدة تستقطب المدرسين الذين لهم أكثر عدد من سنوات التدريس وبالتالي أكثر خبرة على عكس المناطق الداخلية التي تعتبر مناطق عبور بالنسبة لمعظم المدرسين، ما يؤثر سلبا أو ايجابا على نتائج التلاميذ في المطقنين.

معدل سنوات الأقدمية لمجموع المدرسين بالجهة



اشتغلت المدارس الابتدائية خلال سنة 2013/2012 بمعدل 228 تلميذا للمدرسة الواحدة، إلا أن الفرق شاسع بين معدل عدد التلاميذ للمدارس الموجودة بتونس الكبرى والساحل وباقي المناطق حيث وصل الفارق إلى 361 بين ولايتي أريانة (أعلى معدل) والكاف (أدنى معدل).

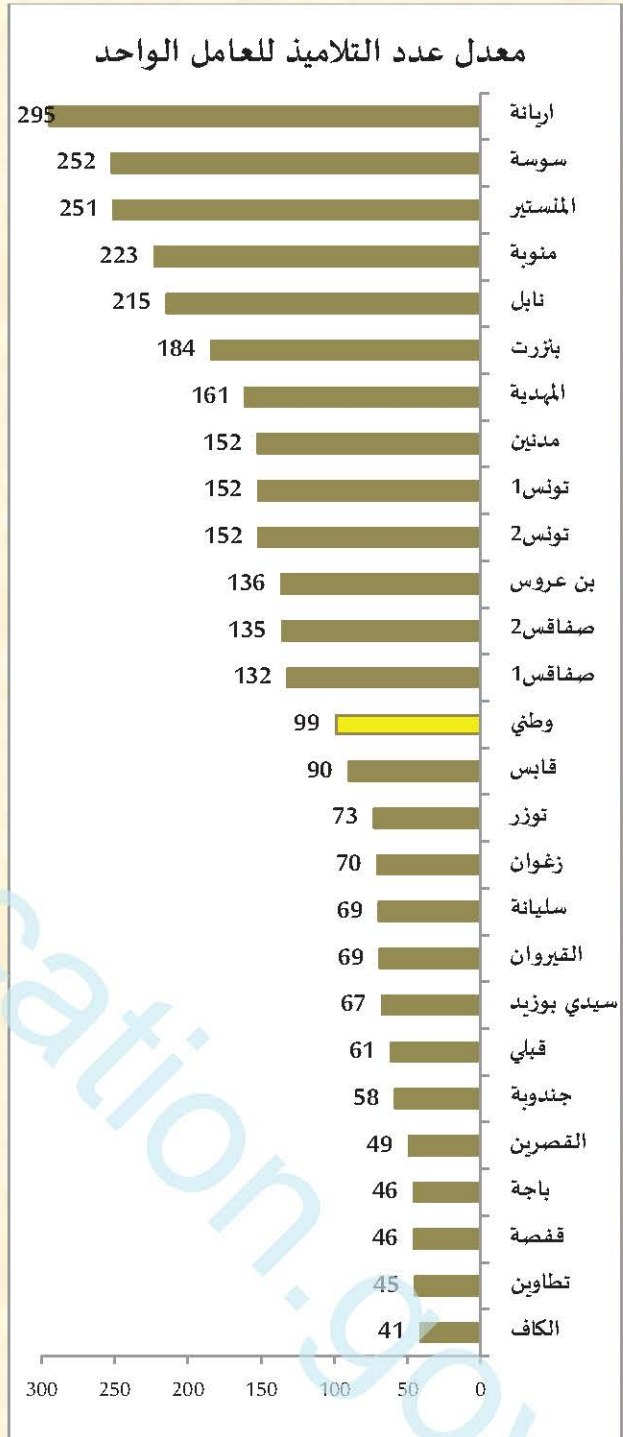
شهد هذا المؤشر ارتفاعا سنة 2014/2013 حيث بلغ 231 تلميذا للمدرسة الواحدة وذلك نتيجة لتزايد أعداد التلاميذ عامة.

معدل عدد التلاميذ للمدرسة الواحدة



بلغ معدل عدد التلاميذ للعامل الواحد 99 تلميذا سنة 2013/2012 إلا أن قيمة هذا المؤشر تتفاوت بين الجهات مؤكدة بذلك على الاكتظاظ الذي تشهده مدارس تونس الكبرى وخاصة ولاية أريانة ومدارس المناطق الساحلية على عكس المناطق الداخلية.

بلغ هذا المؤشر 93 تلميذا للعامل الواحد سنة 2014/2013.



تشتغل الجهات التي تشكو مدارسها ظاهرة الاكتظاظ بمعدل عاملين أو أقل بالمدرسة الواحدة على عكس الجهات الأخرى التي يصل فيه معدل عدد العملة إلى 4 بالمدرسة الواحدة.

معدل عدد العملة بالمدرسة الواحدة

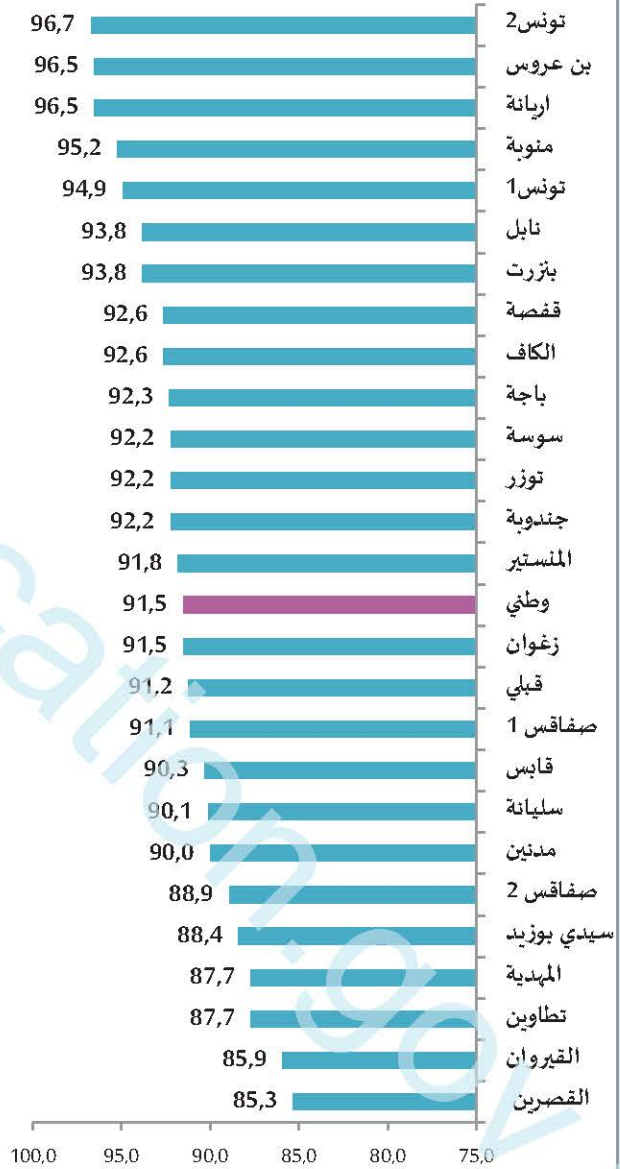


المردودية والفاعلية

بلغت نسبة الارتقاء في المرحلة الابتدائية 91.5% في موقى السنة الدراسية 2012/2011 مع الإشارة إلى أن أفضل النسب سجلت بولايات تونس الكبرى والشريط الساحلي.

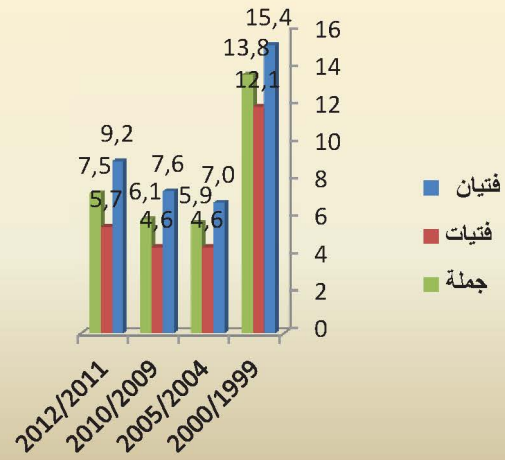
هذا وقد تحسنت هذه النسبة في نهاية السنة الدراسية 2013/2012 لتبلغ 92.2%.

نسب الارتقاء بالمرحلة الابتدائية (%)



فيما يخصّ نسب الرسوب في المرحلة الابتدائية، فرغم تراجعها خلال السنوات الأخيرة إلا أنها لا تزال تعتبر مرتفعة (7.5 % سنة 2012/2011)، وتمسّ ظاهرة الرسوب الذكور أكثر من الإناث. وتسجّل أعلى نسب الرسوب في السنوات الثالثة والرابعة والسادسة.

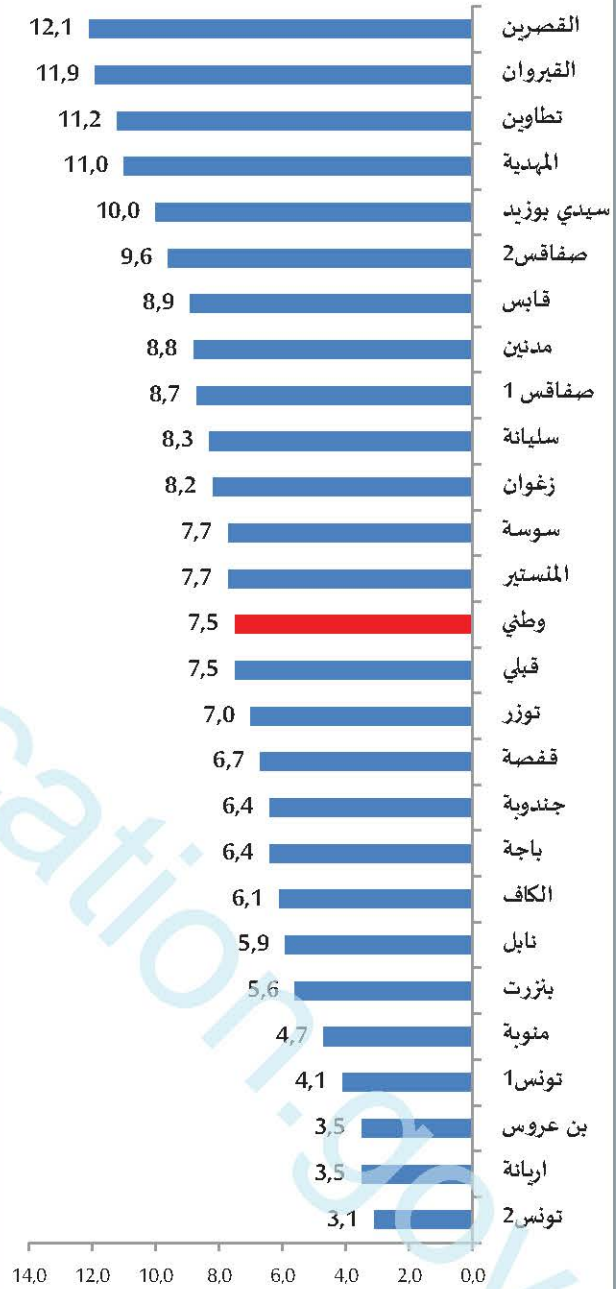
تطور نسب الرسوب بالمرحلة الابتدائية (%)



تعرف الجهات الداخلية نسب رسوب مرتفعة مقارنة بتونس الكبرى والمناطق الساحلية وهذا يتطابق تماما مع تدني المؤشرات المتعلقة أساسا بظروف الدراسة والمناخ البيداغوجي ونذكر منها الضعف الكبير في نسب التغطية بالأقسام التحضيرية وفي معدلات التأطير البيداغوجي للمدرسين، فضلا عن ارتفاع عدد المدارس ذات الفرق والمدارس ذات الأولوية التربوية في هذه الجهات.

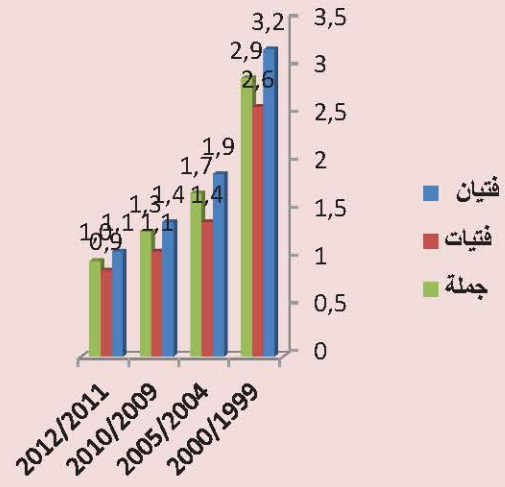
وتجدر الإشارة إلى تحسن النسبة الوطنية للرسوب في المرحلة الابتدائية إذ بلغت 6.7% سنة 2013/2012.

نسبة الرسوب بالمرحلة الابتدائية



انخفضت نسب الانقطاع خلال السنوات الأخيرة لتبلغ 1.0% سنة 2012/2011، وكما يبدو من خلال الرسم البياني فإن نسب الانقطاع أعلى لدى الذكور منها لدى الإناث.

تطور نسب الانقطاع بالمرحلة الابتدائية (%)



تتفاوت نسب الانقطاع على المستوى الجهوي، فبينما تسجل الجهات الداخلية أعلى النسب على غرار القصرين والقيروان وسيدي بوزيد وسليانة تعرف ولايات تونس الكبرى والجهات الساحلية نسبة ضعيفة جدًا أو منعدمة.

شهدت سنة 2013/2012 ارتفاعا طفيفا في نسب الانقطاع حيث بلغت 1.1 %.

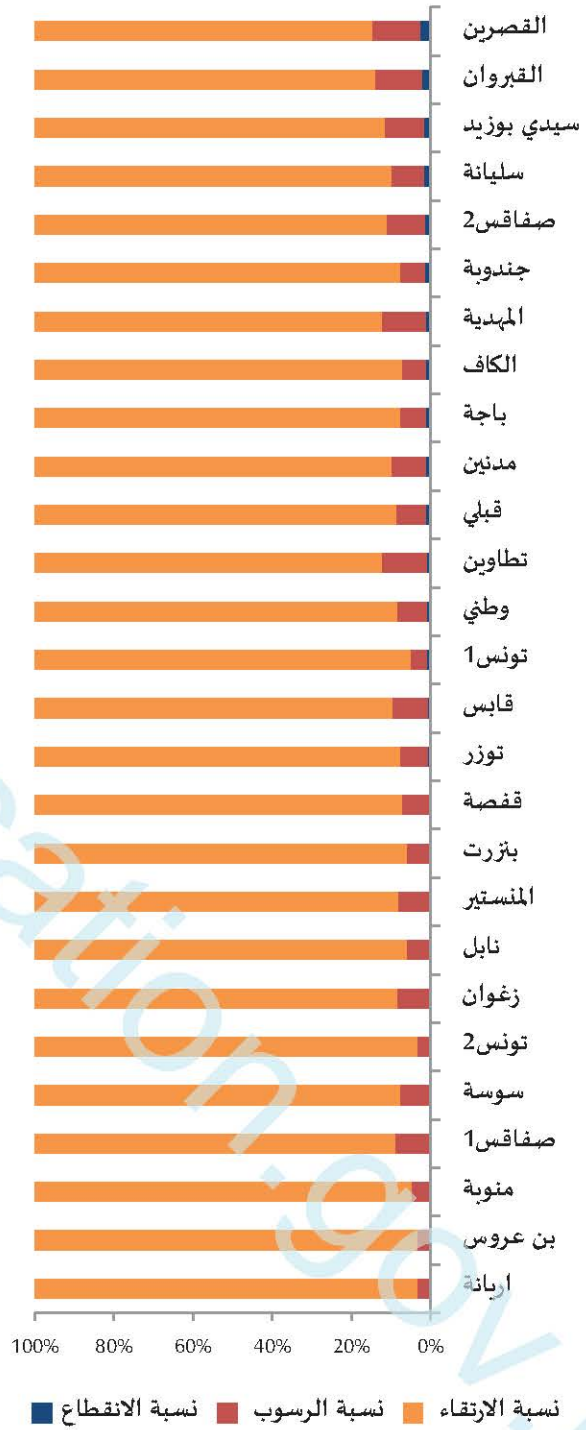
يمكن تفسير تدني المردود بصفة عامة في الجهات الداخلية بتردي الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بتلك المناطق فضلا عن اختلاف مؤشرات تأطير المدرسين وأقدميتهم في التدريس.

نسب الانقطاع بالمرحلة الابتدائية



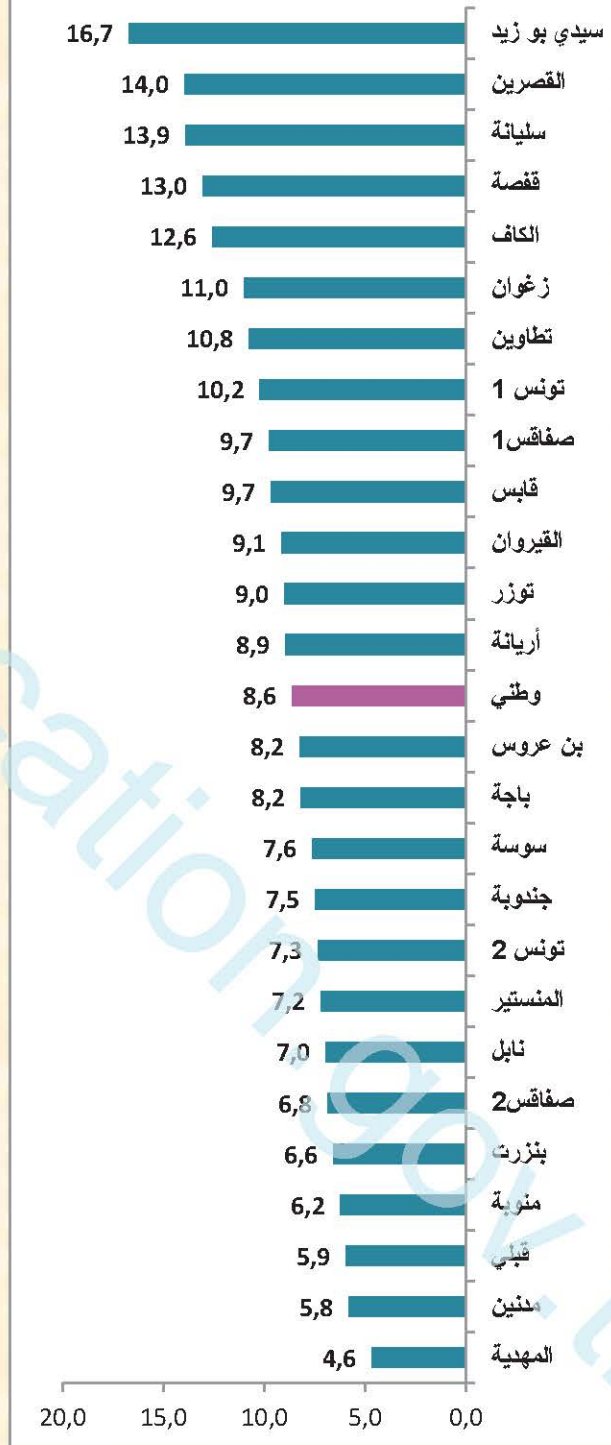
يوجد تباين في نسب التدرج بالمرحلة الابتدائية بين الجهات.

نسب التدرج بالمرحلة الابتدائية (%)



بلغت سنة 2012/2011 نسبة الالتحاق بالمدارس الإعدادية النموذجية (المتحقون من جملة المترشحين) 8.6%. وسُجّلت أعلى نسبة بولاية سيدي بوزيد (16.7%) وأدنى نسبة بولاية المهديّة (4.6%). وقد بلغت هذه النسبة 8.2% في جوان 2013.

نسبة النجاح في الالتحاق بالمدارس الإعدادية النموذجية (%)



مؤشرات الوسائل المادية

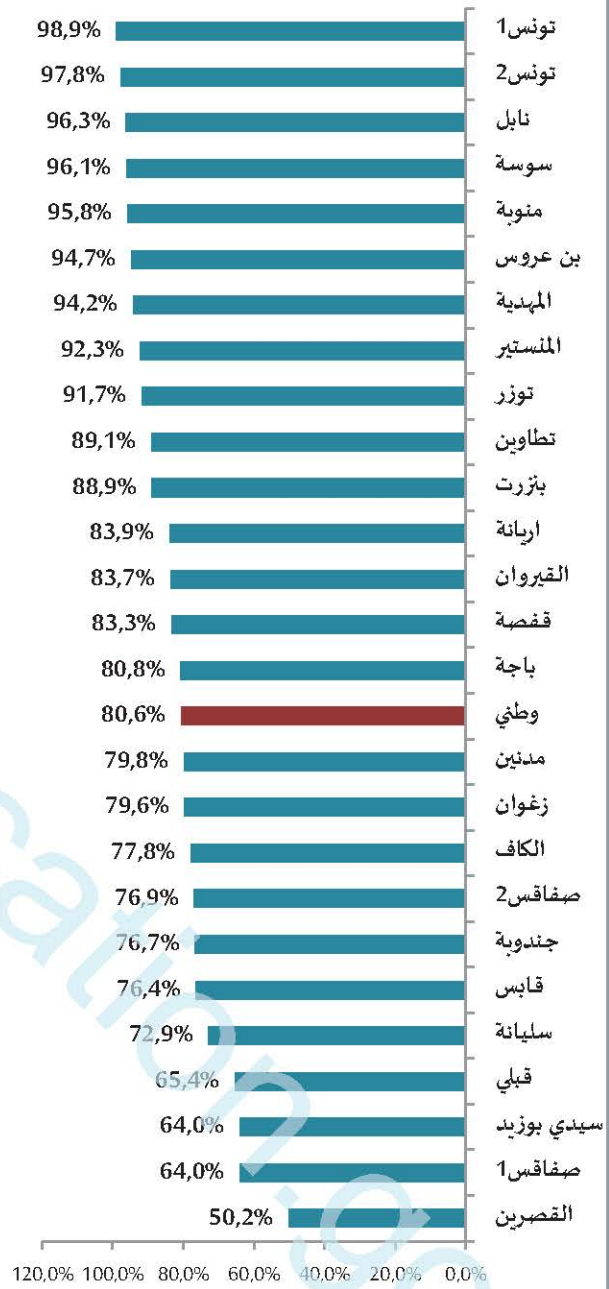
بلغت نسبة التداول على القاعات بالمرحلة الابتدائية 1.8 سنة 2013/2012. وتُسجَل ولايات القيروان وسيدي بوزيد والقصرين أعلى النسب في حين تُسجَل ولايات تونس1 وزغوان أدناها. وقد استقرت نسبة التداول على المستوى الوطني في حدود 1.8 سنة 2013/2014.

نسبة التداول على القاعات



بلغت النسبة العامة للمدارس الابتدائية المجهزة بمكاتب للمديرين 80.6%. ويشهد هذا المؤشر تفاوتاً كبيراً بين الجهات فبينما تفوق نسب التغطية 90% بولايات تونس الكبرى والشريط الساحلي يفتقر حوالي نصف المدارس بولاية القصرين إلى مكتب مدير. وقد ارتفعت نسبة المدارس المغطاة بمكتب مدير على المستوى الوطني سنة 2014/2013 لتبلغ 81.4%.

نسبة التغطية بمكاتب المديرين



تفتقر جلّ المدارس الابتدائية لقاعات معلمين إذ أن 8.3% منها فقط مجهزة بهذا المرفق. وتسجل جهات القيروان والقصرين وزغوان أضعف نسب تغطية حيث لا يتجاوز عدد المدارس التي تحتوي بها على قاعة معلّمين 1%.

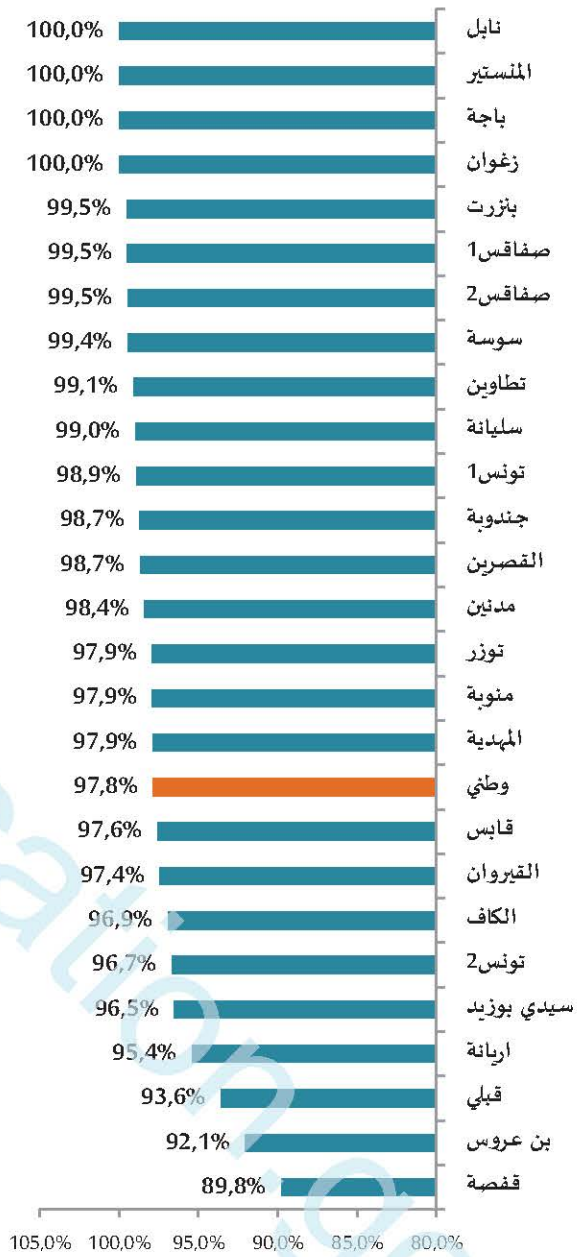
بلغ هذا المؤشر 8.7% على المستوى الوطني خلال السنة الدراسية 2014/2013.

نسبة التغطية بقاعات المعلمين



بلغ عدد المدارس المجهزة بقاعات إعلامية 4425 مدرسة خلال السنة الدراسية 2013/2012 أي بنسبة تغطية على المستوى الوطني تقدر بـ 97.8 % ويبيّن الرسم الموالي مدى التفاوت بين الجهات. بلغ هذا المؤشر 97.5% سنة 2014/2013. مسجّلا تراجعاً بـ 0.3 من النقاط.

نسبة التغطية بقاعات الاعلامية

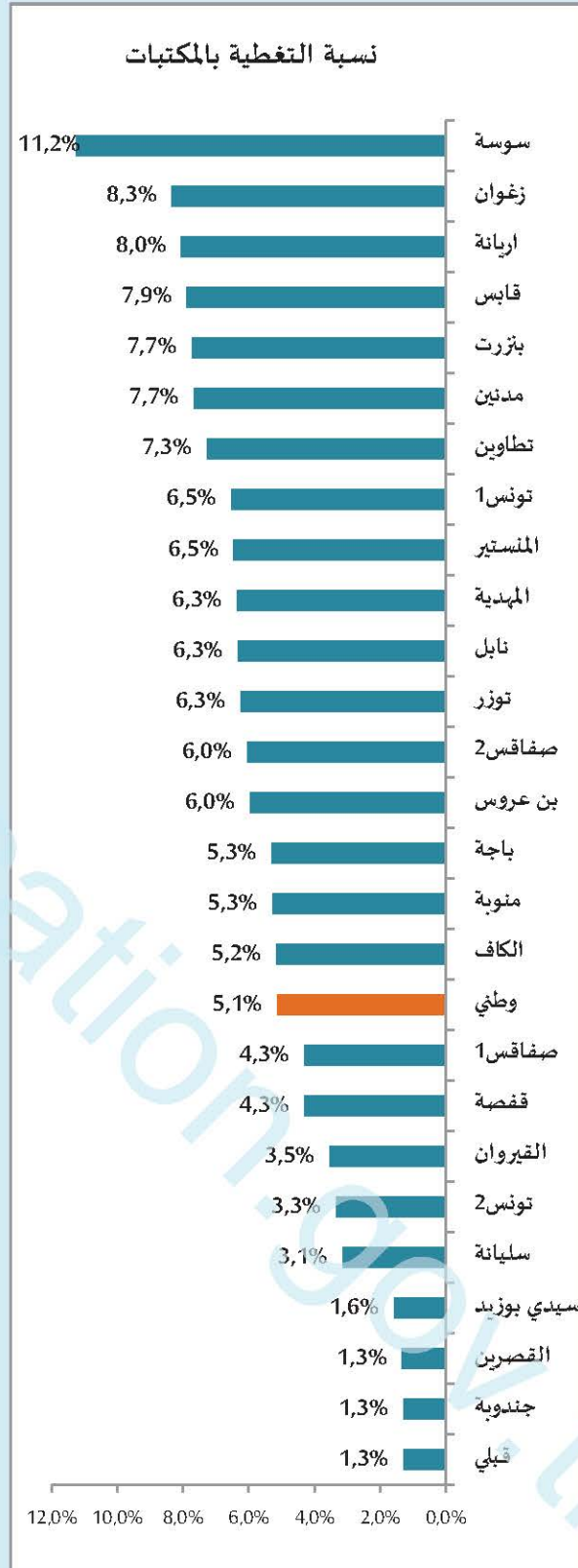


بلغت نسبة تغطية المدارس الابتدائية بالقاعات متعددة الاختصاصات على المستوى الوطني خلال سنة 2013/2012، 5.0% (225 مدرسة فقط بها هذا المرفق) إضافة إلى وجود تفاوت بين الجهات في هذا المجال.

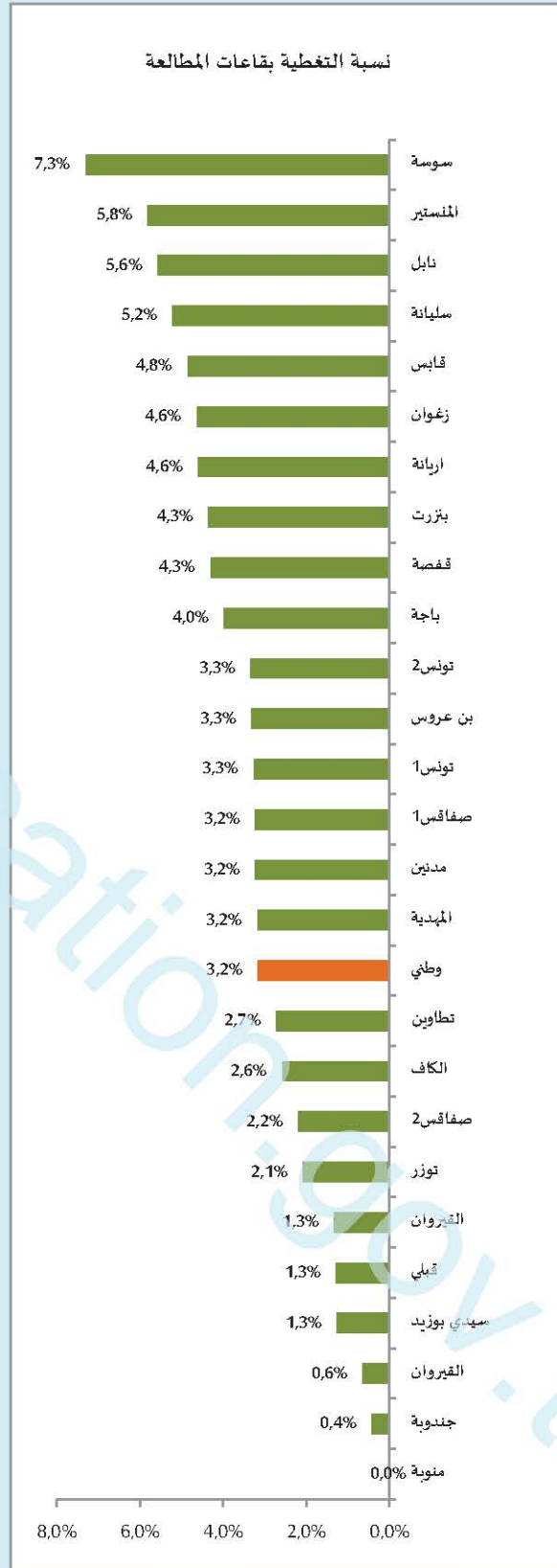
انخفضت نسبة التغطية بهذا المرفق خلال سنة 2014/2013 لتبلغ 4.7% فقط من جملة المدارس.



تقدّر نسبة التغطية بالمكتبات على المستوى الوطني بـ 5.1% سنة 2013/2012. مع وجود تباين في التوزيع الجغرافي لهذا المرفق حيث تسجل أعلى نسبة بجهة سوسة بـ 11.2% وأدناها بجهة قبلي بـ 1.3%.



يوجد فقط 143 مدرسة ابتدائية مجهزة بقاعات مطالعة سنة 2013/2012 أي بنسبة تغطية تُقدّر بـ 3.2%. وقد بلغت هذه النسبة 3.3% سنة 2014 /2013.



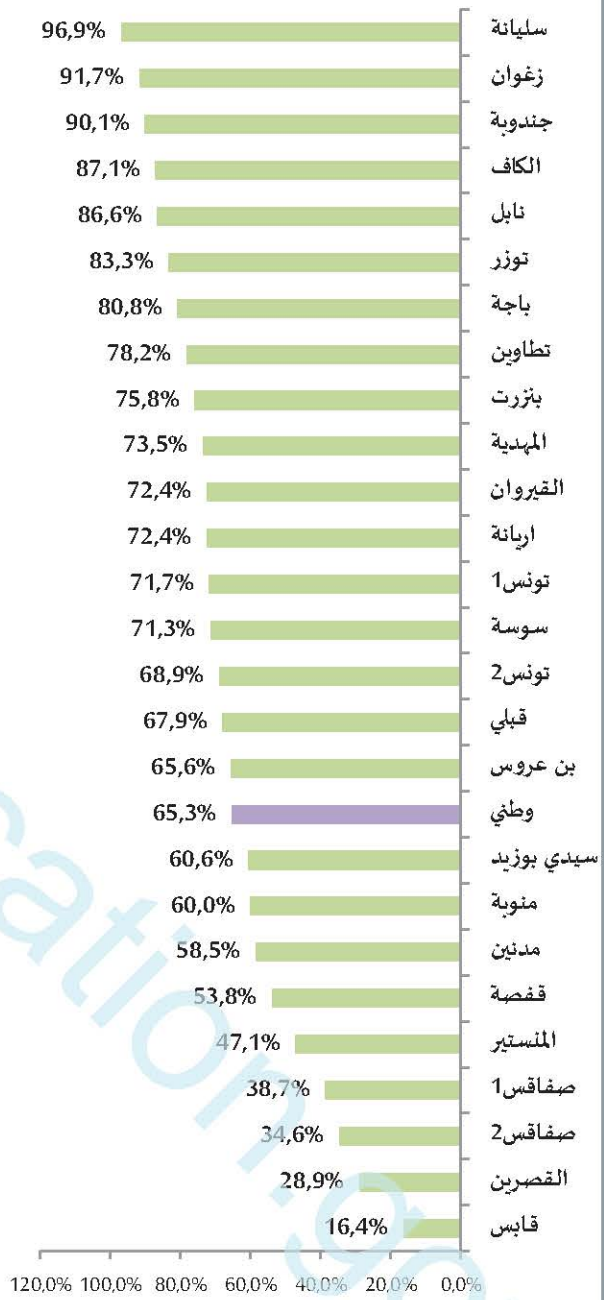
تراوحت نسبة التغطية ببيوت التمريض بين 27.2% بتونس 1 و0.0% بمنوبة مع نسبة وطنية في مستوى 4.4%. وقد بقيت نسبة المدارس المغطاة ببيوت تمريض على حالها دون تغيير خلال سنة 2014/2013.



بلغت النسبة الوطنية للتغطية بالحدائق المدرسية 65.3 % سنة 2013/2012. ويتراوح هذا المؤشر بين 96.9% بسليانة و16.4% بقابس.

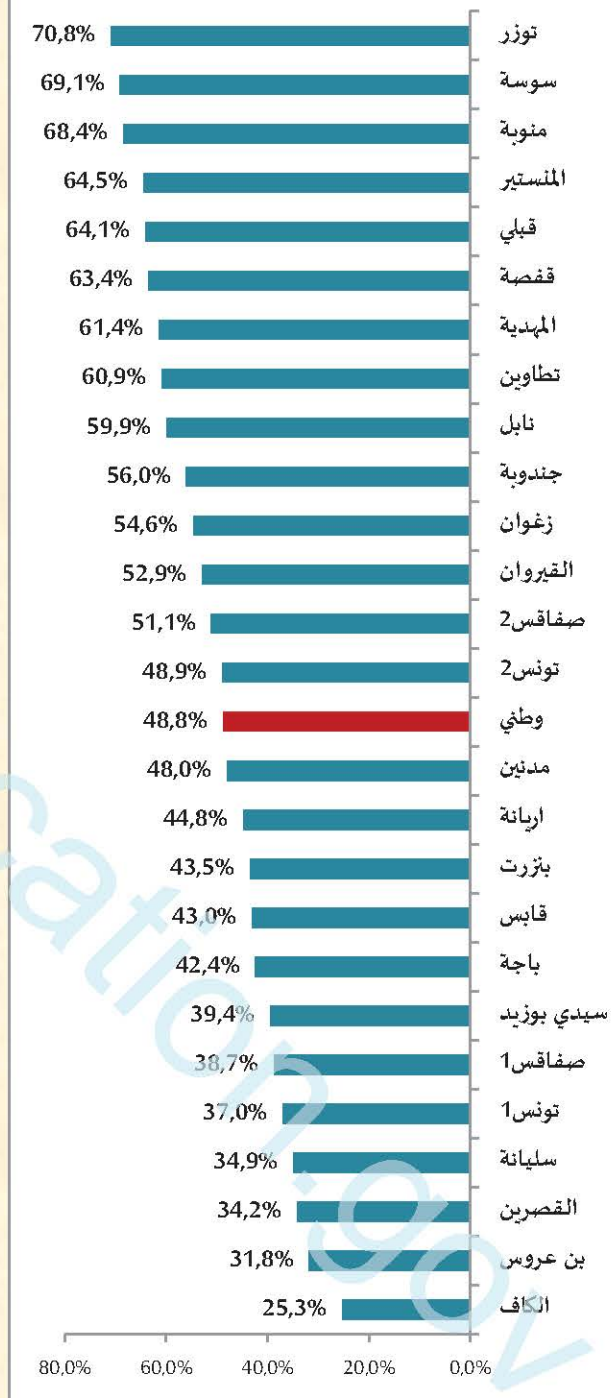
سجّل هذا المؤشر تحسّنا طفيفا على المستوى الوطني سنة 2014/2013 ليبلغ حدود 66.1%.

نسبة التغطية بالحدائق المدرسية



حوالي نصف المدارس الابتدائية غير مجهزة بملاعب رياضية وخاصة بالجهات الداخلية. وقد بلغت نسبة تغطية المدارس بالملاعب الرياضية 52.0% من مجموع المدارس سنة 2014/2013.

نسبة التغطية بملاعب الرياضة



بلغت النسبة الوطنية للتغطية بالمجموعات الصحية للمدرسين 57.5 % سنة 2013/2012 وتتراوح هذه النسبة بين 86.2% بأريانة و18.2% بسليانة.

نسبة التغطية بالمجموعات الصحية



بلغت نسبة التغطية بالمجموعات الصحية الخاصة بالتلاميذ 99.5% سنة 2013/2012. استقرّ هذا المؤشر في المعدّل نفسه خلال السنة الدراسية 2014/2013. هذا وقد بلغت نسبة التغطية بالمجموعات الصحية للمدرسين 60.7% سنة 2014/2013.



القطاع الخاص

تطور أهم مؤشرات التعليم الخاص بالمرحلة الابتدائية

2014/2013	2013/2012	2010/2009	2000/1999	
191	155	102	41	المدارس
1946	1598	1000	380	الفصول
40043	33732	21509	10066	التلاميذ
48.0	47.9	48.1	47.8	نسبة الفتيات
3351	2667	1619	579	المدرسون
20.6	21.1	21.5	26.5	متوسط كثافة الفصل
12	12.6	13.3	17.4	معدل عدد التلاميذ للمدرس الواحد

يشهد عدد التلاميذ بالمرحلة الابتدائية في القطاع الخاص تزايداً مستمراً ليبلغ 40043 تلميذاً خلال السنة الدراسية 2014/2013. كما تطور عدد المدارس الخاصة ليصل إلى 191 مدرسة سنة 2014/2013 مقابل 155 مدرسة سنة 2013/2012.

المجال البيداغوجي

المقاربات البيداغوجية والمناهج والبرامج والكتب المدرسية

شهدت السنة الدراسية 2006/2005 تعميم المقاربة بالكفايات على كافة مستويات المرحلة الابتدائية وذلك إثر مراجعة جذرية للبرامج وطرق التدريس والوسائل التعليمية تمت وفقا لهذه المقاربة. وفي هذا الصدد عملت الوزارة على تكوين كل المدرسين لتمكينهم من التحكم في آليات هذه المقاربة بالإضافة الى توفير المستلزمات المادية في جل المدارس الابتدائية.

إلا أن النتائج المحققة كانت على عكس ما كان متوقعا، إذ لوحظ تدنّ في جودة مكتسبات تلاميذ المرحلة الاعدادية الذين تكوّنوا وفق المقاربة بالكفايات مما زاد في نسب الرسوب والانقطاع خاصة في السنة السابعة أساسي.

وفي هذا الإطار تطرح حاليا فرضيات مراجعة المقاربة البيداغوجية المعتمدة وتطوير البرامج والكتب المدرسية وتحسينها حتى تستجيب لنسق انتاج المعرفة المتسارع وتطوّر وسائل الاتصال.

ما زالت طرق التدريس المعتمدة في المرحلة الابتدائية تعتبر تقليدية وذلك لعدم استعمالها للتكنولوجيات الحديثة رغم ما بذلته الوزارة من مجهودات من أجل تكوين كل المدرسين في شهادة الكفاءة في الإعلامية وضمان نفاذ كل التلاميذ للشبكة التربوية الإلكترونية من داخل المؤسسة التربوية وخارجها عبر مواصلة تعميم الربط بالانترنات وتجديد أسطول الحواسيب الموجودة بالمؤسسات التربوية دوريا والزيادة في عددها. كما تفتقد طرق التدريس إلى المرونة ولا تراعي اختلاف أنساق التعلّم لدى التلاميذ واحتياجاتهم الخصوصية.

أنماط وطرق التدريس

حرصاً على تحسين جودة مكتسبات التلاميذ بالمرحلة الابتدائية وتطوير منظومة تقييم عمل التلميذ بهذه المرحلة تمّ اعتماد نظام جديد للتقييم دخل حيز العمل في مفتح السنة الدراسية 2010/2011 في السنتين الأولى والثانية، ومن بين أهمّ مرتكزاته الارتقاء بالاستحقاق وامتحان التلاميذ في المواد التالية: التواصل الشفوي والمحفوظات، القراءة، الخط والإملاء، الإنتاج الكتابي، الرياضيات، الإيقاظ العلمي، المواد الاجتماعية والفنية والتربية البدنية. كما شمل التقييم الحساب الذهني ضمن الاختبار المخصص لمادة الرياضيات.

يعتبر الزمن المدرسي الركيزة الأساسية للعملية التربوية بأكملها، فهو عمودها الفقري الذي يَشُدُّ مكوناتها الأخرى. إلا أنّ الزمن المدرسي بشكله الحالي لا يضمن نجاعة المنظومة التربوية ولا يحقق جودتها المنشودة، فهو مرهق جدّاً وبالتالي فإنّ له انعكاسات سلبية على وضع التلميذ ونتائجه كما أنه لا يتوافق مع الزمن الاجتماعي والواقع الاقتصادي لذلك وجب إيجاد نوع من المعادلة بين واقع التلميذ والولي وبين الزمن المدرسي الخاص به والخاص بالمعلم.

ويشكّل الزمن المدرسي الحالي عبئاً ثقيلاً مادياً ومعنوياً على الولي والتلميذ والمربي على حدّ السواء بسبب نظام العمل والنسق السريع للحياة اليومية فالأسرة أصبحت غير قادرة على متابعة الأبناء دراسياً وسلوكياً ممّا حداً بأغلب العائلات إلى الالتجاء إلى مؤسسات خاصة في غالب الأحيان تكون غير مؤهلة لتأخذ مكانهم في تربية أبنائهم والإحاطة بهم زيادة على أنها تثقل كاهلهم مادياً وهذا ما يتعارض مع مبدأ عمومية المؤسسة التربوية ومجانية التعليم وديمقراطيته.

ومقارنة بالمعايير الدولية فإنّ معدل التدريس العالمي يفوق 180 يوماً سنوياً في حين أنّ عدد أيام التدريس في تونس يصل إلى 165 يوماً. وعلى مستوى النسق الأسبوعي يبلغ معدل ساعات التدريس عالمياً 22 ساعة أما في تونس فيفوق 30 ساعة في الأسبوع إضافة إلى ساعات الدعم أو التدارك بالمؤسسات وساعات الدروس الخصوصية ممّا يجعل عدد

الساعات الأسبوعية يقارب ضعف ساعات التدريس التي يتلقاها التلميذ في معظم دول العالم الأخرى.

ولهذا وجبت مراجعة الزمن المدرسي من حيث توزيع فترات التعلم والراحة والتقييم حتى يساهم في توفير مناخ تربوي محفز مع ضرورة دعم الأنشطة الترفيهية والثقافية والرياضية لتجديد قدرة التلميذ على الإنتاج والإبداع والتلقي، وإحداث نواد لاكتشاف وتنمية المهارات التي يتمتع بها الطفل ومتابعتها وتشجيعه على تطويرها، وربط المادة التعلّميّة بالحياة اليومية للتلميذ لتجاوز القطيعة النفسية بين ما يتلقاه في المدرسة وما يعيشه في الواقع.

الحياة المدرسية

تساهم الحياة المدرسية في توفير مناخ سليم وإيجابي، يساعد المتعلمين على التعلم واكتساب قيم وسلوكيات بناءة. إلا أنه لم يتم تحقيق الأهداف المنشودة في هذا المجال وبقيت مشاركة التلاميذ في الأنشطة الثقافية والرياضية دون المأمول، لذا تسعى الوزارة إلى دعم وتطوير كل الجوانب المتصلة بالحياة المدرسية وتفعيلها من خلال تطوير العمل الجمعياتي في ميادين التثقيف والترفيه والعمل التطوعي في المدارس بمشاركة الأولياء والمدرسين والتلاميذ وإعداد تصور لمراجعة الزمن المدرسي يهدف إلى تحقيق التوازن بين الجانب المعرفي والجانب التثقيفي والترفيهي عبر إحكام تنظيم الإيقاع الأسبوعي واليومي للدراسة مع وضع خطة متكاملة وتنفيذها لاستكشاف الطاقات والمواهب الكامنة في المجال الثقافي والفني والرياضي والعناية بها عبر برامج خاصة لتأطيرها في مجالات تميزها وذلك بالتنسيق مع جميع الأطراف المتدخلة في الشأن التلميذي، كما تسعى إلى تنمية ثقافة التطوع والمبادرة والعمل الجماعي لدى الناشئة منذ المراحل المبكرة من التعليم ومواصلة تطوير النوادي الثقافية والرياضية والاجتماعية والبيئية والصحية والمرورية مما يكفل تأمين حياة مدرسية دامجة من خلال توسيع خارطة خلايا العمل الاجتماعي المدرسي وتكوين المتدخلين الميدانيين في العمل الاجتماعي المدرسي في طرق ووسائل العمل الحديثة.

ظاهرة العنف بالوسط المدرسي:

إذا كانت المدرسة مؤسسة تتعايش داخلها أطراف متعددة تخضع للعلاقات فيما بينها إلى قواعد مضبوطة بقوانين ولوائح فإن ذلك لا يمنع حدوث تجاوزات وخروقات قد تتطور في بعض الأحيان لتتحول إلى مظاهر عنيفة.

ومع مراجعة العديد النصوص القانونية والأوامر واللوائح المنظمة للعلاقة بين الإدارة المدرسية والتلميذ من جهة والتلميذ والإطار التعليمي من جهة أخرى وإحداث مجلة حقوق الطفل تشكّل لدى التلميذ في بعض الأحيان فهم خاطئ لتلك الحقوق المكتسبة جعلت منه يعتقد أنّ سلوكه مهما كان منافياً لقواعد الحياة المدرسية هو من صميم حقّه في التعبير عن ذاته وكان من الطبيعي أن تأخذ تلك السلوكات مظاهر مختلفة تبلورت فيما بعد في أشكال متعددة للعنف فيكون إما مسلّطاً من تلميذ على تلميذ أو من تلميذ على تجهيزات مدرسية أو من تلميذ على مدرّس.

وبالرغم من خطورة هذه الظاهرة إلا أنها ليست متفشية بشكل كبير في المدارس الابتدائية وما سجّل من حالات يبقى شاذاً.

الغياب والتغيّب

تعتبر ظاهرة الغياب والتغيّب ظاهرة لافتة خاصة لدى الإطار التربوي المدرّس في المرحلة الابتدائية. وتقدّر النسبة العامة السنوية لغياب وتغيّب المدرسين بـ4,9%، أي ما يعادل 516460 يوم عمل تقدّر بحوالي 23,4 م د وهو ما يناهز 2.1% من جملة الاعتمادات المخصصة للتأجير في المرحلة الابتدائية.

الموارد البشرية والمادية

تشكو منظومة التكوين الأساسي والمستمرّ للمدرّسين عديد الهنات والنقائص خاصّة بعد تعليق عمل المعاهد العليا لتكوين المعلمين التي كانت تزوّد القطاع بموارد بشرية متكوّنة تكويناً متيناً يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المرحلة الابتدائية من النواحي البيداغوجية والتربوية. ومن هنا يتأكد تعهد المدرسين

الموارد البشرية: التكوين الأساسي والمستمر

بالتكوين المستمر خاصة في مجال اللغة وتكنولوجيات المعلومات والاتصال والمستجدات البيداغوجية، فالمنظومة والمربي على حد السواء بحاجة إلى المواكبة المستمرة لكل المتغيرات حتى يجد التلميذ المؤسسة التربوية في مستوى انتظاراته وتطلعاته.

الفضاء المدرسي

يعتبر الفضاء المدرسي مكوّنًا أساسيًا من مكونات الفعل التدريسي لارتباطه العضوي بالشروط الضرورية اللازمة لإنجاح العملية التعليمية داخل المؤسسة التربوية. فالفضاء المدرسي بمشآته وتجهيزاته ووسائله، يلعب دورًا حاسمًا في إنجاح أو فشل الفعل التعليمي. وقد تمّ في هذا الصدد العمل على إيلاء عناية خاصة بالفضاء المدرسي بدعمه بالتوسيعات اللازمة من قاعات عادية ومكاتب مديرين وقاعات المعلمين وقاعات للمراجعة والمطالعة... قصد تحسين مؤشرات التأطير وظروف الدراسة والعمل لتحقيق أقصى درجات الرفاه البيداغوجي.

القيادة والإدارة

التسيير والإدارة

لم تساير إدارة المدارس الابتدائية التطور الحاصل لا على مستوى الفكر أو الفعل التربوي ولا على مستوى تقنيات التسيير الحديثة ولا تزال الطريق طويلة في هذا المجال لإحداث التطور والتطوير اللازم بما يتلاءم مع المستجدات التربوية والتعليمية والإدارية، ويواكب التحولات الساعية لتحقيق التميز في كافة مكونات العمليات التي تقوم بها المؤسسة التربوية. لذا فإنّ خطة العمل في هذا المجال تقتضي وضع مرجعية للمؤهلات المستوجبة في التسيير الإداري والتصرف المالي والتدخل البيداغوجي التي ينبغي أن تتوفر في مديري المدارس الابتدائية حتى تعتمد كمقياس لانتدابهم وتكوينهم، كما تقتضي مزيد دعم المدرسة الابتدائية بالموارد البشرية اللازمة.

اللامركزية

ما زالت الجهود الرامية إلى تجسيم وتحقيق لامركزية القرار التربوي تتحمّس خطواتها الأولى. ولا تزال العديد من الصعوبات تعيق بناء وتنفيذ المشاريع الجهوية ومتابعتها إداريا وماليا مما يقتضي تجذير ثقافة التواصل والتشارك داخليا وخارجيا بين جميع المتدخلين في الشأن التربوي. وفي هذا الباب

وجب التأكيد على أهمية وضرة إرساء نظام معلومات مندمج مما يكفل تجاوز النقص المسجل في الانسجام والتعيين، ويضمن الاستجابة المنتظمة لمتطلبات التدبير والتقييم والتقويم والقيادة.

يوجد نقص على المستوى الجهوي فيما يتعلق بالموارد البشرية والكفاءات والقدرات الفنية مما يحد من الاتجاه بالسرعة المطلوبة نحو إرساء منظومة عمل وفق مبادئ الحوكمة الرشيدة.

الحوكمة

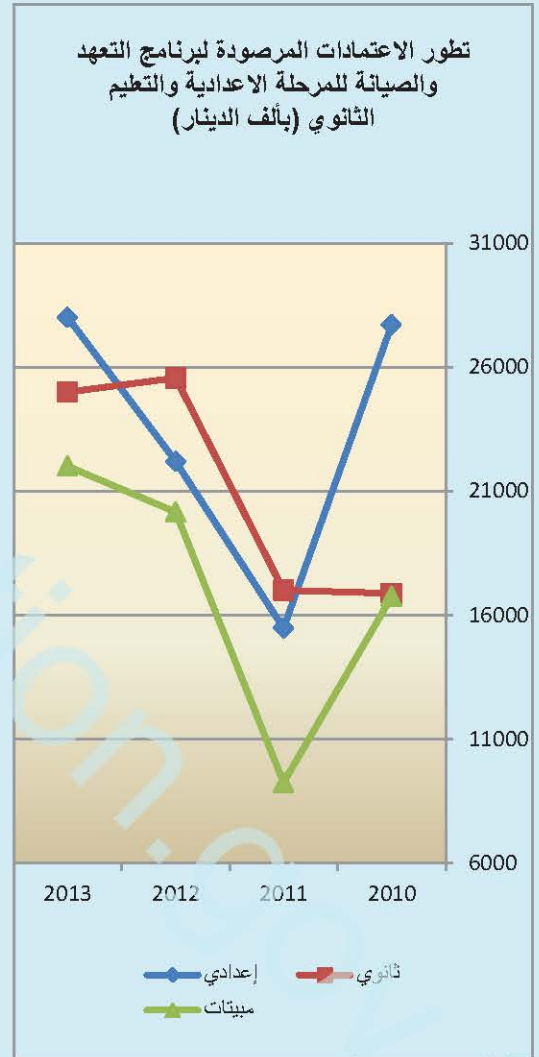
المحور الرابع: التطور الكمي والنوعي للمرحلة الاعدادية والتعليم الثانوي

المؤشرات الكمية

التمويل والإنفاق

مثّلت الميزانية المخصصة للمرحلة الثانية من التعليم الأساسي العام والتعليم الثانوي 61% من ميزانية وزارة التربية سنة 2013، 94.3% منها نفقات تصرف و 5.7% نفقات تنمية (91.3% منها موارد ذاتية للدولة و 8.7% تمويل خارجي).

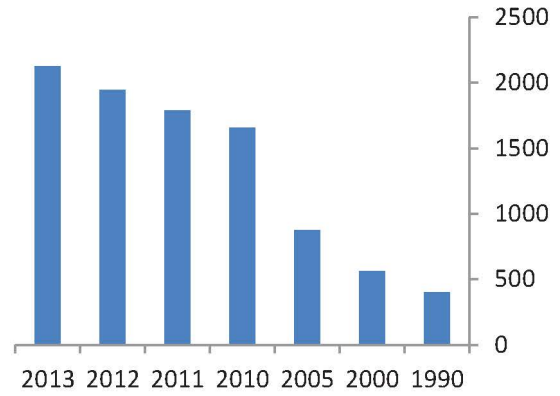
يتمّ سنويا التدخل ببعض المؤسسات التربوية ضمن برنامج التعهد والصيانة حيث خصّص مبلغ 75 مليون دينار ضمن ميزانية 2013 لهذا الغرض. ويبرز الرسم البياني تطور الاعتمادات المخصصة لتعهد وصيانة المؤسسات حسب مختلف ميزانيات القطاع.



كلفة التلميذ

شهدت كلفة التلميذ الواحد في المرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي تطورا ملحوظا. فخلال السنوات العشر الأخيرة ارتفعت بحوالي ثلاث أضعاف ومرت من 670 د سنة 2002 إلى 2126 د سنة 2012.

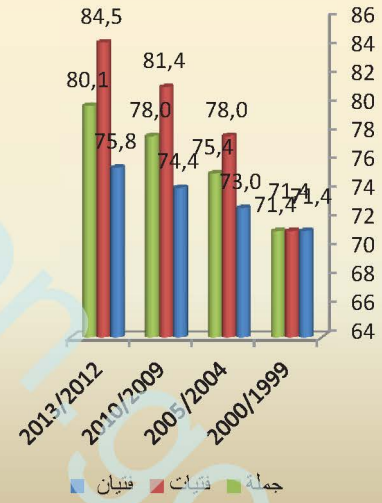
تطور كلفة التلميذ الواحد بالمرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي (د ت)



التمدرس

شهدت نسب التمدرس الصافية للفئة العمرية 12-18 سنة تطورا مستمرا، إذ بلغت 80.1% خلال السنة الدراسية 2013/2012 مقابل 71.4% سنة 2000/1999 مع تفاوت واضح في النسب لصالح الفتيات. ويشار إلى أن هذا المؤشر قد واصل تحسنه فبلغ 80.6% سنة 2013/2014.

تطور نسب التمدرس الصافية للفئة العمرية 12-18 سنة (%)



التوجيه

شهدت السنة الدراسية 2008/2007 إرساء التعليم الإعدادي التقني الذي يتم التوجيه إليه في نهاية السنة السابعة من التعليم الأساسي. ويهدف هذا التعليم إلى تكوين التلميذ تكوينا تقنيا وتطبيقيا وإكسابه مؤهلات في أحد المجالات المهنية الكبرى كالصناعة والبناء والخدمات بالإضافة إلى تكوين في اللغات والعلوم والمواد الاجتماعية، ما يؤهله لمتابعة تكوين مهني. وبلغت نسبة التوجيه إلى الإعدادي التقني 4.6% سنة 2013/2012 وتجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة في انخفاض مستمر منذ 2009/2008.

سُجِّلت أعلى نسب التوجيه إلى التعليم التقني في جهة سوسة مقابل أدنى نسبة بتونس 2. هذا وقد وصل هذا المؤشر تراجعاً سنة 2013/2014 ليبلغ 4.6%.

نسب التوجيه إلى الإعدادي التقني (%)



فيما يتعلق بالتعليم الثانوي يتم التوجيه على مرحلتين:

- في نهاية السنة الأولى ثانوي: يختار التلاميذ أحد المسالك التالية: الآداب، العلوم، الاقتصاد والخدمات، تكنولوجيا الإعلامية والرياضة.
- في نهاية السنة الثانية ثانوي: يتوجه التلاميذ إلى سبع شعب حيث يوافق كل مسلك شعبة واحدة باستثناء مسلك العلوم الذي يتفرع إلى ثلاث شعب وهي الرياضيات والعلوم التجريبية والعلوم التقنية.

تستقطب الشعب العلمية أكثر من نصف التلاميذ وذلك لما توفره من فرص أكبر أمامهم للحصول على شهادات ذات تشغيلية عالية أو الولوج إلى مراكز تكوين مهني في اختصاصات تتناسب مع مؤهلاتهم.

وقد شهدت السنة الدراسية 2014/2013 ارتفاعا في نسبة التوجيه إلى مسلك العلوم بـ 1.4 نقاط وانخفاضا طفيفا في نسبة التوجيه إلى مسلك الآداب (18.1 %) واستقرارا في نسبة التوجيه إلى مسلك الاقتصاد والخدمات بالإضافة إلى تواصل انخفاض نسبة التوجيه إلى مسلك تكنولوجيا الإعلامية (8.6 %).

على المستوى الجهوي تتفاوت نسب التوجيه إلى مختلف المسالك من جهة إلى أخرى فكما تبين الرسوم البيانية ارتفاع نسب التوجيه إلى مسلك الآداب بالجهات الداخلية في حين يُبدي تلاميذ ولايات تونس الكبرى والجهات الساحلية عموما ميولات علمية تنعكس على اختياراتهم في التوجيه في نهاية السنة الأولى ثانوي.

وسُجّلت أعلى نسب التوجيه إلى مسلكي الاقتصاد والخدمات وتكنولوجيا الإعلامية بولايات منوبة وبن عروس وزغوان ومدنين.

وقد شهدت السنة الدراسية 2014/2013 ارتفاعا ملحوظا في نسبة التوجيه إلى شعبة الاقتصاد والتصرف (28.0 %) وزيادة طفيفة في نسبة التوجيه إلى شعبة علوم التقنية (14.2 %) مقابل تراجع في نسب التوجيه إلى باقي الشعب.

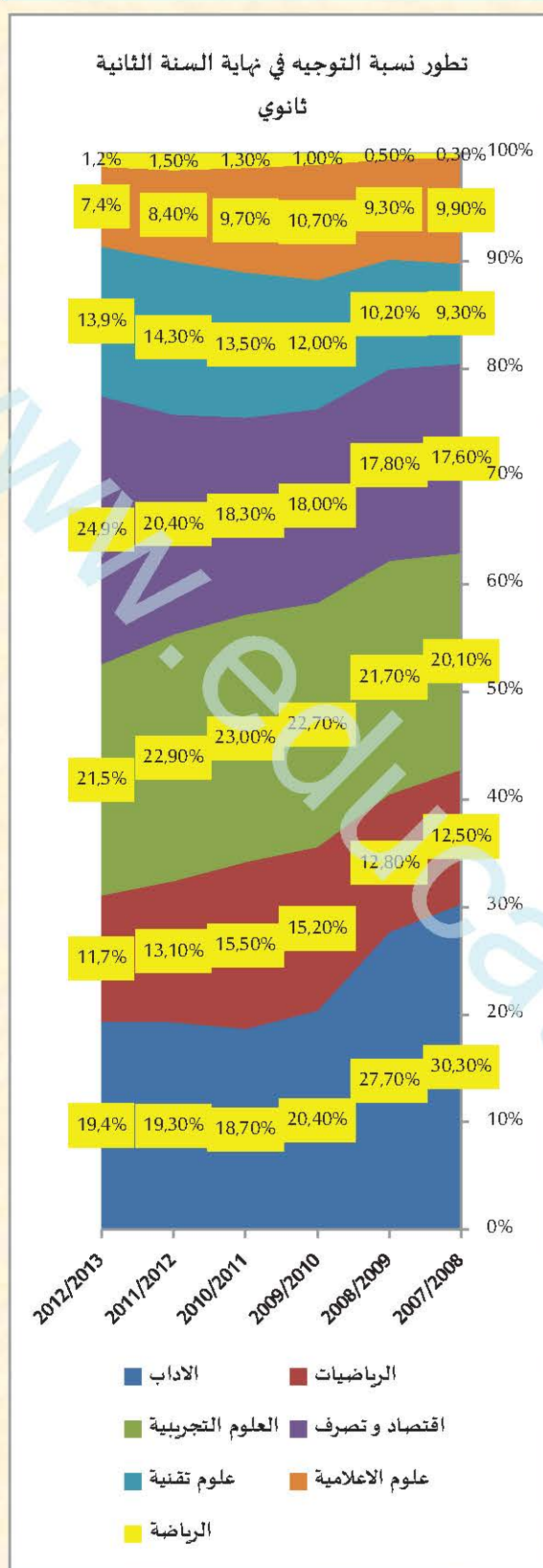


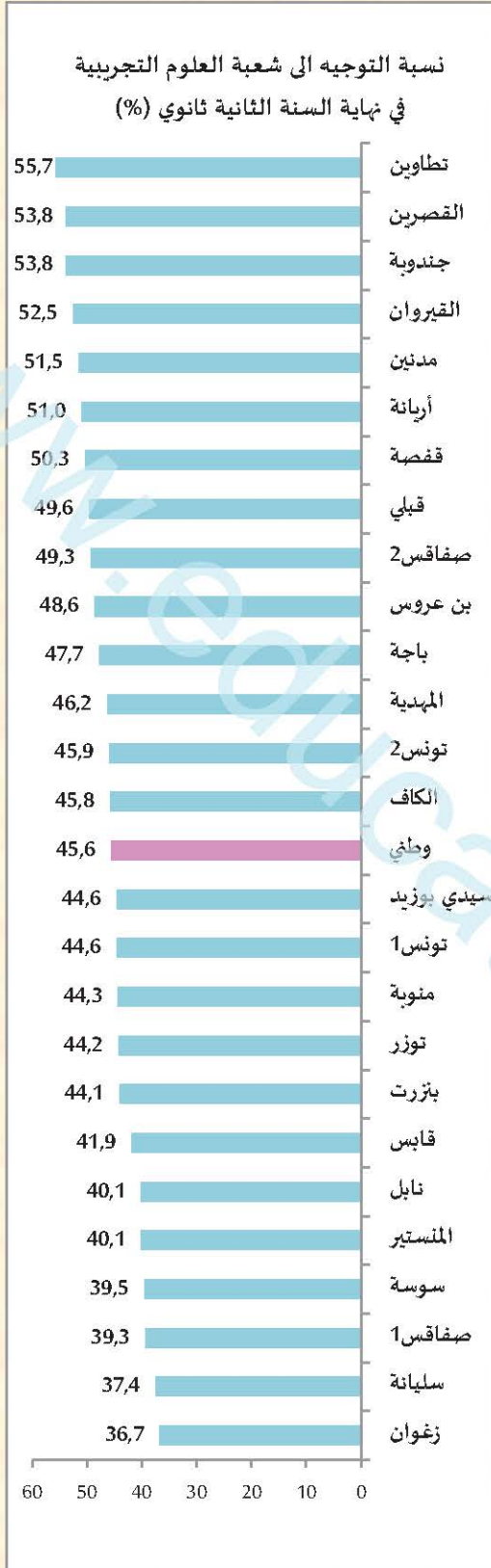
نسبة التوجيه إلى مسلك الاقتصاد
والخدمات في نهاية السنة الأولى



نسبة التوجيه إلى مسلك العلوم
في نهاية السنة الأولى ثانوي (%)



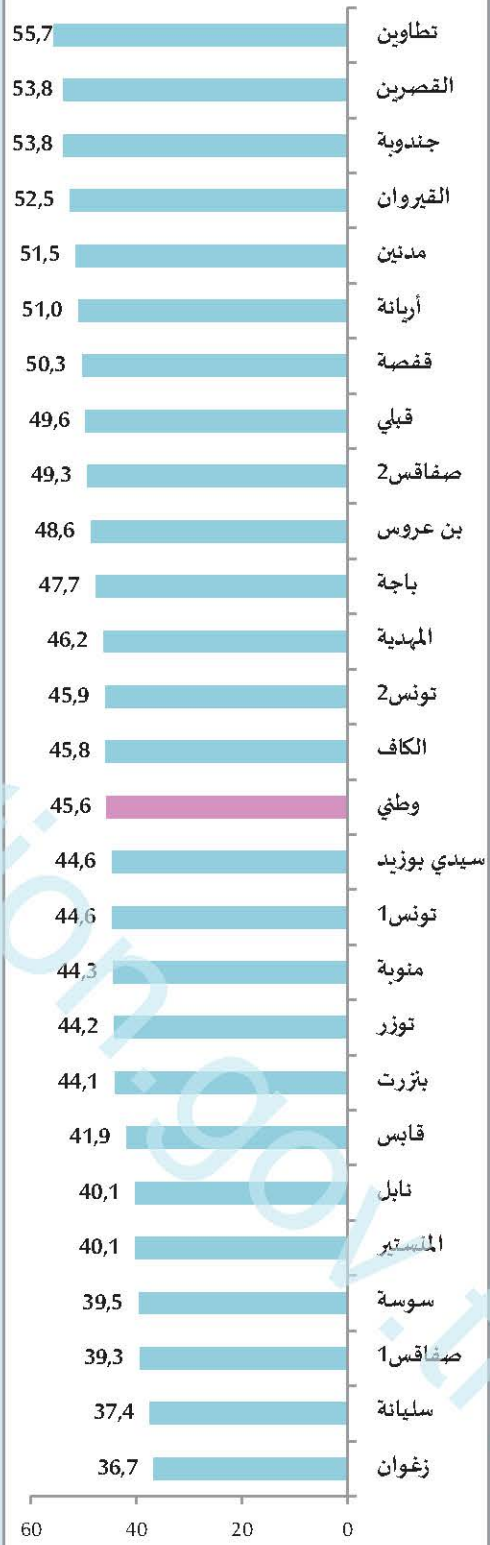




نسبة التوجيه الى شعبة العلوم
التقنية في نهاية السنة الثانية
ثانوي (%)



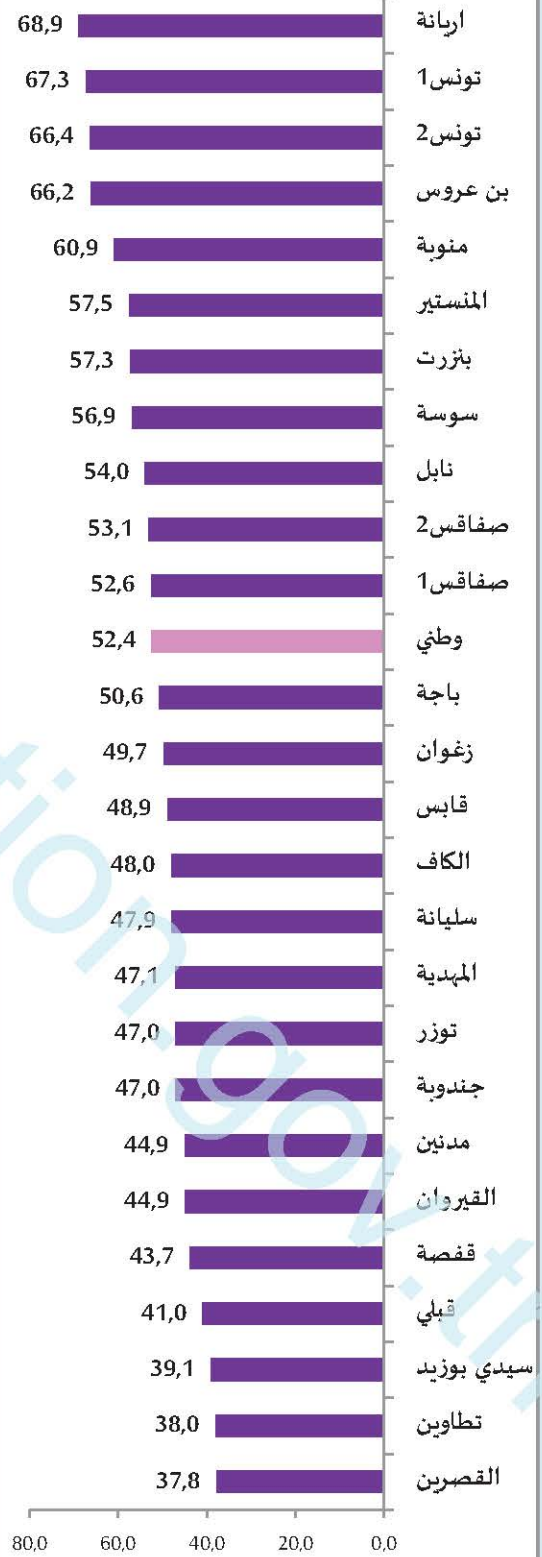
نسبة التوجيه الى شعبة العلوم التجريبية
في نهاية السنة الثانية ثانوي (%)



المساواة والانصاف

بلغ عدد مدرسي المرحلة الاعدادية والتعليم الثانوي 73490 مدرسا سنة 2013/2012 أكثر من نصفهم نساء (52.4%). ويطغى تواجد العنصر النسائي في مهنة التدريس خاصة بولايات تونس الكبرى والجهات الساحلية.

نسبة المدرسات بالمرحلة الاعدادية والتعليم ثانوي (%)



يبين الرسم البياني المتعلق بالتغطية بشبكة الأنترنت عمق التفاوت الجهوي من حيث التمكين من تكنولوجيات المعلومات والاتصال، فبينما تسجل ولايات تطاوين و صفاقس 1 والمنستير أعلى النسب تعرف ولايات منوبة وجندوبة وأريانة نسب تغطية متدنية.

نسبة التغطية بالانترنت (%)



بلغ عدد المبيلات 339 مبيتا سنة 2103/2012
يتواجد أغلبها بالمناطق الداخلية (سليانة وسيدي
بوزيد والقصرين...) ويتفجع بخدمات المبيت 51147
تلميذا، كما يتمتع 38629 تلميذا بنصف إقامة.

نسبة التغطية بالمبيلات



الجودة

يبين الرسم البياني توزيع المدرسين بين الجهات حسب سنوات الأقدمية. ونلاحظ أن المدرسين الذين لهم أكثر سنوات أقدمية وبالتالي أكثر خبرة موجودون بالخصوص بولايات تونس الكبرى والجهات الساحلية على عكس المناطق الداخلية.



بلغ عدد التلاميذ المسجلين بالمرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي 908600 تلميذا سنة 2013/2012 موزعين على 35709 فصل بمعدل 25.4 للفصل الواحد. ويبين الرسم البياني ارتفاع متوسط كثافة الفصل بتونس الكبرى والجهات الساحلية وانخفاضه بالجهات الداخلية.

وشهدت السنة الدراسية 2014/2013 انخفاضا في عدد تلاميذ المرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي إذ وصل إلى 887445 تلميذ موزعين على 35390 فصل مما ساهم في تحسن متوسط كثافة الفصل (25.1).

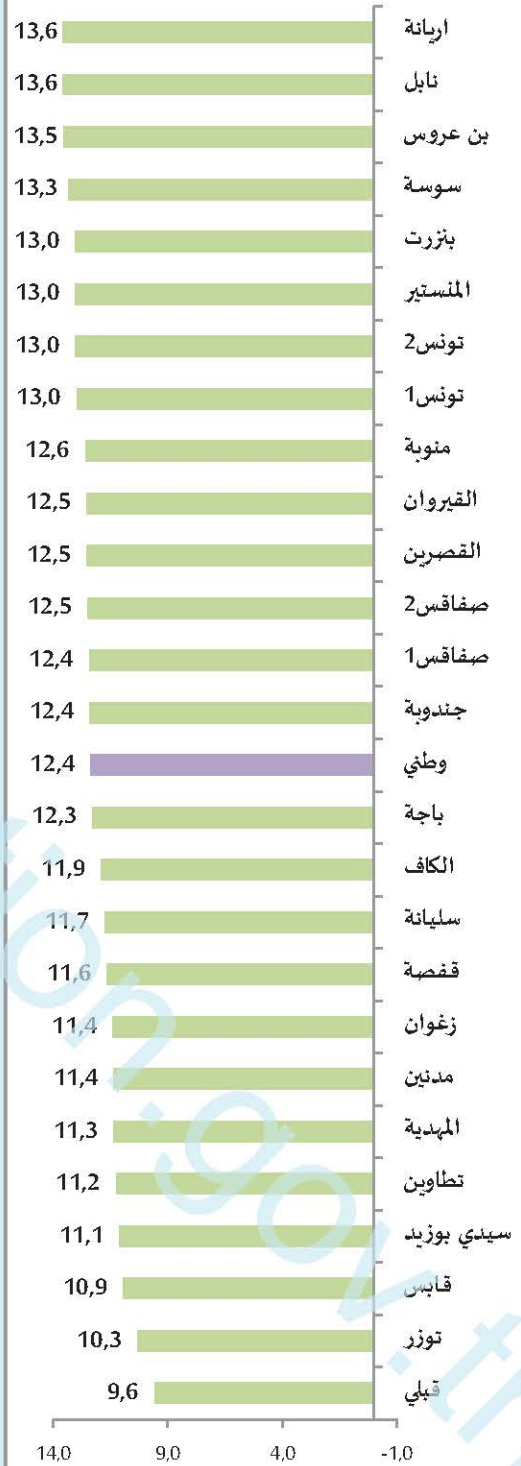
متوسط كثافة الفصل



يشير الرسم البياني إلى أنّ معدل عدد التلاميذ لمدرسي الجهات الداخلية أقل بكثير من المعدلات المسجلة بتونس الكبرى والشريط الساحلي.

وقد بلغ هذا المؤشر إلى 12 تلميذ للمدرس الواحد خلال السنة الدراسية 2014/2013.

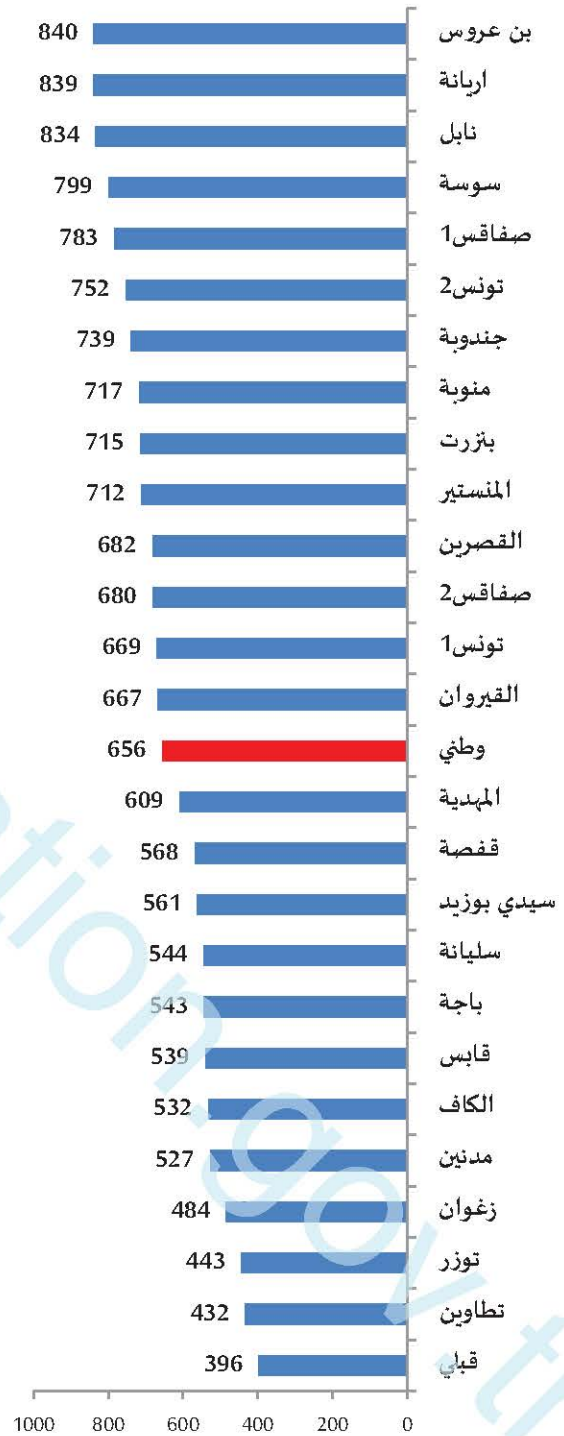
معدل عدد التلاميذ للمدرس الواحد



يبين الرسم البياني مدى اكتظاظ المدارس الموجودة بتونس الكبرى والجهات الساحلية مقارنة بباقي الجهات.

وقد تحسّن معدل عدد التلاميذ للمؤسسة الواحدة على المستوى الوطني سنة 2014/2013 ليصل إلى 638.

معدل عدد التلاميذ للمؤسسة الواحدة

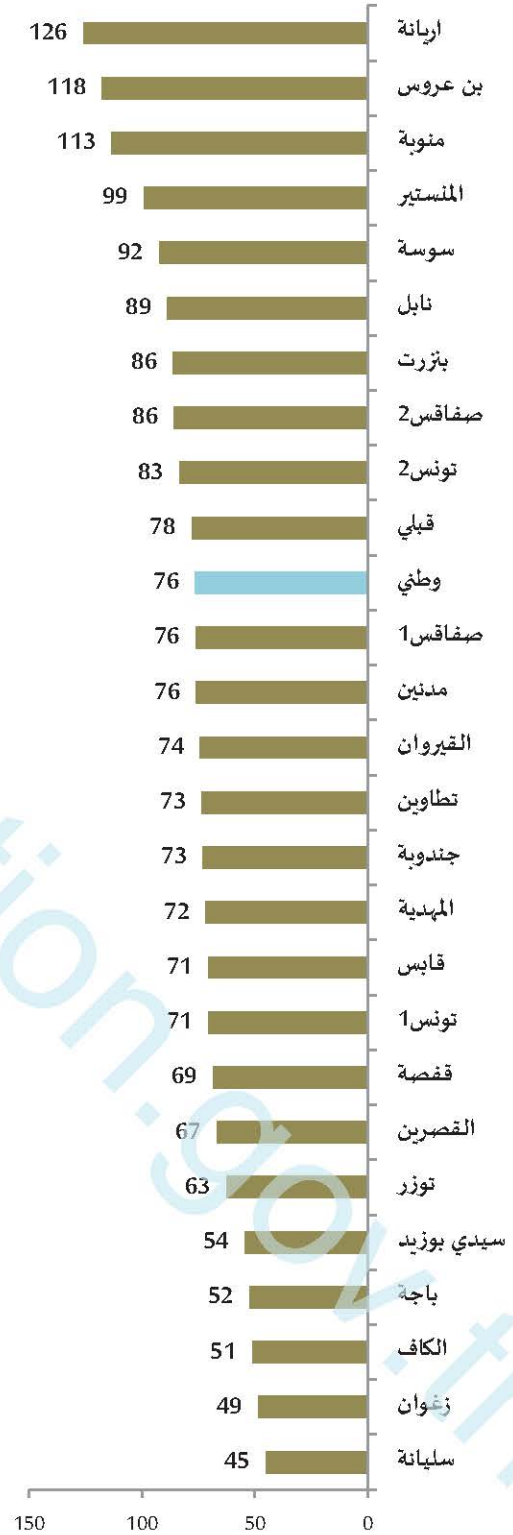


بلغ معدّل عدد التلاميذ للعامل الواحد 76 تلميذا سنة 2013/2012.

يرتفع هذا المؤشر بولايات تونس الكبرى والجهات الساحلية وينخفض بالمناطق الداخلية.

وقد تحسن هذا المؤشر خلال السنة الدراسية 2014/2013 ليبلغ 73 تلميذا للعامل الواحد.

معدل عدد التلاميذ للعامل الواحد



يتراوح معدل عدد العملة بالمؤسسة الواحدة بين 12
بسليانة و5 قبلي. وحافظ هذا المؤشر على المعدل
نفسه (9) خلال السنة الدراسية 2014/2013.



بلغ معدل عدد الإداريين 3 بالمؤسسة الواحدة خلال سنة 2013/2012. وبلغ هذا المؤشر سنة 2014/2013 معدل 4 إداريين بالمؤسسة الواحدة.

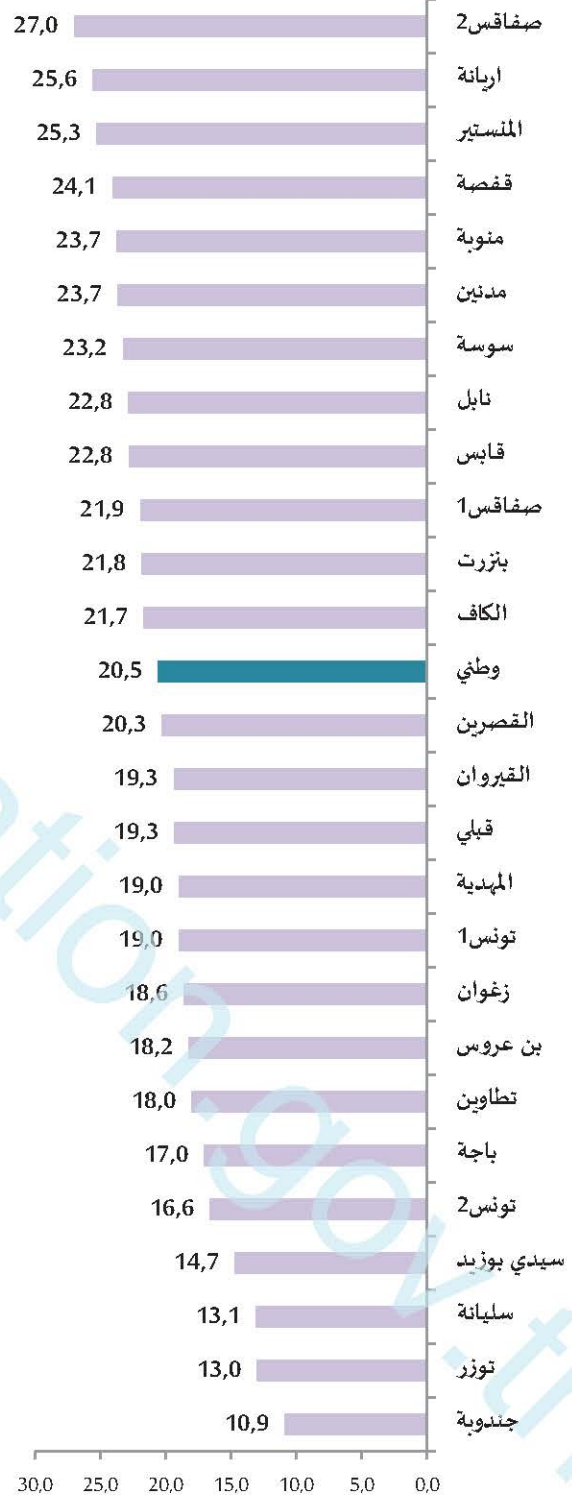
معدل عدد الإداريين للمؤسسة الواحدة



متوسط كثافة الفصل بالاعدادي التقني

على مستوى الإعدادي التقني بلغ متوسط كثافة الفصل 20.5 خلال سنة 2013/2012. ويتراوح هذا المؤشر بين 27.0 بصفاقس 2 و10.9 بجندوبة.

وقد بلغ متوسط كثافة الفصل على المستوى الوطني 21.5 سنة 2014/2013.



يعتبر معدل عدد التلاميذ للمدرّس الواحد بالإعدادي التقني ضعيفا جدًا إذ بلغ 4.7 سنة 2013/2012. وبلغ هذا المؤشر 4.8 تلاميذ للمدرّس الواحد سنة 2014/2013.

معدل عدد التلاميذ للمدرّس الواحد



بلغ معدل عدد التلاميذ بالإعداديات التقنية 146 سنة 2013/2012.

سجّل أعلى معدل بولاية أريانة (358) وأدنى معدل بولاية سليانة (61).

وصل هذا المؤشر إلى معدل 140 تلميذا بالإعداديات التقنية الواحدة سنة 2014/2013.

معدل عدد التلاميذ للإعداديات التقنية الواحدة



المردودية والفاعلية

بلغت نسبة الارتقاء بالمرحلة الاعدادية (عام وتقني) 73.4% سنة 2012/2011 مسجلة انخفاضا طفيفا مقارنة بسنة 2011/2010 (74.6%). أما جهويا فقد سُجّلت أعلى نسب ارتقاء بولايات تونس1 ومنوبة وباجة.

هذا وقد بلغت نسبة الارتقاء بهذه المرحلة 74.1% سنة 2013/2012.

نسب الارتقاء بالمرحلة الاعدادية (%)



لا تزال نسب الرسوب مرتفعة جدًا في هذه المرحلة التعليمية إذ بلغت 17.3% سنة 2012/2011.

سجلت أرفع نسب رسوب بولايات قبلي والمهدية وسوسة وأدناها بباجة وتونس 1 وتونس 2.

تجدر الإشارة إلى أن هذه الظاهرة تتفاقم خاصة في السنة السابعة أساسي حيث بلغت نسبة الرسوب 22.8% سنة 2012/2011.

ويشار إلى أن هذه النسبة قد شهدت تحسنا بسيطاً سنة 2013/2012 حيث بلغت 16.5%.

نسب الرسوب بالمرحلة الاعدادية



يبين الرسم البياني أن 9.3% من تلاميذ المرحلة الإعدادية ينقطعون عن الدراسة ويوجد أغلبهم في جهات صفاقس 2 والمهدية وتونس 2 وتطاوين وسيدي بوزيد. ويشار إلى أن نسبة الانقطاع قد بلغت 9.4% سنة 2012/2013.

نسب الانقطاع بالمرحلة الإعدادية



شهدت نسب الارتقاء بالتعليم الثانوي تراجعاً سنة 2012/2011 مقارنة بالسنة الفارطة (74.4%). ويبرز الرسم البياني التالي التفاوت في هذا المؤشر بين الجهات.

هذا وقد بلغت نسبة الارتقاء بالتعليم الثانوي 71.1% سنة 2013/2012.

نسب الارتقاء بالتعليم الثانوي



بلغت نسب الرسوب المسجلة بالمرحلة الثانوية على المستوى الوطني 16.8% سنة 2012/2011، وقد شهدت ولايات قبلي وجندوبة والقصرين وباجة أعلى هذه النسب. وتجدر الإشارة إلى أن التلاميذ يرسبون أكثر في السنة الرابعة ثانوي (30.4%) والأولى ثانوي (16.3%).

وشهدت سنة 2013 /2012 تحسنا طفيفا في نسبة الرسوب بالتعليم الثانوي إذ بلغت على المستوى الوطني 16.2%.

نسب الرسوب بالتعليم الثانوي



تستفحل ظاهرة الانقطاع بولايات زغوان وتطاوين
وباجة كما يبينه الرسم البياني. وترتفع نسب الانقطاع
خاصة في السنة أولى ثانوي (16.1%).

ويشار إلى أن نسبة الانقطاع ارتفعت قليلا سنة
2013/2012 لتصل إلى حدود 12.7%.

نسب الانقطاع بالتعليم الثانوي



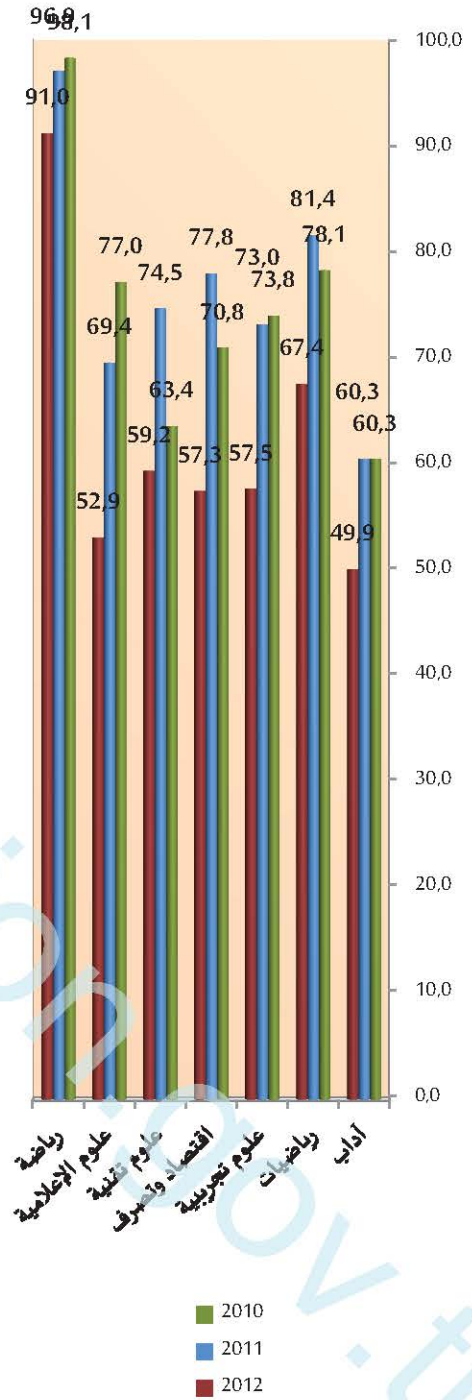
بلغت النسبة الوطنية للنجاح في امتحان البكالوريا
 57.5% سنة 2012/2011 وقد تراوحت بين 73.7%
 بصفاقس 2 و 43.1% بجندوبة.
 هذا وقد ارتفعت نسب النجاح في امتحان البكالوريا
 سنة 2013/2012 لتصل إلى 59.3%.

نسبة النجاح في البكالوريا (%)



يبين الرسم البياني أن أفضل النتائج يتم تحقيقها في
شعبة الرياضة وفي الشعب العلمية.

تطور نتائج البكالوريا حسب الشعبة
(%)



مؤشرات الوسائل المادية

بلغت نسبة التداول على القاعات بالمرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي 1.3 سنة 2013/2012. وتتراوح هذه النسبة بين 1.5 بتونس و 1.1 بتطاوين

وحافظ هذا المؤشر على المعدل نفسه خلال السنة الدراسية 2014/2013.

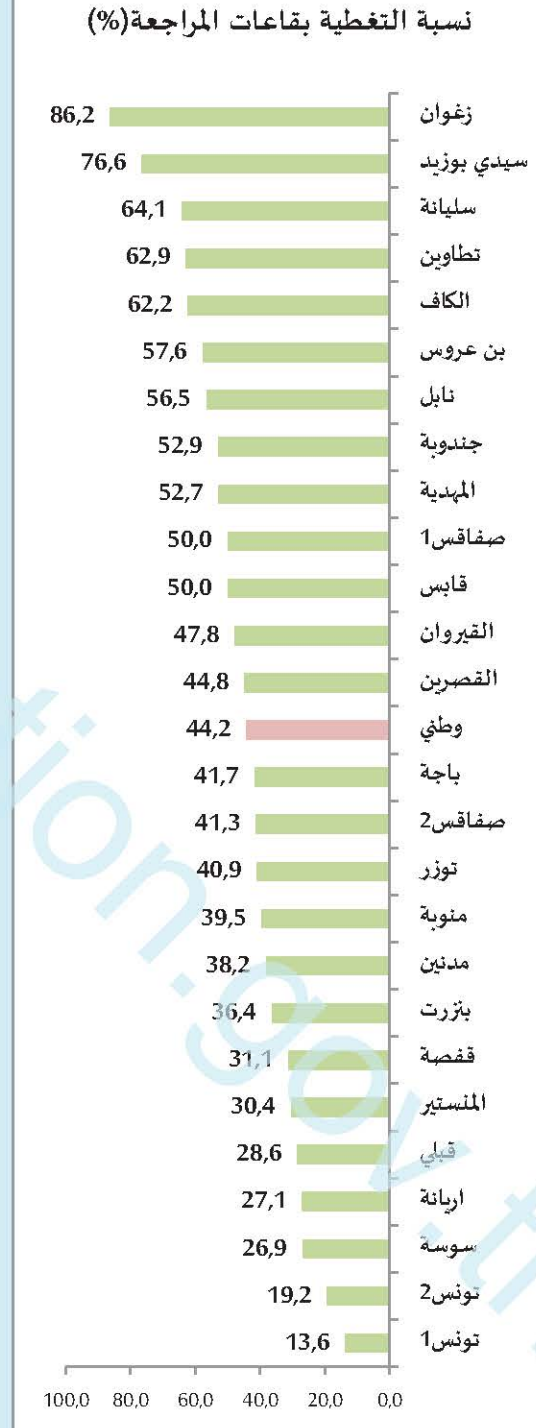
نسبة التداول على القاعات



عموماً جلت المؤسسات التربوية مجهزة بقاعة أساتذة ما عدا بعض المؤسسات بولايات قفصة وقبلي وتونس 2 وسيدي بوزيد. في حين أن 9.7% من المؤسسات فقط تحتوي على قاعة اجتماعات. بلغت نسبة التغطية بقاعة الأساتذة 99.2% وبقاعة الاجتماعات 9.7% خلال سنة 2014/2013.



تُسجّل أعلى نسب تغطية بقاعات المراجعة بولايات زغوان وسيدي بوزيد وأدناها بتونس 1 وتونس 2. تعادل نسبة التغطية الوطنية 44.2% سنة 2013/2012. أما بالنسبة إلى قاعات المطالعة فقد بلغت النسبة الوطنية للتغطية بها 18.2% خلال السنة نفسها. وفي سنة 2014/2013 بلغت نسب المؤسسات المجهّزة بقاعات مراجعة 44.4% وبقاعات مطالعة 17.1.



بلغت نسبة التغطية بالقاعات متعددة الاختصاصات
25.5% سنة 2013 / 2012.

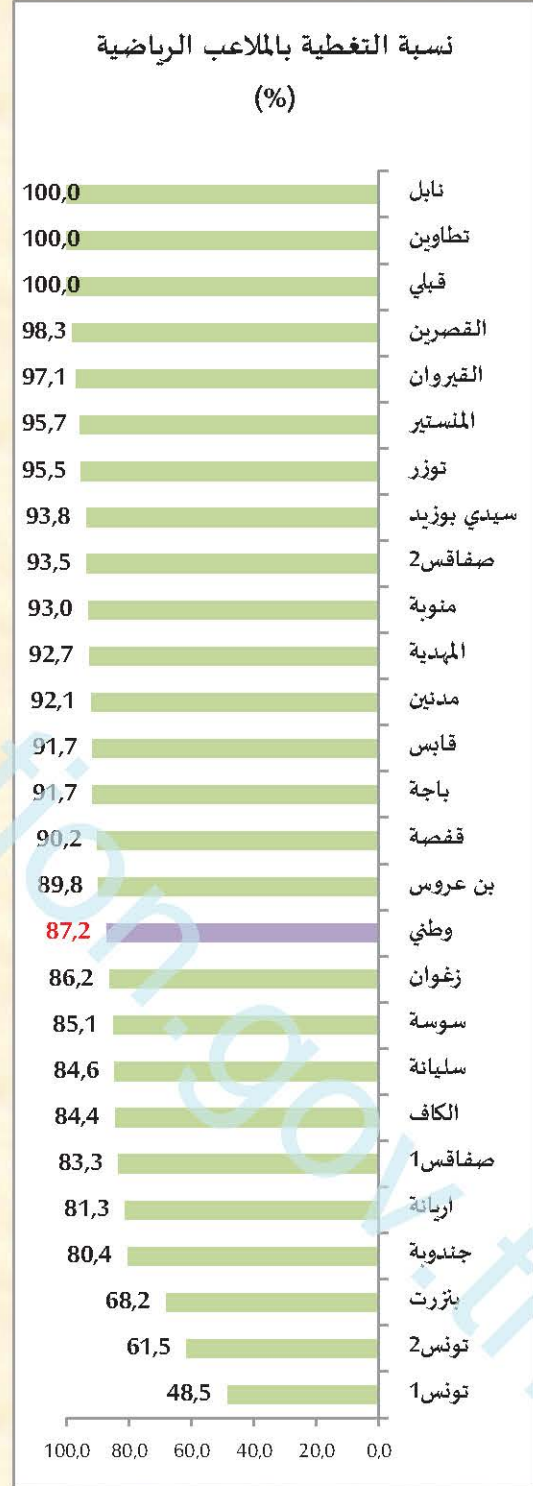
تتراوح هذه النسبة بين 71.4% بتطاوين و7.7%
بتونس 2.

خلال سنة 2014/2013 بلغت نسبة التغطية
بالقاعات المتعددة الاختصاصات على المستوى
الوطني إلى حدود 24.1%.



بلغت نسبة المؤسسات التربوية المجهزة بملاعب رياضية 87.2 % سنة 2013/2012 تحتوي 28.1% فقط منها على قاعة رياضية.

وبلغت نسب التغطية بالملاعب والقاعات الرياضية سنة 2014/2013 تباعا 86.7% و 28.8%.



فيما يتعلّق بالقطاع الخاص شهدت السنة الدراسية 2014/2013 زيادة في عدد المؤسسات مقارنة بسنة 2013/2012، حيث بلغ عددها 312 مؤسسة خاصّة يؤمّها 70242 تلميذ ويديرسهم 9666 أستاذ.

تطور معطيات المرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي بالقطاع الخاص

تطور المعطيات العامة بالتعليم الخاص على مستوى المرحلة الاعدادية والتعليم الثانوي

2014/2013	2013/2012	2010/2009	2005/2004	2000/1999	
312	299	292	268	316	المؤسسات
3109	2925	2657	2361	2600	الفصول
70242	63784	56285	8371	57359	التلاميذ
35.3	35.2	33.6	37.5	36.8	نسبة الفتيات (%)
9666	9271	9056	8371	10055	المدرسون
22.6	21.8	21.2	21.9	22.1	متوسط كثافة الفصل
7.3	6.9	6.2	6.2	5.7	معدل عدد التلاميذ للمدرس الواحد

المجال البيداغوجي

المقاربات البيداغوجية والمناهج والبرامج عموماً تحتاج البرامج والكتب المدرسية المعتمدة إلى مراجعة وتحيين دوري لتكون مواكبة لتطور نسق المعرفة والتحويلات التي تشهدها البلاد.

أنماط وطرق التدريس

تعتبر طرق التدريس المتبعة تقليدية بسبب افتقار الوسائل التعليمية إلى إدماج تكنولوجيا الاتصال والمعلومات بالرغم من محاولة إنتاج بعض الموارد الرقمية لتغطية جزء من برامج المرحلة الثانية من التعليم الأساسي ومرحلة التعليم الثانوي. هذا وتسعى الوزارة إلى إرساء شبكة مكثبات رقمية تغطي جميع المؤسسات التربوية وتعميم الربط بالتحقق العالي بين جميع المدارس الإعدادية والمعاهد، إضافة إلى زيادة تجهيز المؤسسات بالحواسيب وتجديد القديمة منها بصفة دورية وتجهيز قاعات تدريس العلوم والفيزياء والتكنولوجيات بالسيرورات التفاعلية والموارد الرقمية الخاصة بهذه المواد بجميع المدارس الإعدادية والمعاهد.

الزمن المدرسي

يُعدّ ملف الزمن المدرسي ملفاً شائكاً لما يطرحه من مسائل متشعبة من حيث اختلال التوازن بين الثلاثيات والهدر في الوقت الدراسي بين الأسابيع المفتوحة والمغلقة وأسابيع الإصلاح بالإضافة إلى معضلة طول البرامج المدرسية وعدم ملاءمتها للورزنامة بالإضافة لمشكل توقيت الحصص الدراسية، كما لا يترك الزمن المدرسي المعتمد حالياً مجالاً للتلميذ ولباقى مكونات العملية التربوية (مدرسين وغيرهم) للانصهار التام والفاعل في هذا المسار.

نظام التقييم

يعرف التعليم الثانوي محطة تقييم وطنية مهمة في نهايته متمثلة في امتحان البكالوريا، إلا أنه تغيب عن المرحلة الإعدادية مناظرة وطنية تكون إجبارية وتخوّل للتلميذ الانتقال بجدارة إلى التعليم الثانوي.

نظرا لأهمية الحياة المدرسية وتأثيرها الإيجابي على جودة العملية التربوية ومسارات التعليم والتعلم لدى التلاميذ يتم في هذا الصدد العمل على:

- تعميم النوادي الثقافية والرياضية والصحية والمرورية والبيئية وتأمين تنشيطها في نطاق الشراكة مع المنظمات والجمعيات والهياكل المعنية. وتشمل هذه النوادي مجالات متعددة كالفنون (المسرح، الموسيقى، الفنون التشكيلية، السينما...) والعلوم والتكنولوجيا (الإعلامية التقنية والبيئية) والميدان الاجتماعي (الصحة، التربية المرورية، التربية الغذائية...) ونوادي الترفيه المدرسي (الرحلات، الزيارات الاستطلاعية البيئية والعلمية والمباريات المتعددة).

- توسيع شبكة مكاتب الإصغاء والارشاد المدرسي مع الحرص على تفعيل أكثر لدورها وذلك لمزيد الإحاطة التربوية والاجتماعية والنفسية للتلاميذ، بهدف تحسين الجانب العلائقي بين المتعلمين والمدرسين داخل المؤسسات التربوية عبر إرساء عقلية التواصل بين التلميذ ومحيطه الدراسي والاجتماعي والأسري والإحاطة في الإبان بكل تلميذ يحتاج إلى المساعدة أو الإرشاد أو التوجيه، بالإضافة إلى تعهد التلميذ الذي يمرّ بوضعية حرجة في حياته الشخصية أو الاجتماعية أو المدرسية لمساعدته على أن يعي ذاته ويبني شخصيته دعما لثقته بقدراته على النجاح في الدراسة والحياة (تعهد التلاميذ الذين يمرون بصعوبات مختلفة/ تنظيم فضاءات حوار ذات مواضيع تربوية واجتماعية مختلفة/ تمكين التلميذ من التعبير عن مشاغل شخصيته وذاته).

وفي هذا الصدد فإن ضروريات تحديث المنظومة التربوية تقتضي في جانب منها تطوير العمل الجمعياتي

في ميادين التثقيف والترفيه والعمل التطوعي في المدارس بمشاركة الأولياء والمدرسين والتلاميذ من خلال إعداد تصور لمراجعة الزمن المدرسي يكون الهدف منه تحقيق التوازن بين الجانب المعرفي والجانب التثقيفي والترفيهي، مع وضع خطة متكاملة وتنفيذها لاستكشاف الطاقات والمواهب الكامنة في المجال الثقافي والفني والرياضي والعناية بها، وتشجيع ودعم تنمية ثقافة التطوع والمبادرة والعمل الجماعي لدى الناشئة منذ المراحل المبكرة من التعليم، ودعم النوادي الثقافية والرياضية والاجتماعية والبيئية والصحية والمرورية وتوسيع خارطتها وتطوير نسب الانخراط والمشاركة فيها.

الظواهر المستجدة

ظاهرة العنف بالوسط المدرسي:

تفشّت ظاهرة العنف بالمؤسسات التربوية متخذة أشكالاً متعدّدة نذكر منها:

- **العنف المادي:** انتشرت ظاهرة العنف المادي الجسدي في المدارس التونسية لتأخذ أشكالاً مختلفة ومتعددة حسب المكان والزمان،
- **العنف اللفظي:** يعتبر من أكبر مظاهر العنف شيوعاً داخل الفضاء المدرسي وهو كل تصرف منطوق يؤدي إلى إلحاق الأذى بالآخرين،
- **العنف المجسّد:** يتمثل في كل كتابة أو رسم يتضمّن إيحاءات جنسية أو عنصرية يقوم بها التلاميذ على جدران المدرسة باستعمال قوارير الدهن المعدة لذلك أو على السبورات أو على غلاف كتبهم وكراساتهم.
- **العنف الاتصالي:** ساهم انتشار وسائل الاتصال بين التلاميذ من هواتف جواله وحواسيب محمولة وانخراط الآلاف منهم في فضاءات التواصل الاجتماعي في ظهور نوع جديد من العنف أصبح متداولاً بكثرة فيما بينهم كتوجيه رسائل التهديد عبر

الهواتف الجواله أو خلق صفحات على شبكات «الفيسبوك» لتحريض على زميل لهم وتشويه سمعة أحد المدرسين وحتى نشر الصور الفاضحة والتهديد وبث الرعب.

■ العنف الرياضي: ساهم التعصب الرياضي في تحويل التلاميذ للفضاء المدرسي إلى ساحات لتبادل العنف اللفظي والجسدي دفاعا عن فرقهم.

حسب مصادر أمنية-تربوية تجاوزت حالات العنف بالوسط المدرسي 8000 حالة خلال الثلاثي الأول من السنة الدراسية 2013/2014 على المستوى الوطني استهدفت خاصة الإطار التربوي علاوة على العنف المتبادل بين التلاميذ والمتربص عنه أضرار في التجهيزات المدرسية وهو ما يعادل 122 حالة عنف يوميا بين 24 حالة عنف مادي و98 حالة عنف لفظي. وإزاء تنامي هذه الظاهرة شرعت وزارة التربية في العمل على خطة وطنية بالاشتراك مع ثلاث وزارات على غرار وزارة الداخلية بهدف توفير الحماية الأمنية للمحيط الخارجي للمؤسسات التربوية ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الصحة حتى تكون هناك منظومة متفاعلة العناصر وحتى تنشط المؤسسات التربوية في بيئة سليمة وللمحد من هذه الظاهرة يجب العمل على مزيد دعم الإحاطة بالتلاميذ والتقرب منهم والإنصات إليهم وتجنبيهم مخاطر ساعات الفراغ التي قد تدفعهم إلى اكتساب سلوكيات لا أخلاقية بإحداث قاعات مراجعة وبعث نواد تنشيطية مع ضرورة تفعيل دور خلايا العمل الاجتماعي المدرسي ومكاتب الاصفاء والارشاد والتنشيط الثقافي والنوادي العلمية لنشر ثقافة اللاعنف وإعطاء الأولوية للتربية الاخلاقية ضمن البرامج التعليمية وفتح فضاءات للحوار والتواصل داخل المدرسة.

الغياب والتغيب

تعتبر ظاهرة الغياب والتغيب ظاهرة لافتة لدى الإطار التربوي المدرّس في المرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي. وتقدر النسبة العامة السنوية لغياب وتغيب المدرسين بـ 5,6%، أي ما يعادل 680960 يوم عمل تقدر بحوالي 33,6 م د وهو ما يناهز 1.6% من جملة الاعتمادات المخصصة للتأجير في المرحلة الابتدائية.

الموارد البشرية والمادية

الموارد البشرية: التكوين الأساسي والمستمر تتطلب منظومة التكوين الأساسي والمستمر لجميع العاملين في قطاع التربية وخاصة الإطار المدرس منهم مزيد التطوير وذلك لتجويد الأداء التربوي قصد الارتقاء بالمردودية العامة للمنظومة.

الفضاء المدرسي

تلتزم الوزارة في هذا المجال باستكمال تنفيذ الخطة الوطنية لصيانة المدارس الإعدادية والمعاهد انطلاقاً من تمشّي تدريجي (سنوياً) ووفق الأولوية، قصد مواصلة العمل على العناية بالفضاء المدرسي وذلك عن طريق اتخاذ التدابير الإدارية اللازمة لتحسين مؤشرات التأطير وظروف الدراسة وتوسيع المؤسسات وتجهيزها بالمرافق التي من شأنها أن تساهم في تحسين المردودية (فضاءات متعددة الاختصاصات، تحسين ظروف الإقامة بالمبنيات، واقتناء التجهيزات اللازمة لمواصلة إدماج الأطفال ذوي الاحتياجات الخصوصية في المدارس الإعدادية، إيلاء التلاميذ المقيمين بالمبنيات المدرسية الإحاطة النفسية والاجتماعية اللازمة...).

الخارطة المدرسية

عرف عدد المدارس الإعدادية والمعاهد خلال الفترة الأخيرة تطوراً ملحوظاً ببلوغه 1392 مؤسسة خلال السنة الدراسية 2014/2013 مقابل 985 خلال سنة 2000/1999. وتتوزع هذه المؤسسات كالآتي:

- 776 مؤسسة خاصة بمرحلة الإعدادي العام فقط،
- 526 مؤسسة خاصة بالتعليم الثانوي فقط،
- 90 مؤسسة مختلطة.

تجدر الإشارة إلى بعث جيل جديد من المؤسسات على مستوى المرحلة الإعدادية، وهي المدارس

الإعدادية النموذجية التي تهدف إلى توفير رعاية مبكرة للتلاميذ من ذوي المواهب والاستعدادات قصد إعدادهم لمواصلة تعلمهم بالمعاهد النموذجية في المجالات العلمية والأدبية والفنية. ولئن قام نظام الدراسة في هذه المدارس على اعتماد البرامج الرسمية للمدارس الإعدادية فإنه يتميز بدعم توقيت اللغات وفتح باب الاختيار أمام المتعلم ليدرس المادة الفنية التي تستهويه بتوقيت أسبوعي يزيد عن التوقيت العادي. وقد بلغ عدد هذه المدارس 21 سنة 2014/2013 ليتمّ تعميمها تدريجياً على كلّ جهات البلاد حسب تطور عدد التلاميذ المؤهلين للالتحاق بهذه المدارس. وفيما يتعلّق بالمعاهد النموذجية فقد بلغ عددها 15 معهداً.

كما تم كذلك تحويل مدارس المهن إلى مدارس إعدادية تقنية (89 مؤسسة من جملة 90) تهدف إلى تمكين التلاميذ الذين يمتلكون مؤهلات عملية ومهارات تطبيقية من تكوين عامّ وتقني يؤهلهم للالتحاق بمسالك التكوين المهني مع الإبقاء على إمكانية إعادة توجيههم إلى التعليم العام. وتتميز هذه المدارس بخصوصيات في تنظيم الدراسة وكذلك في محتويات التدريس ووسائله إلى جانب تمكين تلاميذها من زيارة المؤسسات الاقتصادية وإحداث نواد في المدارس الإعدادية والمعاهد في مجال بعث المؤسسات وثقافة المبادرة.

القيادة والإدارة

تشكو المؤسسات التربوية من صعوبة في التسيير نتيجة ضعف التكوين القبلي للمديرين المنتدبين في مجالات التصرف الإداري والمالي والمحاسبة والتخطيط والتعويل على المرتين على اختلاف أصنافهم واختصاصاتهم دون أيّ تكوين أساسي في هذا الصدد. ولتطوير آليات الإدارة والتسيير يجب العمل على إكساب إطار التسيير الحرفية اللازمة والمؤهلات المستوجبة للقيام بالمهام الإدارية والمالية المنوطة بعهدته على أكمل وجه ودعم المدارس الإعدادية

التسيير والإدارة

اللامركزية

تتسم المؤسسات التربوية بعدم استقلاليتها إداريا وماليا وذلك نتيجة للمركزية المفرطة في تسيير النظام التربوي فكلّ شيء يصدر عن المستوى المركزي نحو المستويات الجهوية والمحلية التي لا تملك سوى أن تطبق آليا ما يصدر إليها من قرارات. فأنحسرت بذلك المبادرة خوفا من الوقوع في الأخطاء، وأضحى الامتثال للتأرييب والتعليمات غاية كل الأطراف وبذلك تعطل البحث عن الحلول الكفيلة بتحسين مردود المدرسة فتفاقت تبعية المدارس والمعاهد إداريا وماليا.

الحكومة

تشكو المنظومة التربوية من غياب نظام معلوماتي تربوي متكامل ومندمج، ينطلق من المؤسسة التربوية ويتدرج صعودا إلى المستوى الجهوي فالمركزي مما يمكن من متابعة دقيقة للمنظومة التربوية على المستويين الكمي والنوعي ويمنح أصحاب القرار آليات التقييم والتصور والتخطيط.

المحور الخامس: المنظومة التربوية التونسية: الرهانات

والآفاق

الصعوبات والرهانات

السنة التحضيرية

تتمثل أهم الصعوبات المطروحة في هذه المرحلة والتي قد تحول دون تحقيق مختلف المقاصد المرجوة من السنة التحضيرية في المجالات التالية:

■ **البرامج:** تبين، منذ إحداث الأقسام التحضيرية سنة 2002/2001، أن بعض المتدخلين لا يحترمون البرامج الرسمية التي أعدتها وزارة التربية والتي تراعي خصوصيات التربية قبل المدرسية وما يحتاجه الطفل في تلك المرحلة. فقد تعددت البرامج وطرق التدريس ما أدى إلى تباين كبير في مكتسبات الأطفال في هذا المجال وأثر سلبا على القيمة المضافة للسنة التحضيرية. وتفاقت هذه الظاهرة بعد الثورة في خضم الانفلات المسجل على مستوى احترام كراس الشروط المتعلقة بهذا المجال وفتح مؤسسات من قبل العديد من المتدخلين غير المؤهلين. وقد كان لغياب التفقد البيداغوجي والإداري خاصة بالنسبة إلى القطاع الخاص وعدم وضوح خارطة المؤسسات الخاصة المختصة للأقسام التحضيرية في كل إدارة جهوية بالإضافة إلى ضعف التنسيق بين المتدخلين الرئيسيين أثر سلبا على جودة الخدمات المسداة.

الصعوبات

■ **التكوين الخاص بالإطار التربوي للسنة التحضيرية:** تشكو جل المؤسسات الحاضنة لأقسام تحضيرية في القطاعين العمومي والخاص من قلة الإطارات المكوّنة في هذا المجال. فعلى مستوى المدارس الابتدائية يقوم بهذه المهمة معلّمون تلقى بعضهم تكوينا في المجال. وفي هذا الإطار أدرجت الوزارة في برامج تكوين المتفقدين الجدد للمدارس الابتدائية والمساعدين البيداغوجيين محور الأقسام التحضيرية وأعدت لذلك وحدات تكوين في الغرض. وقد تراجع نسق التكوين في كل المجالات بعد الثورة بالإضافة إلى ما تسببه حركة نقل المربين في بعض الأحيان من لجوء إلى مدرّسين غير متكوّنين أو نواب.

■ **التشريع:** عدم إجبارية السنة التحضيرية وعدم مجانيتها للفئة العمرية 5-6 سنوات رغم الوعي بأهميتها وضرورتها في إعداد الطفل للدراسة والمساهمة في تحقيق نتائج أفضل.

■ **التجهيزات والفضاءات:** نقص في التجهيزات التربوية الخاصة بالفضاءات التحضيرية وعدم تلاؤمها مع متطلبات التربية قبل المدرسية، وعدم توقّر الظروف التربوية والصحيّة الملائمة داخل العديد من الفضاءات المحتضنة للسنة التحضيرية.

■ **المجال الاجتماعي:** قلّة إقبال الأولياء بالمناطق الريفيّة على تمكين أبنائهم من الالتحاق بالسنة التحضيرية. وقد أدى تراجع الولادات والتشتّت السكاني وظاهرة الهجرة الداخلية والنزوح إلى وجود العديد من المدارس ذات الفرق جُلّها في وسط ريفي. فضلا عن ضعف مساهمة القطاع الخاص والمجتمع المدني في معاضدة مجهود الدولة في تعميم السنة التحضيرية.

■ **المجال البيداغوجي:** عدم التزام الكثير من المؤسسات الخاصة المحتضنة للسنة التحضيرية بالأهداف المرسومة للتربية قبل المدرسية وتبنيها نتيجة مطالبة الأولياء بتعليم منظورهم القراءة والكتابة بشكل صريح، وهو ما أسهم في التقليل من نجاعة المردود التربوي لهذا البرنامج.

من أجل توفير الظروف الملائمة لإرساء السنة التحضيرية والارتقاء بما تقدّمه من خدمات تربوية يُتّرح العمل على:

■ **مراجعة القوانين والتراتيب لضمان تعميم السنة التحضيرية خاصة من حيث الإلجبارية والمجانبة،**

■ **تنظيم تظاهرات إعلامية وتحسيسية وندوات في المجال لفائدة الأولياء والمربين وإطار الإشراف البيداغوجي والمجتمع المدني.**

■ **إيجاد آلية متابعة وتقييم تضمن احترام تطبيق البرامج الرسميّة ومتطلّبات التربية قبل المدرسية من حيث الوسائل والتجهيزات والفضاءات،**

■ **توحيد الإشراف على المسائل البيداغوجية والتنظيمية والتكوينية.**

■ **احترام الشروط التربوية والصحية الملائمة داخل الفضاءات المخصّصة للسنة التحضيرية. وتجهيزها بالوسائل التعليمية اللازمة.**

■ **تجويد الأداء بتوفير الوسائل والمعينات البيداغوجية.**

■ **إشراك الأولياء والمجتمع المدني في الحياة ما قبل المدرسية،**

■ **الاستعانة بمختصين لصياغة البرامج ولتصوّر أنشطة تكون متوافقة مع غايات وأهداف السنة التحضيرية ومستجيبة لاهتمامات الطفل وحاجاته في إطار مشروع تربوي يعتمد على حق الطفل في التربية قبل المدرسية،**

الرهانات

- بلورة رؤية استراتيجية لقطاع الطفولة المبكرة في إطار تشاركي تفاعلي بين كل المتدخلين،
- تشجيع القطاع الخاص لمزيد الاستثمار في السنة التحضيرية وذلك من خلال اتخاذ بعض الإجراءات كإعفاء الباعثين من المعاليم الديوانية على التجهيزات التعليمية المستوردة وتخفيض الأداءات على القيمة المضافة بالنسبة إلى المعدات المصنوعة محليا ومنح تسهيلات للحصول على قروض لبناء الفضاءات الخاصة وتبئتها.
- مواصلة العمل على تعميم السنة التحضيرية من خلال توسيع نطاق خارطة المدارس المحتضنة لأقسام السنة التحضيرية بإضافة مدارس جديدة في مفتتح كل سنة دراسية لضمان تغطية أشمل في هذا المجال خاصة داخل المناطق التي يتعدّر على الباعثين التدخّل فيها.

المرحلة الابتدائية

تتمثّل أهمّ الصعوبات في هذه المرحلة في المجالات التالية:

- مجال التكوين: تشكو منظومة التكوين الأساسي والمستمرّ عديد النقائص خاصة بعد غلق المعاهد العليا لتكوين المعلمين التي كانت تدعم القطاع بموارد بشرية متكوّنة تكوينًا متينًا بيداغوجيًا وإداريًا.
- مجال البرامج والكتب المدرسية: تحتاج البرامج إلى مراجعة وتحسين مستمرّين حتّى تستجيب لنسق انتاج المعرفة المتسارع وتطوّر وسائل الاتصال.
- المجال البيداغوجي: رغم محاولات التجديد فإن الطابع التقليدي لا يزال غالبًا على طرق التدريس. كما أن المقاربة بالكفايات التي تم اعتمادها لم تطوّر للواقع التربوي التونسي.
- مجال التقييم: يفتقر إلى مرجعية تقييم وطنية مقيّسة تضبط درجة جودة الأداء وإلى محطّات تقييم إسهادي إجبارية .
- مجال الزمن المدرسي: لا يستجيب لخصوصية التلميذ في هذه المرحلة ويحتاج إلى مراجعة تعطي الأولوية لاحتياجاته.
- مجال الفضاءات والتجهيزات: محدودية الإمكانيات على مستوى تهيئة الفضاءات وصيانتها وتوفير التجهيزات والمعينات البيداغوجية.

الصعوبات

أفرزت هذه المعوقات مجتمعة ظواهر سلبية نذكر منها:

- تدنّي مكتسبات التلاميذ.

■ تفتّي ظاهرة الانقطاع المدرسي: إن نسبة الانقطاع في هذه المرحلة وإن لم تتجاوز 1 % فأثّها تشمل ما يقارب 10.000 تلميذ

■ استفحال ظاهرة الدروس الخصوصية.

■ عدم تفعيل مجلس المؤسسة والمجلس البيداغوجي.

في إطار السعي إلى توفير الظروف الكفيلة بتحسين مردود المرحلة الابتدائية يُقترح العمل على:

■ تقييم طريقة العمل بالمقاربة بالكفايات للتّظر في مدى ملاءمتها للواقع التربوي الوطني، كاختيار رسمي.

■ تحسين جودة مكتسبات التلاميذ من خلال مراجعة:

- البرامج والكتب المدرسية.
- طرق التدريس والوسائل التعليمية.
- منظومة التقييم المستمر،
- منظومة التكوين الأساسي والمستمرّ للمدرسين وطرق انتدابهم.
- الزمن المدرسي.

■ تحسين ظروف الدراسة والعمل من خلال:

- تطوير البنية التحتية للمدارس الابتدائية وتجهيزها بما يضمن الرفاه البيداغوجي وذلك بإشراك الجماعات المحلية ومكّونات المجتمع المدني.
- دعم المطاعم المدرسية من خلال توسيع شبكة المدارس الابتدائية المنتفحة وتحسين الخدمات داخلها.
- تحسين النقل المدرسي.
- توفير منح مدرسية لأبناء الأسر ضعيفة الحال.

■ إثراء الحياة المدرسية من خلال:

- مزيد الاعتناء بالأنشطة الثقافية والرياضية بالمدارس الابتدائية وتطويرها.
- ترسيخ ثقافة المواطنة وحقوق الإنسان والوعي الصحي والبيئي وتعلّم العيش معاً وتنمية ذلك بالتنسيق مع مكّونات المجتمع المدني.
- مراجعة الزمن المدرسي والتوزيع السنوي لفترات الدراسة والعطل وذلك بهدف تحقيق التوازن بين النشاط التعليمي والثقافي والرياضي.

■ تكثيف إدماج تكنولوجيات المعلومات والاتصال في التعليم.

■ تفعيل دور مجلس المؤسسة والمجلس البيداغوجي.

الرهانات

■ مزيد تكريس مبدأ الإنصاف وتكافؤ الفرص بين:

- التلاميذ: بإعطاء فرص أوفر لذوي الاحتياجات
الخصوصية،

- المدارس: بالصيانة والتهيئة والتجهيز والعناية بالبنية
التحتية عموماً،

- الجهات: بإيلاء مختلف مناطق البلاد العناية اللازمة
للنهوض بقطاع التربية في المناطق الداخلية والجهات
التي عاشت تهميشاً وحرماناً.

ويفضي هذا إلى ضرورة التفكير في إيجاد آليات جديدة " للتميز
الإيجابي" إضافة إلى ضرورة مزيد دعم برنامج المدارس ذات الأولوية
التربوية والارتقاء بأساليب متابعته وإدارته.

المرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي

الاشكاليات

رغم الإجراءات المتخذة لمزيد تطوير المنظومة التربوية بهذه المرحلة
والرفع من أدائها، إلا أنه تمّ تسجيل جملة من الإشكاليات
والصعوبات على مستوى:

■ البرامج والكتب المدرسية المعتمدة والتي تحتاج إلى
مراجعة وتحسين لتكون مواكبة لتطور نسق المعرفة
والتحولات التي تشهدها البلاد،

■ طرق التدريس التي تتطلب مزيد التحديث والتجويد
بما يتلاءم مع واقع المنظومة التربوية التونسية،

■ الوسائل التعليمية والتي تفتقر إلى إدماج تكنولوجيا
الاتصال والمعلومات بما يؤهل لدخول مجتمع المعرفة،

■ ضعف نسب التوجيه إلى المسالك والشعب العلمية
والتقنية والتكنولوجية ذات القدرة التشغيلية العالية
في بعض الجهات رغم مجهودات الوزارة في المجال،

■ صعوبة تسيير المؤسسات التربوية نتيجة ضعف
التكوين القبلي للمديرين المنتدبين في مجالات التصرف
الإداري والمالي والمحاسبة والتخطيط،

■ تدني الخدمات التربوية في المبينات المدرسية خاصة من
حيث الأكلة المدرسية وتعمد وصيانة المبينات والمطاعم
والإحاطة النفسية والاجتماعية بالتلاميذ المقيمين
والذي ينتهي أغلبهم إلى المناطق الداخلية والأوساط
الريفية والعائلات محدودة الدخل،

■ اختلاف لغة التدريس بين المرحلة الإعدادية والتعليم
الثانوي في عدة مواد (اعتماد العربية لغة تدريس في
الإعدادية والفرنسية في التعليم الثانوي)،

▪ تراجع مستوى إتقان اللغات.

أفرزت هذه الصعوبات مجتمعة ظواهر سلبية باتت تؤرق كل المهتمين بالشأن التربوي لعل أهمها:

▪ تراجع مكتسبات التلاميذ وخاصة في اللغات (من بينها العربية) والعلوم تجلّى ذلك في نتائج المناظرات والامتحانات الوطنية والتقييمات الدولية التي شاركت فيها تونس،

▪ تفسّي ظاهرة الفشل والانقطاع المدرسي: رغم ما تحقق من تحسن ملحوظ في هذا الصدد فإن عدد التلاميذ الذين يغادرون مقاعد الدراسة خاصة في السنتين السابعة أساسي والأولى ثانوي مازال مرتفعا جدا مقارنة بالمستويات الأخرى في هاتين المرحلتين، كما أن نسب الرسوب في كل المستويات مازالت مرتفعة حيث بلغت في السنة السابعة أساسي 22.8 % سنة 2012/2011 و30.4% في السنة الرابعة ثانوي وهو ما يؤثر سلبا على نجاعة القطاع ويسبب هدرا كبيرا لموارد الدولة فضلا عن تداعياته الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة على التلميذ والعائلة والمجتمع على حد سواء.

▪ استفحال ظاهرة الدروس الخصوصية بما يمس من مبدأ الإنصاف وتكافؤ الفرص الذي تنشده المنظومة التربوية.

الرهانات

اعتبارا لما تمّ رصده من إشكاليات في هذه المرحلة ما أثر سلبا على مردود المنظومة التربوية، صار لزاما على الوزارة أن تصرف جهودها إلى تحقيق جملة من الأهداف لعلّ أوكدها:

▪ تحسين مكتسبات التلاميذ بدعم جودة التعلّمات وتطوير مستوى التكوين والتأطير ومواصلة تعميم المدارس الإعدادية والمعاهد النموذجية لترسيخ ثقافة النجاح والتميز. إلى جانب استمرار تقديم دعم دراسي للتلاميذ المهتمين بالإخفاق المدرسي في إطار الموازنة العادية للمدرّسين وتطوير العمل الاجتماعي في الوسط المدرسي،

▪ العناية بالفضاء المدرسي وذلك عن طريق اتخاذ التدابير الإدارية اللازمة لتحسين مؤشرات التأطير وظروف الدراسة من توسعة وتجهيز للمؤسسات بالمرافق التي من شأنها أن تساهم في تحسين المردودية

بها (فضاءات متعدّدة الاختصاصات، تحسين ظروف الإقامة بالمبيلات، اقتناء التّجهيزات اللاّزمة لمواصلة إدماج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصّة في المدارس الإعداديّة...).

- تطوير آليّات الإدارة والتّسيير من خلال إكساب إطار التّسيير الحرفيّة اللاّزمة والمؤهّلات المستوجبة للقيام بالمهامّ الإداريّة والماليّة المنوطة بعهدته على أكمل وجه ودعم المدارس الإعداديّة والمعاهد بالموارد البشريّة اللاّزمة،
- دعم التّوجيه إلى المسلك التّقني وإلى الشّعب العلميّة والتّكنولوجيّة بضبط استراتيجيّة لتطوير منظومة التّوجيه والإعلام المدرسي والجامعي وتوفير الموارد البشريّة وطاقة الاستيعاب اللاّزمة لمجابهة التّزايد المنتظر في عدد تلاميذ المسلك التّقني والتّعليم التكنولوجي.
- مواصلة تحفيز توجيه تلاميذ الإعدادي التّقني إلى منظومة التّكوين المهني،
- تنوع الأنشطة التّنقيفيّة والترفيهيّة والرياضيّة الموجهة إلى التّلميذ وتدعيمها وتوسيع مجالاتها،
- دعم وتطوير آليّات التّواصل والإعلام والتّنسيق،
- تحقيق توظيف أمثل لتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال من خلال إنتاج موارد رقميّة تغطّي البرامج وإرساء شبكة مكاتب رقميّة تغطّي جميع المؤسّسات التّربويّة وتعميم الرّبط بالتدقّق العالي إضافة إلى زيادة تجهيز المؤسّسات بالحواسيب وتجديد القديمة منها بصفة دوريّة وتجهيز قاعات تدريس العلوم والفيزياء والتّكنولوجيّات بالسّبورات التّفاعليّة والموارد الرّقميّة الخاصّة بهذه الموادّ والعمل على وضع منظومة متكاملة لتأهيل المدرّسين والمكوّنين في هذا المجال.

الإصلاح التربوي المرتقب: المنهجية والأبعاد والنتائج المنتظرة

لاتزال المنظومة التربوية في تونس تعاني من عدّة مشاكل لعل أبرزها تراجع مستوى التعليم لدى الناشئة، الشيء الذي دعا سلطة الإشراف لتقدّم مشروعاً لإصلاح وإعادة هيكلة التعليم ونظام الامتحانات والمراقبة المستمرة والزمن المدرسي إذ تم الإذن ببعث لجان تعمل على تشخيص الوضع في المنظومة التربوية وقد أنهت هذه اللجان أعمالها وتقدمت بتوصيات لتطوير العمل وقد قدمت لجان تطوير المنظومة التربوية تقاريرها النهائية بخصوص تحسين مردودية المنظومة وتركز عملها أساساً حول المحاور التالية:

- الامتحانات والمراقبة المستمرة: مراجعة المراقبة المستمرة للتلميذ والمربي والتخلص من الارتقاء الآلي لتلاميذ المرحلة الابتدائية....
- الزمن المدرسي: إعادة توزيع فترات التعلم والراحة والتقييم بصفة متوازنة بين الثلاثيات والترفيح في عدد أيام التعلم الفعلي للوصول إلى المعايير الدولية من 180 يوم في السنة إلى ما بين 190 و240 يوماً دراسياً في السنة والتقليص من مساحة الدرس من ساعة إلى 45 دقيقة.
- الحياة المدرسية: مراجعة النظام التأديبي والأنظمة الداخلية للمؤسسات التربوية بما يكفل المصالحة بين المتعلم والمدرسة وبعث مجلس لتلاميذ، إضافة إلى تفعيل دور الأولياء والجمعيات ومكونات المجتمع المدني في إطار مجلس المؤسسة أو في أطر أخرى بصيغ تتيح دورية الاتصال واستمرارته والمساهمة في تحسين الحياة المدرسية لكل المتعلمين إلى جانب توفير الفضاءات الملائمة والتجهيزات الضرورية لمختلف
- التوجيه المدرسي: إدماج التربية على التوجيه في البرامج الرسمية والمراقبة الفردية للمتعلمين وتشريك الأساتذة والأولياء في تربية التلاميذ على التوجيه وانتداب الإطار الكافي من المختصين والخبراء في الإعلام والتوجيه للعمل بصفة قارة في المؤسسات التربوية المعنية.
- الدروس الخصوصية ودروس الدعم والتدارك: تأمين الحد الأدنى من النجاح بما يحد من اللجوء إلى

الدروس الخصوصية ويقلص التهافت عليها وتزويد المدرسين بأدوات العمل الناجعة في مجالات التقييم والتشخيص والدعم والعلاج.

■ البرامج والكتب المدرسية: وضع مرجعية عامة للكتاب المدرسي والوسائل التعليمية بمختلف أشكالها يقع الرجوع إليها عند التأليف وتطوير كراس شروط التأليف المدرسي ليكون مطابقا للمواصفات ويتضمن مقارنة بيداغوجية واضحة.

■ التكوين: الارتقاء بمستوى تكوين المدرسين وذلك عبر اعتماد مرجعيات واضحة في انتداب المدرسين بكافة مراحل التعليم اضافة إلى إنشاء كلية تربية وإحداث أقسام خاصة بالمؤسسات الجامعية لإعداد المدرسين إلى جانب العمل بالمعايير الدولية في مجال التكوين المستمر ونشر ثقافة التقييم والانطلاق من الحاجيات الحقيقية للمدرس.

■ إدماج تكنولوجيات المعلومات والاتصال في التدريس: تحسين توظيف التكنولوجيات في التدريس ببناء استراتيجية عمل واضحة المعالم تحدد دور تكنولوجيات المعلومات والاتصال في تطوير التدريس وضبط استراتيجية واضحة فيما يتعلق باقتناء مخابر اللغات ووضع جميع المحتويات التربوية التي تم إنتاجها على ذمة الأساتذة المستعملين لمخابر اللغات ودعم تكوين الأساتذة المكونين بالجهات.

■ البنية والتسيير الإداري: ضمان لا مركزية التصرف وتجسيد التكامل بين الإدارة المركزية من جهة والمندوبيات الجهوية للتربية من جهة أخرى وتفعيل استقلالية القرار الإداري والمالي وتدعيمه وبعث إدارة للتعليم الخاص وأخرى للتنشيط الثقافي والاجتماعي والرياضي فضلا عن ملاءمة التنظيم الهيكلي للوزارة مع القانون التوجيهي للتربية المرتقب تماشيا مع الأهداف المنتظرة من المنظومة.

ومن ضمن توجهات وزارة التربية أيضا، السعي إلى رسم خطة وطنية للتصدي للفشل المدرسي والانقطاع المبكر عن الدراسة من خلال استثمار نتائج برنامج متابعة فوج حقيقي من التلاميذ وكذلك الدراسات والأعمال المنجزة لدى جميع القطاعات والهياكل الأخرى المهمة بالموضوع وتشارك فيها جميع الوزارات المعنية إلى جانب

بعض مكونات المجتمع المدني. وتتمثل المداخل الرئيسية لهذه الخطة في:

- مدخل تربوي،
- مدخل الحوكمة (قيادة وإدارة المنظومة التربوية)،
- مدخل اقتصادي واجتماعي،
- مدخل العمل الجمعياتي.

ولمزيد الرفع من مستوى تنفيذ مختلف البرامج والسياسات التي تعتمدها وزارة التربية لتحسين جودة التعليم وأداء المنظومة التربوية بصفة عامة تم اتخاذ بعض الاجراءات الجديدة من أبرزها:

- تغيير تنظيم وزارة التربية بمقتضى الأمر الصادر في 21 ديسمبر 2009 والمتعلق بإعادة هيكلة وزارة التربية مما ساهم في حسن سير أعمال الوزارة واحكام ضبط مشمولات ومهام كل الهياكل الراجعة لها بالنظر،
- تغيير صبغة الإدارات الجهوية للتربية إلى مندوبيات جهوية للتربية بمقتضى الأمر الصادر في 06 سبتمبر 2010 والمتعلق بضبط التنظيم الاداري والمالي لهذه المندوبيات وتحديد مشمولاتها وطرق تسييرها. ويتنظر أن يساهم هذا الإجراء في دعم اللامركزية التي من شأنها أن تضمن استقلالية هذه الأطراف.

لجنة إعداد التقرير الوطني حول التربية

✓ السيد الهاشمي العرضاوي

✓ السيد بوزيد النصيري

✓ السيد التيجاني القماطي

✓ السيد طه خصيب

✓ السيد كمال حجام

✓ السيد رياض بوبكر

✓ السيد حميدة الشاوش

✓ السيد الطاهر الدرقاع

✓ السيد علي جراي

✓ السيد عادل دخيل

✓ السيد منذر ذويب

✓ السيدة امال فنتر

✓ السيدة لمياء مراد

التصحيح اللغوي:

✓ سعيد ألدون

لجنة الصياغة

السيد الهاشمي العرضاوي ✓

السيد بوزيد النصيري ✓

السيد التيجاني القماطي ✓

السيد رياض بوبكر ✓

البحث وإعداد المؤشرات

السيد بوزيد النصيري ✓

السيدة سندس محفوظ ✓

السيدة نوهاد بن عياد ✓

السيد عبد المجيد بن حسين ✓

السيدة أحلام السلامي ✓

السيد زياد خبوشي ✓

الفهرس

المحور الأول : الملامح العامة لمنظومة التعليم المدرسي في تونس

- التطور التاريخي لمنظومة التعليم المدرسي 2 - 1
- المنظومة التربوية التونسية : النسيج المجتمعي والمونال الاقتصادي 4 - 3
- المنظومة التربوية التونسية : الوظائف والابعاد الهيكلية والتنظيمية 8 - 5
- أهم التوجهات والخيارات الاستراتيجية للمنظومة التربوية التونسية 12 - 9

المحور الثاني : التطور الكمي والنوعي للسنة التحضيرية

- المؤشرات الكمية 22 - 13
- المؤشرات النوعية 23

المحور الثالث : التطور الكمي والنوعي لمرحلة التعليم الابتدائي

- المؤشرات الكمية 63 - 24
- المؤشرات النوعية 69 - 64

المحور الرابع : التطور الكمي والنوعي للمرحلة الاعدادية والتعليم الثانوي

- المؤشرات الكمية 105 - 70
- المؤشرات النوعية 112 - 106

المحور الخامس : المنظومة التربوية التونسية: الرهانات والافاق

- الصعوبات والرهانات 119 - 113
- الاصلاح التربوي المرتقب : المنهجية والابعاد والنتائج المنتظرة 122 - 120